الإسلاميون

ما بعد السابع من أكتوبر:

سؤال الهُويّة والمصير

تحرير

د. محمد عفّان

مريم زياد البطوش

تقديم

د. محمد أبو رمّان

الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهُويّة والمصير

تقديم

د. محمد أبو رمّان

تحرير

د. محمد عفّان

مريم زياد البطوش

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٢٦/١/٦٠٥)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب	أوراق مؤتمر الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير
جمع وإعداد	البطوش ، مريم زياد محمد
بيانات النشر	عمّان: مريم زياد محمد البطوش، ٢٠٢٦
الوصف المادي	١١٦ صفحة
رقم التصنيف	٣٢٤,٢٥٦٠١٨٢
الواصفات	/الحركات الإسلامية// الأحزاب السياسية// الأحوال السياسية//قطاع غزة// الاحتلال الإسرائيلي// الإسلام السياسي//الشرق الأوسط/
الطبعـــة	الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN: 978-9923-0-2275-7

الفهـــــرس

تقديم 7

المقدمة 10

الفصل الأول: الإسلام السياسي: من الربيع العربي إلى السابع من أكتوبر 16

"االإسلام الجهادي" في الحكم .. الدلالات والتداعيات (د. محمد أبو رمان) 17

فرصة أم تهديد؟ معضلة الحركات الإسلامية السياسية ما بعد معركة طوفان الأقصى (د. محمد عفان) 30

الفصل الثاني: حماس والجهاد الإسلامي: معضلة الخيارات في مستقبل غامض 41

حماس.. معضلة الخيارات بعد وقف الحرب (د. طارق حمود) 42

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بعد حرب أكتوبر: الخيارات والتحديات (د. خالد علي زواوي) 53

الفصل الثالث: حزب الله اللبناني: سؤال المصير السياسي والعسكري 67

تفكُّك الإطار السياسي لحزب الله: من الثامن من آذار إلى «الثنائي» (د. مهند حاج علي) 68

حزب الله والأسئلة القَلِقة (بشار اللقيس) 75

الفصل الرابع: محور الممانعة بين الانحسار والقدرة على التكيف: العراق واليمن 80

مستقبل الحشد الشعبي في العراق في ضوء التحولات الإقليمية الجديدة (د. فراس إلياس) 81

واقع ومستقبل جماعة الحوثي (عاتق جارالله) 90

الفصل الخامس: هيئة تحرير الشام في سوريا: من الجهادية إلى السلطة 96

الإسلام السياسي في سوريا والتحوّل العظيم (د. عبدالرحمن الحاج) 97

سوريا الجديدة: تركة التحديات القديمة والتموضع الجيوسياسي الجديد (فاضل خانجي) 102

الفصل السادس: مستقبل داعش والجهادية في ظل تصاعد الأزمات 117

داعش بلا خِلافة: انبثاقٌ جديد بعدَ موتٍ سريريّ (حسن أبو هنية) 118

مستقبل داعش والجهادية في ظل تصاعد الأزمات (د. شفيق شقير) 128

الفصل السابع: خلاصات ومقاربات حول الإسلام السياسي 135

الباحثون المشاركون والحضور 154

الطبعة الأولى 2026

حقوق إعادة الاستخدام

لا يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور كليًا أو جزئيًا، بأي شكل من الأشكال، دون الحصول على إذن مسبق من منتدى الشرق، معهد السياسة والمجتمع أو مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. وفي حال استخدام أي مقتطف من المنشور، يجب الإشارة إلى المؤلف/المؤلفين والمؤسسات.

إخلاء مسؤولية

لا تتبنى المؤسسات أي مواقف مؤسسية أو حزبية تجاه القضايا السياسية. الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا المنشور تعود إلى المؤلف/المؤلفين ,

جميع الحقوق محفوظة ©

تقديم

د. محمّد أبو رمّان

يأتي هذا الكتاب محصلةً لمؤتمر عُقد في اسطنبول، بالتعاون بين منتدى الشرق في اسطنبول ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في الدوحة ومعهد السياسة والمجتمع في عمّان، وضمّ نخبة من الباحثين والخبراء المتخصصين في حقل الحركات الإسلامية، لمناقشة تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية الكبرى على مستقبل هذه الحركات وأدوارها السياسية، بخاصة بعد الحرب على غزة، وكذلك سقوط نظام الأسد ووصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة هناك.

يضم الكتاب مجموعة الأوراق التي قُدّمت في المؤتمر من قبل المتخصصين، وتتناول الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أبرز النقاشات والحوارات التي شهدتها جلسات المؤتمر المغلق الذي عُقد في اسطنبول (28-29 أيلول/سبتمبر 2025)، وقد حرصنا في هذا الكتاب على تأطير القضايا الرئيسية التي تضمنتها هذه النقاشات حول الملفات المختلفة المتعلقة بمستقبل الإسلاميين في المنطقة.

كان الهدف من المؤتمر هو محاولة الإجابة على سؤال رئيس يتمثّل بتأثير الحرب على غزة وما تلاها من أحداث جسام في المنطقة على مستقبل الحركات الإسلامية ودورها السياسية في المرحلة القادمة. وانبثقت بالضرورة جملة من الأسئلة والتساؤلات التي صاغت أجندة المؤتمر والأوراق التي قدمت فيه؛ مثل مراجعة التعريفات المتعلقة بالإسلام السياسي نفسه، فهل هو مقتصر على الحركات الإسلامية، بصورتها التقليدية، أم أنّ هنالك إسلام سياسي تمارسه، مثلاً، الحكومات العربية؟ وهل نتحدث عن إسلام سياسي عام أم هنالك تباينات جوهرية كبرى بين التيارات التي تمثّل الإسلام السياسي؟ وما هو جوهر تعريف الإسلام السياسي؟ هل هو إقامة الدولة الإسلامية؟ لأن كثيراً من تلك الحركات لم تعد تتحدث عن الدولة الإسلامية، بالمعنى التقليدي، بل أعلنت قبولها بالديمقراطية كصيغة نهائية لنظام الحكم، إذاً ما الفرق بين الإسلاميين وغيرهم؟ طالما أنّ كثيراً من الأحزاب السياسية، غير الإسلامية، في العالم العربي، أصبحت أكثر محافظة في خطابها السياسي في القضايا المتعلقة بالشؤون الدينية من الإسلاميين أنفسهم؟ هل هو الاسم فقط؟ هنالك العديد من الأحزاب الإسلامية لا تحمل عنواناً إسلامياً، مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب وفي تركيا وحزب الحرية والعدالة سابقاً في مصر، وحركة النهضة في تونس والعديد من الأحزاب السياسية في العالم العربي لا تحمل عناوين إسلامية. في المحصلة؛ هنالك اليوم دواعي سياسية وبحثية موضوعية لمراجعة

تعريفات ومفاهيم أساسية Revisiting لهذا الحقل البحثي.

من بين الأسئلة الرئيسية التي طُرحت في المؤتمر سؤال الإسلاميين والسياسات الإقليمية والدولية؛ فلم تعد الحركات الإسلامية، بألوانها المختلفة والمتعددة لاعباً داخلياً فقط، هي لاعب دولي وإقليمي، لها شبكة تحالفات ومواقف وسياسات خارجية، فحركة حماس، مثلاً، لها تحالفات إقليمية، بل داخل الحركة هنالك نقاش واختلاف بين أجنحتها في تأطير تحالفات الحركة بين تيار لديه علاقاته بما سمي بحلف الممانعة وتيار آخر أقرب إلى تركيا وقطر، والأحزاب السياسية، ذات الخلفية الشيعية، لها شبكتها وتحالفاتها وعلاقاتها العقائدية والأيديولوجية والسياسية في المنطقة، بينما تنظيم داعش والجهاديين منقسمين؛ ويمثّل صعود هيئة تحرير الشام والتحولات الكبرى التي أجرتها ومرّت بها نموذجاً جديداً مختلفاً، ليس فقط عن التيارات الجهادية الرئيسية كالقاعدة وداعش، بل حتى عن الحركات الإسلامية التي تدخل علاقتها بالولايات المتحدة والنظم العربية في مرحلة صدام كبير، فيما تحظى الهيئة، ذات الخلفية الجهادية، بدعم وتأييد ومباركة الإدارة الأميركية والحكومات العربية.

ومن الأسئلة أيضاً سؤال «الإسلام السياسي الشيعي»، إن صحّ التعبير، بعد تقويض النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة، وانهيار النظام السوري، الذي كان يشكل ممراً (كاردوراً) استراتيجياً مهماً، وانهيار قدرات حزب الله ودخوله في مرحلة جديدة، فما هي السيناريوهات المتوقعة لأدوار الجماعات المسلحة والسياسية المرتبطة بأجندة الممانعة؛ كالحشد الشعبي والحوثيين وحزب الله، وعلاقة هذه الجماعات بإيران؛ وفيما إذا كانت طهران ستقوم بمراجعة السياسات الخارجية خلال المرحلة القادمة.

١٠ من بين الملفات الرئيسية؛ بالإضافة إلى التحولات الجيوسياسية وتأثيرها على أدوار الحركات الإسلامية، سؤال العلاقة بين هذه الأحزاب والجماعات من جهة والقواعد الاجتماعية والشعبية لها من جهةٍ أخرى، بخاصة جيل الشباب، سواء من كانوا أعضاء في هذه الجماعات أو مؤيدين لها، أو حتى الشباب بصورة عامة، ما هو تأثير الحرب على غزة والتحولات الإقليمية على توجهات الجيل الجديد من شباب هذه الحركات، ولعلّ الهاجس الرئيس المطروح يتمثّل ماذا سيتبقى من خيارات لدى جيل الشباب في حال أغلق باب التغيير عبر المسار الديمقراطي وصندوق الاقتراع؟ هل سيكون الخيار هو النزوع الراديكالي، وربما العنيف في محاولة التغيير؟ أم الانتظار والترقب؟ أم اعتزال المجال السياسي بأسره؟! وهل هذه الخيارات تخدم الاستقرار السياسي على المدى البعيد في المنطقة أم تعزز من جذور وديناميكيات الانفجار والتوتر؟

هذه الأسئلة والتساؤلات هي التي قادت جلسات المؤتمر الذي وجدنا أنّه من الأفضل أن يكون بمثابة جلسات معمقة وحوارية مغلقة بين خبراء متخصصين في هذه الحركات والموضوعات، والسبب في ذلك هو الابتعاد عن المواقف السياسية والأيديولوجية المعلّبة المسبقة، لأنّه الهدف هو بناء إطار معرفي وإدراكي لفهم ما يجري وتأثيره على هذه الحركات وتأثير الحركات- في المقابل- على الأحداث الجارية، وهو جزء من دور مراكز التفكير والبحث المنشود في تحليل الواقع القائم وبناء خبرة معرفية وقراءة للأحدث تضع السياسيين وأصحاب الشأن والمعنيين أمام السيناريوهات والتوقعات الدقيقة لمجريات الأحداث.

مثل هذا الكتاب ما كان ليَتِم ويُنجز لولا الجهود الكبيرة التي قام بها المنظّمون والعاملون في منتدى الشرق في اسطنبول، وأخص بالذكر الدكتور محمّد عفّان، وزملائه في المنتدى، والجهد الكبير الذي بذله منسّق المؤتمر الأستاذ أحمد القضاة مدير الإعلام والاتصال في المعهد، والدكتور طارق يوسف من مجلس الشرق الأوسط، وزميلتنا الباحثة الشابة النشيطة مريم البطوش، التي أخذت على عاتقها بإشراف الدكتور محمد عفّان تحرير ومراجعة ومتابعة الأوراق والنقاشات، وكذلك الأمر زميلتها أبرار النجار، التي شاركت في الملاحظات والمتابعة والتحضير.

المقدمة

د. محمد عفان

كما أن ثورات الربيع العربي قد دشنت في العقد الماضي حقبة جديدة في السياسة الإقليمية، كانت لها تداعياتها الجسيمة والممتدة على كافة الأنظمة الحاكمة، والأحزاب والحركات السياسية، والقوى المجتمعية في المنطقة العربية، فإن معركة طوفان الأقصى، وما تبعها من حرب العامين، التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلية على غزة، ثم ما لبثت أن توسعت جبهاتها لتشمل ست دول أخرى في الإقليم، تعد فاتحة مرحلة جديدة، لها خصائصها وديناميكياتها المتمايزة. وعلى الرغم من أن هذا الحدث المفصلي مازال في طور التشكل، وأن تداعياته ومدى ارتداداته على السياسة الإقليمية لم يتضحا بعد، إلا أنه من المؤكد أن الحركات الإسلامية السياسية، التي كانت الفاعل الأبرز والأكثر تأثرا بتداعيات الربيع العربي، ستكون أيضا الفاعل الإقليمي الأكثر عرضة للتحولات السياسية الناجمة عن معركة الطوفان.

وانطلاقا من محوريتها في فهم واستشراف السياسة الإقليمية للشرق الأوسط، عُقد مؤتمرٌ بإسطنبول على مدى يومين، 28-27 سبتمبر\أيلول 2025، من تنظيم معهد السياسة والمجتمع، ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، ومنتدى الشرق، لمناقشة تحولات حركات الإسلام السياسي ما بين الربيع العربي وطوفان الأقصى، والآثار المتوقعة لهذا الأخير على استراتيجيات وخيارات هذه الحركات، وذلك تحت عنوان «مستقبل الإسلام السياسي في الشرق الأوسط في ضوء التطورات الإقليمية»، وقد شارك فيه عددٌ من الخبراء والمختصين بهذا المجال البحثي. وفي تأطيرنا لهذا المؤتمر، كان هناك حرص على أن تكون محاورها من العموم بحيث تشمل كافة الحركات الإسلامية السياسية الأكثر صلة بمعركة الطوفان، ومن التركيز والتكثيف بحيث تتناول الأحداث الراهنة كأساس للبحث والدراسة، دون الحاجة إلى التعرض إلى أبعاد تاريخية أو نظرية ليست ذات أولوية. كذلك، وانطلاقا من تداخل الفواعل الإسلامية في المشهد الحالي، اشتملت دراسات الحالة على حركات إسلامية سياسية متباينة التصنيفات، مثل الحركات والأحزاب الإسلامية السنية كالإخوان المسلمين في مصر والأردن، وتنظيمات الإسلام السياسي الشيعي كحزب الله، وحركات إسلامية مسلحة مثل حماس والجهاد والجماعة الإسلامية في لبنان، وأخرى سلفية جهادية مثل هيئة تحرير الشام وداعش والقاعدة.

وقد خصصت الجلسة الأولى «الإسلام السياسي: من الربيع العربي إلى السابع من أكتوبر» لمناقشة الحدثين

الأساسيين اللذين لهما حاليا الأثر الأكبر على حالة الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وهما: معركة طوفان الأقصى وصعود هيئة تحرير الشام للسلطة في سوريا. وقد ركزت ورقة محمد أبو رمان على الحدث الأخير، وحاولت أن تستكشف آثاره المحتملة على الحركات الإسلامية السياسية، وذلك على الرغم من أن «تجربة الهيئة مازالت في البداية، ومن المبكر الحكم عليها، فضلا عن الحكم على أثرها على الإسلاميين، والذي بطبيعة الحال سيكون مرتبطا بما تؤول إليه هذه التجربة.» وقد خلص أبو رمان إلى أن هناك حاليا تأثيرين محتملين، ومتعارضين، لنجاح هيئة تحرير الشام في الوصول إلى حكم سوريا: الأول، هو أن هذا النجاح قد يؤدي إلى تعميق الميل الراديكالي داخل قواعد الإسلام السياسي، انطلاقاً من فكرة أن الثورة والعمل المسلح هما الخيار الأكثر جدوى بعد إخفاق المسارات السلمية الديمقراطية. ومن جهة أخرى، فإن قدرة الهيئة على كسب الدعم الإقليمي والدولي بفضل ما تبديه من براغماتية قد تشجّع بعض التيارات داخل الحركات الإسلامية على السعي نحو القبول والاعتراف من خلال تقديم تنازلات محسوبة. أما بخصوص السلفية الجهادية، فيرى أبو رمان أن تحولات الهيئة قد تعزز من تيار «الجهادية المحلية» في دول أخرى، تأثرا بنجاح النموذج السوري، لكن في ذات الوقت، قد تفسح هذه التحولات المجال لتنظيم الدولة «داعش»، على التحديات التي يواجهها الآن، للهيمنة على تيار الجهادية العالمية.

الورقة الأخرى، لمحمد عفان، حاولت أن تلقي الضوء على أثر طوفان الأقصى على الحركات الإسلامية السياسية، خصوصا في دول الطوق: مصر والأردن ولبنان، وانطلقت الورقة من فرضية أن معركة الطوفان كان يتوقع أن تكون «قبلة الحياة» لهذه الحركات بعد عقد كامل من الإقصاء السياسي والاستهداف الإقليمي، لكن الذي تطرحه الورقة هو أن معركة الطوفان، حتى الآن، قد عمّقت من أزمة الإسلام السياسي في المنطقة، فمن جهة لم ترق الاستجابة التي أبدتها هذه الحركات والدعم الذي قدمته للمستوى الذي كانت تنتظره حركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما أثر سلبا على علاقة هذه الحركات بقواعدها وأنصارها، ومن جهة أخرى، فقد أعطى هذا الحدث الأنظمة العربية الرسمية الفرصة للمزيد من القمع والإقصاء السياسي لهذه الحركات بدعوى محاربة الإرهاب، ولتشويه صورتها باعتبارها حركات غير مسؤولة تسعى لتوريط دولها في الحرب.

انتقلت الجلسة الثانية لتناقش حركتي المقاومة الفلسطينية: حماس والجهاد الإسلامي، باعتبارهما الأطراف الفاعلة الأساسية في معركة الطوفان، وقد استعرض طارق حمّود في ورقته «حماس.. معضلة الخيارات بعد وقف الحرب» التحديات الراهنة التي تواجه الحركة باعتبارها فصيلا مقاوما، وكذلك بوصفها سلطة حكم. فكحركة مقاومة، يرى حمود أن حماس تواجه ثلاث تحديات مترابطة: تحدي إعادة الترميم الداخلي عبر سد فراغ القيادة بعد استشهاد يحيى السنوار، وإعادة هيكلة مؤسساتها، وتحديد أهداف أكثر واقعية لعملها العسكري والسياسي؛ وتحدي تجديد

شرعيتها الشعبية في غزة، حيث يعتمد استمرار التفويض على قدرتها تحويل تضحيات الحرب إلى مكاسب معيشية وخدماتية حقيقية، لا على الخطاب التعبوي؛ ثم تحدي تثبيت اعتمادها الإقليمي ضمن كلفة سياسية مقبولة لشركائها التقليديين، مصر وتركيا وقطر. وفي سياق ترتيبات الحكم الانتقالي بعد الهدنة، على الرغم من الاتفاق على استبعاد الحركة من المشاركة المباشرة في إدارة غزة، إلا أن الحركة تسعى إلى أن يبقى نفوذها «غير مُصفّر»، وهو الأمر الذي بات مشروطا بقدرتها على استعادة الثقة وإثبات جدوى دورها في مرحلة ما بعد الحرب، حيث لن تكفي كفاءتها الأمنية في فرض الاستقرار داخل القطاع، من دون إنجاز ملموس في التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

من جهته، تناول خالد زواوي في ورقته الأزمة المركبة التي صارت تعاني منها حركة الجهاد الإسلامي بعد توقف الحرب في غزة. فمن جهة، لم تعد الحركة قادرة على الاستمرار كحركة مقاومة مقاتلة فقط، إذ أن قواها العسكرية قد أضعفت بشدة، ليس فقط بسبب الاستهداف الإسرائيلي خلال معركة طوفان الأقصى، والذي، في واقع الأمر، بدأ من السنوات القليلة قبيل الطوفان، بل لأن خيار «القتال» لم يعد متاحا في المنظور القريب بسبب شروط الهدنة التي أصبحت ملزمة لها. ومن جهة أخرى، فإنه ليس من اليسير تحول الحركة إلى تنظيم سياسي، بعد أن ظل خيار الممارسة السياسية في ظل الاحتلال أمرا مرفوضا من قبل الحركة تحت زعامة أمينها العام والمؤسس فتحي الشقاقي، والأمين العام الثاني رمضان شلح. علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع، حتى وإن اتخذت الحركة هذا القرار، أن تواجه معارضة من السلطة الفلسطينية، التي قننت خيارها السياسي ومرجعية اتفاقيات التسوية كشرط أساس للمشاركة في العملية السياسية.

انتقل النقاش في الجلسة الثالثة إلى الحديث عن حزب الله، وكيف غيرت معركة الطوفان من المعادلة المحلية والإقليمية للحزب بشكل جذري، وذلك بعد الخسائر الفادحة التي مني بها الحزب باستهداف أمينه العام، وقياداته العسكرية، وقواه المقاتلة، ومخازن أسلحته، وبعد سقوط النظام السوري، وحرب الاثني عشر يوما التي استهدفت القيادات العسكرية الإيرانية وأسلحتها ومنشآتها النووية. وقد ركز مهند الحاج علي في ورقته على الأبعاد السياسية المحلية للتحولات التي يمر بها الحزب، إذ أظهر أن التحالف السياسي للحزب المسمى «8 آذار» قد انحسر ليتموقع الحزب في بيئته الشيعية، ضمن معادلة ثنائية مع حركة أمل، ثم عاد الحاج علي ليوضح أنه حتى العلاقات البينية داخل هذا «الثنائي» يشوبها اختلافات في المواقف السياسية، والتي وإن ظلت مكتومة، إلا أنها مرشحة للتصاعد في المستقبل، ليوجز في النهاية التحول في تموضع الحزب بقوله إن الحزب «انتقل من موقع صياغة السياسة الإقليمية والمحلية، إلى موضع دفاعي للحفاظ على بقايا سلاحه ودوره السياسي.»

أما بشار اللقيس، فقد ركزت ورقته على الأبعاد الإقليمية إلى جوار البعد المحلي لتحولات حزب الله، وقد انطلق

اللقيس في تحليله من التأكيد على الطبيعة المركبة لحزب الله، بين كونه فصيلا مقاوما، يجعل من المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي محور انشغاله الأساسي، ويرى نفسه امتدادا لخطاب التحرر الذي تبنته حركات العالم الثالث؛ وفي الوقت نفسه، فهو حزب إسلامي شيعي، يولي هويته الدينية وزنا كبيرا في تشكيل خطابه وخياراته؛ وعلى المستوى الإقليمي والدولي، يمكن فهم حزب الله بوصفه قاعدة دفاع متقدمة، ضمن شبكة النفوذ الإيرانية في المنطقة. ويرى اللقيس أن هذه الطبيعة المركبة للحزب، تجعل من خياراته بشأن وجهته المستقبلية مسألة معقدة، تتفاعل فيها عدة عوامل، أيديولوجية، منطلقة من هوية الحزب الطائفية والسياسية، وكذلك سياقية، مرتبطة بمسار الأحداث في الإقليم، وخيارات الدولة اللبنانية.

وقد اكتمل في الجلسة الرابعة النقاش حول ما يعرف بـ»محور المقاومة»، إذ تناولت الورقتان المقدمتان من فراس إلياس وعاتق جار الله كل من الحشد الشعبي بالعراق، وجماعة أنصار الله باليمن على الترتيب. إلياس في ورقته، بعد أن استعرض العلاقة المركبة للحشد الشعبي والدولة العراقية في أبعادها القانونية والسياسية والاقتصادية، ناقش أهم المتغيرات التي طرأت على البيئة المحلية والإقليمية بعد طوفان الأقصى، مثل زيادة التوتر مع الدولة العراقية نتيجة التبعات الإقليمية والدولية لانخراط «المعسكر الولائي» للحشد في معركة الإسناد للمقاومة الفلسطينية، والتراجع في مقدرات «محور المقاومة» بعد الاستهداف الإسرائيلي والأمريكي لكافة حركاته من حماس والجهاد، مرورا بحزب الله وأنصار الله، وصولا إلى شن الحرب على إيران. وقد وضع إلياس خمس سيناريوهات لتبعات هذه التغيرات على وضعية الحشد الشعبي، يمكن تلخيصها في بعدين: دمج الحشد الشعبي بشكل كامل في الدولة العراقية بما يحقق الاستقرار، وهو السيناريو الذي يواجه مقاومة من الفصائل الولائية، ومن إيران إقليميا، والثاني، هو استمرار الحشد الشعبي كقوة شبه مستقلة ناشطة إقليميا، وهو ما يعني استمرار النفوذ الإقليمي لإيران، لكنه في نفس الوقت يعني استمرار الانقسام الداخلي في العراق، ويقوّض سيادة الدولة.

أما عاتق جار الله، فقد حلل واقع جماعة أنصار الله واستشرف مستقبلها عبر خمس محددات أساسية: المحور الاقتصادي، وهو المتعلق بالآثار الاقتصادية لانخراط الحركة في معركة الإسناد العسكري للمقاومة الفلسطينية، ومدى تأثيرها على شعبية الحركة لدى المواطنين اليمنيين؛ وقدرة الحركة على بناء شراكات سياسية مع القوى اليمنية الأخرى، والتي تضررت بسبب انقلاب الحركة ضد عدد من شركائها السابقين؛ والموقف الإقليمي والدولي من الحركة، خصوصا بعد الضغط على الحليف الإيراني، والاستهداف العسكري المباشر من قبل القوات الأمريكية والإسرائيلية؛ وقدرة الجماعة على الحفاظ على تماسكها، في ظل الحديث عن اختلافات داخلية متزايدة؛ وقدرة

الخصوم المحليين للحركة، حكومة الشرعية بالأساس، على استغلال التغيرات الإقليمية والدولية للعمل على تجاوز خلافاتهم، وصياغة استراتيجية مشتركة وفعالة تجاه الجماعة.

وقد خصصت الجلستان الخامسة والسادسة للحديث عن التحولات في التنظيمات السلفية الجهادية: هيئة تحرير الشام، والقاعدة، وتنظيم الدولة «داعش». ففي الجلسة المعنونة «هيئة تحرير الشام في سوريا: من الجهادية إلى السلطة»، تناول كل من عبد الرحمن الحاج وفاضل خانجي التحولات التي طرأت على الهيئة سواء قبل معركة ردع العدوان، أو بعد وصولها للسلطة في سوريا. الحاج ركز في ورقته على التحولات في الأيديولوجيا والمقولات الكبرى للحركات الإسلامية السياسية، وأرّخ بهذا الحدث كبداية فعلية لعصر «ما بعد الإسلاموية»، والتي تتسم بتراجع فكرة الخلافة، وبروز النزعة المحلية، وانتهاء ما أسماه بـ«المظلومية السنية»، كما أبرز الحاج الفارق بين المرونة والفاعلية التي أبدتها الهيئة في التكيف مع التطورات السياسية خلال الثورة السورية وحتى سقوط النظام، وبين تراجع قدرة الإخوان المسلمين في سوريا على الفعل، وذلك نتيجة عوامل متعددة، مرتبطة بتاريخ الجماعة، وواقعها الإقليمي، والأزمة الجيلية التي تعاني منها.

أما خانجي، فبعد أن رصد تحولات الهيئة عبر نحو عقد من الزمان، انطلق في تحليله لمستقبل النظام الجديد في سوريا من فرضية أن «نجاح مسار بناء الدولة هو في جوهره مسار لبناء دولة متصالحة مع شعبها ومحيطها.» ومنه، أشار إلى الجهود التي تقوم بها الإدارة السورية للقطيعة مع ميراث الأسد، بدءًا من توحيد الفصائل، مرورا بالعمل على دمج الرموز السياسية عبر الحوار الوطني، وتبني هوية جديدة للدولة السورية، وانتهاء ببناء المؤسسات السياسية كالحكومة الانتقالية، والإعلان الدستوري، وانتخابات مجلس الشعب. ولكنه، أشار في ذات الوقت، إلى التحديات التي تواجهها الإدارة في الحفاظ على وحدة سوريا في ظل التوترات بمنطقتي الساحل والسويداء، وصعوبة إدماج قوات قسد، علاوة على التحديات الاقتصادية الجسيمة التي تتطلب من الإدارة الانتقالية حلولا عاجلة. أما فيما يخص التصالح مع المحيط، فقد ناقش خانجي السياسة الخارجية للإدارة السورية، والتي تحاول أن توظف التحولات الناتجة عن طوفان الأقصى للانفتاح على القوى الإقليمية والدولية في سبيل تعزيز شرعيتها ورفع العقوبات الاقتصادية، وكذلك لمجابهة السلوك العدواني والتوسعي لإسرائيل.

أما في جلسة «مستقبل داعش والجهادية في ظل تصاعد الأزمات»، فقد اتفق كل من حسن أبو هنية وشفيق شقير على أن هناك تخوفا من تمدد التنظيمات الجهادية في الفترة القادمة. أبو هنية أشار إلى عدة عوامل لاستمرار خطر تنظيم الدولة بعد سقوطه رسميا عام 2019، أهمها «استراتيجياته التكيفية، وهيكليته المرنة، وجاذبيته الأيديولوجية»، وهو ما انعكس على زيادة وتيرة عمليات التنظيم، وقدرته على بناء قواعده في عدة أقاليم مثل جنوب آسيا، والصومال، وغرب إفريقيا، بالإضافة إلى تمدده المتوقع في سوريا، استغلالا للتحولات السياسية الراهنة هناك. أما شقير، فقد أضاف في ورقته بعدا خاصا بالتنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة للهيمنة على الجهادية العالمية، وقد أوضح أن إفريقيا هي إحدى الساحات التي تشهد هذا التنافس، والذي يصل إلى المواجهات العسكرية المباشرة. وقد شكك شقير أن أيا من التنظيمين قادرٌ على أن يستعيد حضوره الدولي في ضوء التحديات التنظيمية التي يواجهها، وإن كان ذلك لا يعني أن خطر الجهادية العالمية قد تراجع، مادامت العوامل الموضوعية لنشأته مازالت مستمرة.

وقد اختتم المؤتمر بجلسة سابعة، تناولت خلاصات حول واقع الإسلام السياسي ومستقبله، تم خلالها النقاش حول طبيعة التحولات الأيديولوجية والاستراتيجية التي تمر بها هذه الحركات بين عدة ثنائيات: السياسي/الجهادي، الأممي/المحلي، السني/الشيعي، الأيديولوجي/البرغماتي. وقد خرجت هذه النقاشات بعدة توصيات متعلقة بأهمية متابعة التطورات في هذا الملف الحيوي، والحاجة إلى تطوير الأدوات والمؤشرات الملائمة للتعامل مع البيئة الإقليمية التي صارت شديدة السيولة والتعقيد.

الفصل الأول:

الإسلام السياسي: من الربيع العربي إلى السابع من أكتوبر

«الإسلام الجهادي» في الحكم.. الدلالات والتداعيات

د. محمد أبو رمّان

يعد وصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سورية، وتسمية زعيم هذا الفصيل السلفي الجهادي (سابقاً) المسلّح رئيساً لسورية، وما حظي به من اعتراف إقليمي ودولي، تجربة مهمة ومختلفة بصورة كبيرة عما شهده العالم العربي، منذ مرحلة ما بعد الاستعمار وظهور الدولة ما بعد الكولونياليّة، وقد يكون نقطة تحول في مسار الإسلام السياسي ليس فقط في سورية، بل في العديد من الدول العربية، لا سيما أنّ هذا التطوّر النوعي يتزامن ويتوازى مع تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وما قد تؤول إليه من نتائج استراتيجية على صعيد الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة، التي تمثّل خطاً أيديولوجياً وسياسياً مختلفاً بدرجة كبيرة عن النموذج الذي تقدمه حركة هيئة تحرير الشام، مثل حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان.

وبناء عليه، سنحاول في هذه الورقة الاقتراب من أسئلة رئيسية؛ أهمها: ما هي النتائج والتداعيات المرتبطة بوصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سورية على صعيد النماذج المطروحة في الإسلام السياسي في سورية وفي المنطقة العربية بشكل عام؟ وكيف أثر تزامن هذا التحول مع الحرب على غزة على مستقبل الإسلام السياسي واتجاهاته في المرحلة القادمة..

تتأسّس هذه الورقة على فرضيتين رئيستين؛

الأولى تتمثّل في "العدوى" الإقليمية في عمليات الانتقال أو التحول السياسي Regional Contagion ، وهي التي يمكن أن نطلق عليها أيضاً مفهوم الموجة (أسوَةً بكتاب صموئيل هانتنجتون الشهير «الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين»)، فإذا وضعنا ثلاثة تحولات رئيسية: انهيار نظام الأسد وحكم الجهاديين السابقين، أزمة حركة حماس ما بعد الحرب على غزة، تراجع حلف الممانعة والصعوبات الحالية التي تواجه حزب الله، فإنّ هذا قد يشكّل نقطة تحول أو بداية لتشكل أفكار أو تيارات فكرية، تسفر عن صعود وهبوط بعض الاتجاهات وتحولات في سوسيولوجيا الحركات الإسلامية بصورة عامة.

الثانية؛ أنّ هنالك حالة من السيولة الشديدة في الحالة الإقليمية، نتجت عن انهيار قواعد المرحلة السابقة،

والصراع الدولي والإقليمي على إعادة بناء سياقات المرحلة الجديدة، ما بين سيناريوهات عدم استقرار ممتد وطويل المدى وربما تغيرات في الوضع الجيوسياسي وسيناريوهات إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وترسيم جديد للفاعلين وأدوارهم على صعيد دولي وإقليمي.

على الجهة المقابلة فإنّ هذه الأحداث المهمة على صعيد الإسلام السياسي تتزامن مع تراجع الحالة الديمقراطية في العالم العربي عموماً، وتأتي بعد مرحلة الربيع العربي 2011، التي أدت إلى وصول إسلاميين إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، ثم خسارتهم لها عبر تدخل الجيش، كما حدث في مصر في العام 2013، أو عبر انتخابات جاءت برئيس جديد في تونس، قيس بن سعيّد، أعاد الإسلاميين إلى مربع المنع والسجون، وتحولت النماذج اليمنية والليبية والسودانية نحو حروب داخلية وأهلية طاحنة، فيما يمكن أن نصفه بـ»الثورة المضادة» أو الهجمة المُرتدة على الاحتجاجات التي أدت لمرحلة قصيرة لنشوء ديمقراطيات جديدة لم تعمّر طويلاً، وكانت القوى الإسلامية، التي تتبنى العمل الديمقراطي، فاعلاً رئيسياً فيها، وربما كانت هي الخاسر الأكبر كذلك بعدما تراجعت تلك الموجة من التحولات الديمقراطية.

إذاً في ضوء ذلك فإنّ السؤال المهم يكمن هنا: ما هي القناعات والإدراكات أو الخلاصات التي يمكن أن تتشكل لدى جيل كبير من الشباب الإسلامي في العديد من الدول العربية، بدايةً، من خلال مقارنة نجاح حركة "جهادية" اعتمدت العمل المسلّح في مواجهة النظام في الوصول إلى الحكم بينما تفشل الخيارات الإسلامية التي تعتمد الديمقراطية في العديد من الدول؟!

تحولات الشرع وهيئة تحرير الشام.. إلى أي مدى ستصل؟

مع سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024 انتقلت هيئة تحرير الشام الحركة الجهادية- السلفية إلى مرحلة جديدة مختلفة بصورة كاملة عن المسار السابق لها، فبالرغم من أنّها كانت تحكم إدلب (التي تضم ما يقارب 3 ملايين إنسان) إلاّ أنّ ذلك لا يقارن بحكم مجتمع متنوع ومتعدد ودولة بحجم سورية أولاً وبموقعها الجغرافي ثانياً، وبتشابك الحرب الداخلية فيها خلال ما يقارب 13 عاماً مع أجندات إقليمية ودولية متعددة، علاوة على أنّ أجزاءً واسعة كانت لفترات طويلة خارج نطاق سيطرة النظام (خلال صعود تنظيم داعش ودولته -2014 2017)، وما تزال أجزاء من الدولة أيضاً تخضع لمنطق الفوضى الداخلية وتعدد السلطات والعلاقات الخارجية، وتخضع الدولة إلى عقوبات دولية اقتصادية قاسية جعلتها في أوضاع مالية واقتصادية وخدماتية في غاية السوء، مع نسب لاجئين ومهجّرين تكاد تصل إلى نصف السكان تقريباً [1].

1- أكثر من 7.4 ملايين سوري لا يزالون نازحين داخليًا داخل بلدهم، حيث يحتاج 70% من السكان إلى مساعدات إنسانية، ويعيش 90% منهم تحت خط الفقر. كما يعيش أكثر من 6 ملايين لاجئ سوري في دول مجاورة لسوريا، بما في ذلك تركيا ولبنان والأردن والعراق، أو في الخارج. انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "شرح أزمة اللاجئين السوريين". آخر تعديل في 13 مارس/آذار 2025. https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/

أعلنت الحكومة الجديدة عن مرحلة انتقالية تستمر لبضع سنوات لتتمكن بعدها من إجراء انتخابات والدخول في عملية التحول السياسي، بالرغم من أنّ الإعلان الدستوري (الذي صدر في 13 آذار 2025) لم يتحدث صراحةً عن الديمقراطية، إلاّ أنّه يستبطن بالحدّ الأدنى نظاماً سياسياً مدنياً وسلمياً، ويتوافر على الشروط الدنيا المطلوبة لأي دولة حديثة تقوم على فكرة المواطنة والدستورية وتوزيع السلطات، وهذه جميعاً لا تدخل في الأصل في البنية الأيديولوجية للتيارات الجهادية عموماً.

لقد وجدت الهيئة نفسها ليس أمام استبدال نظام بآخر، بل أمام مشكلة أكبر من ذلك بكثير تتمثّل بدولة في حالة من الانهيار والفوضى الداخلية والمشكلات الجذرية الاقتصادية وإرث نظام سلطوي استبدادي يستند إلى منطق طائفي وجغرافي، وخزينة مفلسة وبيروقراطية متضخمة ونسب فقر مرتفعة جداً تصل إلى 90%، وأجهزة أمنية وعسكرية مفككة وضعيفة وفاسدة؛ وأجندة إسرائيلية توسعية تحاول استثمار الفرصة السانحة لضمان دولة ضعيفة محدودة عاجزة في الجوار؛ ذلك كلّه جعل العملية المنشودة اقرب إلى إعادة بناء الدولة والأمّة والهوية الوطنية منها لعملية تحول سياسي من نظام إلى آخر.

وبالرغم من محدودية تجربتها السياسية في المجال العام (باستثناء مرحلة إدلب التي لا يمكن القياس عليها كما أشرنا سابقاً) فإنّ الهيئة أظهرت قدراً كبيراً من المرونة في التعامل مع هذه الاستحقاقات الخارجية والداخلية، وتجاوزت بدرجة كبيرة "البنية الأيديولوجية" للسلفية الجهادية، بل حتى للإسلام السياسي نفسه، في سياساتها الخارجية وعلاقاتها مع الدول العربية وتركيا من جهة، والسياسات الداخلية في التعامل مع التنوع الديني والطائفي والإثني الموجود في سورية، فتمكن النظام الجديد برئاسة رئيس هيئة تحرير الشام، أحمد الشرع، من مواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية حتى اللحظة وإن كان يؤخذ عليها العديد من الملاحظات، كما سنشير لاحقاً، ومنها ما يتعلّق بالتعامل مع أحداث الساحل وأحداث السويداء.

ما تزال هنالك تحديات وصعوبات كبيرة تواجه استكمال عملية إعادة بناء الدولة والأمة، لكن المهم أنّ العامل الخارجي في جزء كبير منه، حتى الأميركي والعربي والتركي، باستثناء الإسرائيلي والإيراني، يدعم تأسيس وتعزيز المسار الجديد، ويساعد على تسريع هذه العملية ودعمها من خلال المساعدات الاقتصادية والمالية ورفع العقوبات وتدريب القوات الجديدة، وربما لاحقاً المساهمة في تعزيز الاستثمار وفي عملية إعادة البناء، ودعم الشرعية السياسية للنظام الجديد، بالإضافة إلى أنّ التوق إلى النهوض والتغيير والتطلع نحو الأفضل لا يمثّل فقط الأمل لدى الأغلبية

السُنية، بل حتى المواطنين الآخرين من علويين وأكراد ودروز الذين دفعوا ثمناً باهظاً خلال حقبة الدكتاتورية التي استمرت لأكثر من سبعين عاماً والحرب الداخلية لأكثر من 13 عاماً، والجميع يسعى نحو الأفضل، وتلك هي ديناميكية مهمة جداً في تحفيز العوامل الإيجابية نحو الوحدة والاستقرار وإعادة بناء الدولة.

الأمن والاقتصاد والخدمات الأساسية بمثابة عوامل أساسية حاسمة في ترسيم حدود وقدرات النظام الجديد، ثم يأتي سؤال التوافق على قواعد اللعبة الداخلية الجديدة، وهو تحدٍّ مرتبط بالدستور الجديد ومدى توافر رضا من قبل مختلف الأطراف عن المسار الجديد، وقدرة الجميع على تقديم تنازلات في هذا المجال.

قبل الانتقال لمناقشة تأثير وصول حركة إسلامية بهوية جهادية (سابقاً)، إلى الحكم على التيارات الأيديولوجية-الحركية الإسلامية الأخرى، فمن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ هذه التجربة ما تزال في طور التحول والاكتمال، وما تزال خاضعة لمنعرجات خطيرة قادمة، وبالتالي فإنّ الحكم على تأثيرها إقليمياً وعلى الحركات الإسلامية الأخرى هو مرتبط بدرجة كبيرة بما ستؤول إليه، وهو أمر لا يمكن أن يجزم به أحد، لكن دعونا نتخيّل السيناريوهات التالية المرتبطة بمتغيرات رئيسية؛ داخلية وخارجية تشكل موجهات أساسية Key Drivers لباقي المتغيرات؛ مثل السياسة الخارجية الإسرائيلية، الاندماج السياسي والاستقرار الداخلي، سؤال الحريات العامة وحقوق الإنسان (أو نمط قريب من الديمقراطية)، العلاقة بين الشريعة والسياسة، الاقتصاد والاستثمار والخدمات الأساسية، سؤال مصير الهيئة نفسها والتيارات الإسلامية الأخرى، والمقاتلين الأجانب وقدرة الشرع على إدارة تنظيمه والانتقال به أيديولوجيا وسياسياً من المرحلة السابقة إلى مرحلة جديدة يتقبل بها أن يكون جزءاً من نظام سياسي جديد منفتح سياسياً، مثل النظام التركي مثلاً، أو الإندونيسي والماليزي وغيرها.

- سيناريو إيجابي؛ الحفاظ على وحدة البلاد جغرافيا، إدماج الأقليات في النظام السياسي الجديد، استقرار سياسي، قدر معين من الانتخابات وتداول السلطة المحدود، وقدر كبيرة من الحريات العامة والفردية، وتحسن في الخدمات العامة والأساسية في البلاد، نجاح الهيئة بالتحول إلى حزب سياسي من ضمن الأحزاب أو أن يؤسس الشرع نفسه حزباً سياسياً مع مجموعة مرتبطة به ويكون لهم دور كبير في السلطة خلال المرحلة القادمة.
- سيناريو إيجابي جداً (من المنظور الديمقراطي)؛ يستبطن السيناريو السابق، لكن التحول الديمقراطي يشمل بناء مؤسسات مجتمع مدني قوية وأحزاب سياسية تعددية تنافسية ولا مركزية إدارية أو سياسية ومستوى عالٍ من الحريات وتداول السلطة وأحزاب عابرة للأقليات والإثنيات والطوائف.

■ سيناريو سلبي؛ فشل الهيئة بالانتقال السياسي السلمي والدخول في اضطراب داخلي نسبي وأزمة مع الأقليات والتحول إلى نظام سلطوي جديد، وتقييد الحريات العامة وحقوق الإنسان وفرض نمط من الأحكام الشرعية ومقايضة الموقف في السياسة الخارجية بالتعاون الإقليمي بحكم سلطوي داخلياً (نموذج قريب من طالبان النسخة الجديدة).

■ سيناريو سلبي أكثر؛ تفكك الدولة والدخول في مواجهات مسلحة وصراعات داخلية جديدة وحرب جديدة، ونجاح إسرائيل في دعم الدروز وربما المضي قدما في بناء ممر داوود، مما يعيد الكرة إلى ملعب الصراع العسكري ويوقف عملية بناء نظام مدني تعددي لصالح نموذج شبيه بنموذج الهيئة في إدلب مثلاً، في المناطق التي تسيطر عليها.. وربما إذا تم اغتيال الشرع دخول الهيئة نفسها في أزمة تنظيمية وأيديولوجية، بخاصة أنّ هنالك أجنحة متنافسة داخل الهيئة إما على أسس أيديولوجية أو أسس مناطقية أيضاً.

وبالمحصلة، فإن تجربة هيئة تحرير الشام تمثل حالة محدودة حالياً من وصول الإسلام الجهادي أو ما يمكن أن نطلق عليه» ما بعد الجهادي»؛ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدداً من التجارب الجهادية الأخرى التي انتقلت إلى الحكم (حركة طالبان، قيادات في الجماعة المقاتلة في ليبيا)، مقارنة بنموذج داعش مثلاً الذي وصل إلى الحكم وبقي محافظاً على أيديولوجيته الجهادية في السلطة، بينما نماذج ما بعد الجهادية قامت باستدارات أيديولوجية وفكرية لمحاولة التكيف مع مرحلة السلطة السياسية. لكن هذه التجربة الجديدة (لهيئة تحرير الشام في السلطة) ما تزال في مرحلة مبكّرة ولا يمكن التنبؤ بمآلاتها وما يمكن أن تصل إليه، سواء على صعيد التحولات الأيديولوجية والسياسية أو حتى على صعيد النظام السياسي نفسه أو مصير هذا التنظيم لاحقاً، لذلك ما تزال هنالك حالة من الترقب والانتظار ليس فقط من قبل الفاعلين السياسيين، بل حتى من الإسلاميين الذين ما يزالون يحللون ويفكرون بهذه التجربة وصيرورتها ومصيرها..

مأزق الإسلام الديمقراطي المدني

إنّ انتصار "هيئة تحرير الشام" عبر استخدام السلاح بإسقاط النظام السوري السلطوي، بالتزامن مع عجز الحركات الإسلامية التي تأخذ المسار الديمقراطي، وانسداد أفق التحولات الديمقراطية على الأقل في ضوء مؤشرات الواقع الراهن، قد يعزز الانطباع لدى نسبة كبيرة من الشباب الإسلامي بأنّ طريق السلاح والقوة والثورة هو الأفضل والأكثر نجاعة طالما أنّ الأفق السياسي الديمقراطي مسدود، بعدما حدث في تجارب سياسية عربية أخرى، وبعدما حدث في غزة من مذابح إسرائيلية مع عجز من قبل الحكومات العربية في حماية الفلسطينيين أو القدرة على وقف

المشروع الصهيوني، مما قد يؤدي إلى تعزيز ديناميكيات موجة من الغضب الشبابي والداخلي يحفّزها نجاح تجربة «العمل المسلّح».

نجاح الهيئة عن طريق السلاح بالوصول إلى الحكم وإنقاذ الشعب السوري من النظام السلطوي، من حيث المبدأ، يمثل رسالة وإشارة مهمة لجيل الشباب في العالم العربي بأنّ ذلك بديلاً عن العمل الديمقراطي، بخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الأخرى الرئيسية التي حدثت منذ عقد ونصف، أي منذ لحظة انبلاج الربيع العربي؛ الإطاحة بحكم الإسلاميين في السلطة في كل من مصر وتونس، الظاهرة الحفترية في ليبية، حظر الإخوان والزج بهم في السجون في كثير من الدول العربية، ونمط الحكم أو السلطوية الجديدة في العالم العربي الذي شكل مرحلة ما بعد الربيع العربي وأخذ منحى أكثر انغلاقاً وتشدداً من الديمقراطية، وقمع المعارضة وتقييد الديمقراطية في العديد من الدول العربية، ثم الحرب على غزة والموقف الضعيف من قبل الدول العربية في عدم قدرتها على حماية الفلسطينيين، والإبادة في غزة، والحرب الإيرانية- الإسرائيلية التي أدت إلى إضعاف إيران، ثم الإخلال بموازين القوى والشعور بفائض قوى لدى نتنياهو، بالتوازي مع الموقف الأميركي المتواطئ والغربي (بخاصة في بداية العدوان الإسرائيلي) وتراجع القيم الديمقراطية أو حتى الادعاء بها من قبل الحكومات العربية؛ في المحصلة هذه البيئة السياسية الدولية والإقليمية والمحلية تضعف كثيراً من رهانات الإسلام السياسي الذي أعلن قبوله وإيمانه بالنظام والقيم الديمقراطية والمدنية.

وبالرغم من أنّ جماعة الإخوان المسلمين، عالمياً وإقليمياً، قد أكّدت مراراً وتكراراً رفضها للعمل المسلّح وإيمانها بالمسار الديمقراطي والسلمي، فإنّ ما حدث في غزة، وما قد تؤول إليه تجربة ما بعد 7 اكتوبر من انكسار للجناح العسكري لحركة حماس، وما قد يحيط بمستقبلها من علامات استفهام، فإنّ ذلك قد يعزز بدرجة كبيرة الاتجاهات الراديكالية داخل الإخوان، كما هي حال «تيار التغيير» في جماعة الإخوان المصرية[2]، الذي يدعو إلى الثورة والعمل الاحتجاجي الخشن والصدام مع الحكومة، ليس بالطريقة التي مارستها الحركات الإسلامية المسلحة، مثل الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي بمصر، لكن بمعنى المعارضة الخشنة والصلبة وحالة ما أعلى من السلمية وأقل من العمل المسلح، وهو ما يعكس هيمنة الشعور بفقدان الأمل والرهان على المسار الديمقراطي مقابل التفكير بمسارات أكثر راديكالية أو خشونة، والإيمان بأنّ الثورة لا الإصلاح هي السبيل الفضلى، وقد يعزز هذا الاتجاه أكثر

2- انظر حول تيار التغيير في الإخوان ورؤيته الفكرية والسياسية، محمد عفّان وهبة رؤوف عزت، حراك في المكان: المراجعات الأيديولوجية والسياسية داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية ما بعد 2013، ضمن: خالد الحروب وعبد الله باعبود، الإسلاميون والثورات العربية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2024، ص72-57.

– أيضاً- الترامبية السياسية وتخلي الولايات المتحدة بدرجة كبيرة عن تلك الصورة السياسية التي تظهرها معنية بالديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، بل وصعود الجماعات اليمينية في أوربا بموازاة اليميني الإسرائيلي المتطرّف في فلسطين، فهي جميعاً ديناميكيات تعكس الأزمة الكبيرة اليوم في خطاب الإسلاميين الديمقراطيين، وتعزز الأفكار التي تؤمن بالقوة لدى جيل الشباب.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ النظام الديمقراطي نفسه أصبح في أزمة في عقر داره في الولايات المتحدة الأميركية، وفي أوربا أيضاً مع صعود الحركات اليمينية هناك، وهنالك العديد من المنظّرين والمفكرين والأدبيات التي صدرت مؤخراً تتحدث عن هذه الأزمة وعما يطلق عليه ما بعد الديمقراطية أو الديمقراطية الجديدة، وربما تكمن المفارقة أنّ أحد أهم المنظّرين الذين تنبؤوا بنهاية التاريخ والانتصار الساحق والنهائي للديمقراطية الرأسمالية الغربية، فرانسيس فوكوياما، عاد لاحقاً مع ظاهرة ترامب ليتحدث في كتابه الهوية عما تشكله هذه التيارات الشعبوية واليمينية للقيم والنظام الديمقراطي نفسه..

نموذج الهيئة والبراغماتية الإسلامية

على النقيض من مؤشرات فشل «الإسلام الديمقراطي»؛ فإنّ نجاح هيئة تحرير الشام في الوصول إلى السلطة، ثم التصالح بينها وبين المحيط العربي وتقديمها تنازلات سياسية كبيرة للداخل والخارج، وتخليها بدرجة نسبية عالية عن المحتوى الأيديولوجي الذي قامت عليه، يؤشر على أنّ مثل هذا النموذج قد يكون مغرياً بدرجة كبيرة للعديد من الاتجاهات الإسلامية في المضي أشواطاً أخرى في البراغماتية السياسية والتحلل من الجانب الأيديولوجي، الذي كانت تمثله هذه الحركات سواء كانت إخوانية أو حتى جهادية.

من المهم الإشارة هنا إلى أنّ البراغماتية لا تعني – بالضرورة- الديمقراطية والمدنية، بل تعني الواقعية السياسية والتحلل من الأيديولوجيا، فهيئة تحرير الشام – جبهة النصرة سابقاً (التي كانت على علاقة مع تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، لما كانت كلها حركات موحدة) كانت ترى في الدول والحكومات العربية جميعاً هي حكومات موالية للغرب، وكانت تقوم على دمج قتال هذه الحكومات بـ«العدو البعيد» (الولايات المتحدة الأميركية)، لكنها اليوم تقيم علاقات قوية مع كل من السعودية والإمارات وقطر، وتتقرب إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتحاول خفض التصعيد مع إسرائيل، وتعطي الجوانب الاقتصادية والخدماتية أهمية كبيرة؛ فمثل هذه القفزات الأيديولوجية الكبرى نحو الواقعية السياسية إذا نجحت كنموذج في سورية قد تدفع العديد من الحركات الإسلامية إلى التخلي

أكثر فأكثر عن الشعارات الفكرية والأيديولوجية التي رفعتها، وربما تحاول الوصول إلى صفقات سياسية لتكون جزءاً من المشهد السياسي في الدول العربية الأخرى.

صحيح أنّ لكل حالة من الحالات العربية شروطها وسياقاتها ويصعب القياس عليها، لكن هنالك "نظرية العدوى"، فقد يشجع هذا النموذج آخرين من التيارات الإسلامية إلى قدر أكبر من البراغماتية السياسية، وتجاوز النماذج أو القيود الأيديولوجية، حتى على صعيد التحول الديمقراطي، أي أنّها قد تقبل التعايش مع أنظمة سلطوية عربية وتقديم تنازلات، طالما أنّ خيار القوة المسلّحة مكلف وجُرّب في دول قوية وفشل (فهو لا ينجح إلا مع دول ضعيفة ومفككة)، وأن الرهان الديمقراطي معطّل إلى حين، فلا بديل من محاولات اجتراح خيارات أو أفكار أخرى، وقد يكون نموذج تحولات الهيئة موحياً بالنجاح لهذه الحركات والاتجاهات الإسلامية.

المفارقة أنّ النزعة البراغماتية تبرز لدى الاتجاهات السلفية، في مرحلة ما بعد الربيع العربي، بصورة كبيرة مقارنة بتغلب الجانب الأيديولوجي لدى جماعات الإخوان المسلمين؛ فبالنظر إلى تجربة حزب النور السلفي في مصر، فقد تحالف مع الحكم المصري الجديد، وتخلى عن تشدده الأيديولوجي، في مرحلة الربيع العربي الأولى 2013-2011، بينما دخل الإخوان في صراع قاس مع الحكم ودفعوا ثمناً كبيراً، فيما حزب النور السلفي ما يزال قانونياً وشرعياً، ويمارس العمل السياسي والبرلماني، والحال كذلك أيضاً بالنسبة للجماعات السلفية في السعودية التي كانت تتشدد في المجال الديني والعقائدي ضد التحديث الاجتماعي، لكنها اليوم تبدي مرونة شديدة في التعامل مع التحولات الجذرية التي يقودها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان (ثمة تفسيرات لهذه البراغماتية السلفية لا مكان لذكرها هنا).[3]

بالعودة إلى نموذج حكم «تحرير الشام»؛ فمن الواضح أنّه بعيد كل البعد عن استدعاء ومحاكاة نموذج حركة طالبان وأفغانستان في الحكم السياسي؛ لأنّ السياقات مختلفة ومتباينة بدرجة كبيرة بين الحالتين، لكن ليس من المرجح أن يتحول النموذج نحو الحكم الديمقراطي لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة التحول وديناميكياته وإرث النظام السلطوي ومنها ما يتعلّق بالعامل الإقليمي- العربي، الذي وإن كان يدعم هيئة تحرير الشام فإنّه غير متحمس للديمقراطية، وبالتالي قد يكون النموذج الجديد شبيهاً بالعديد من النظم العربية، التي يطلق عليها في النظريات السياسية مصطلح «التعددية السلطوية».

3- انظر على سبيل المثال: محمد أبو رمان، حزب النور السلفي وجدلية الأيديولوجيا والبراغماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع45 و46، 2015.

الشرع أسرّ لبعض الدبلوماسيين العرب بأنّه يرى النموذج التركي في الحكم أكثر ملائمة لسورية، وهو نموذج -كما هو معروف- يقوم على دور رئيس لحزب العدالة والتنمية الذي تخلي عن الأيديولوجيا الإسلامية بصورة رسمية[4]، وتبنى ما يمكن أن نطلق عليه "العلمانية المعتدلة"، وهو أقرب إلى الديمقراطية في الانتخابات والتعددية السياسية والحزبية، لكن فيه دور مهمين ومحوري، منذ عشرين عاماً، لزعيم الحزب، رجب طيب أردوغان، من جهة، ومشكلات عديدة في الحريات الإعلامية والعامة وفي الاندماج الاجتماعي من جهةٍ ثانية.

النموذج البراغماتي بكلمة يعني الواقعية السياسية؛ قد يُطلق على نظام أصولي مصطلح البراغماتية السياسية، وقد تتصف به حركات ذات عقائد دينية صارمة على الصعيد الديني أو النظري لكنها في الممارسة السياسية تأخذ موازين القوى والشروط القائمة بصورة كبيرة وحاسمة، وعلى الجهة المقابل قد تكون قوى ديمقراطية ومدنية لكنها ترفض أن تكون براغماتية بمعنى التصالح مع نظام سلطوي، على سبيل المثال، وبالتالي فإنّ النموذج المطروح هنا الذي يمثّله الرئيس السوري أحمد الشرع هو التكيف والتحول والواقعية في التعامل مع الشروط الدولية والإقليمية المحيطة.

من الصعب الوصول إلى خلاصات ونتائج واضحة وجلية عن طبيعة نظام الحكم القادم في سورية بصورة كبيرة، لكن هذا أيضاً مرتبط بالتوافق على قواعد اللعبة السياسية ودور المجتمع المدني وفي علاقة الحركات الإسلامية ببعضها وفيما إذا كان سيسمح للإخوان – مثلاً- بالتواجد في سورية، بينما هم محظورون في العديد من الدول العربية، وعلى علاقة عدائية بالإدارة الأميركية الحالية، دونالد ترامب؛ وفيما إذا كانت هيئة تحرير الشام ستتحول إلى حزب سياسي محافظ، مثلاً، في المشهد السوري برئاسة أحمد الشرع، في محاولة لتكرار تجربة أردوغان في تركيا؛ وفيما إذا كنا سنشهد محاولة من الحزب المحافظ الجديد السيطرة على الحكم في سورية من خلال لعبة الانتخابات، وفيما إذا كان سيدخل، مثلاً، في تنافس مع أحزاب سياسية أخرى، ربما تكون منبثقة عن جماعة الإخوان أو اتجاهات دينية أخرى، فاللعبة السياسية القادمة في سورية ستكون مؤشراً على اتجاهات التأثير على حركات الإسلام السياسي.

تأثير الانتصار السوري على مستقبل التيار الجهادي

من الضروري في إطار أي تحليل مستقبلي ألا يتم تجاهل أهمية التيار الجهادي العالمي الأكبر اليوم، وهو تنظيم داعش، الذي مثّل – وما يزال- المعادل الموضوعي لهيئة تحرير الشام ضمن الجماعات الجهادية، لكن الهيئة قامت

4- مصدر دبلوماسي موثوق، رفض الكشف عن اسمه في لقاء خاص مع الباحث في عمان.

منذ مرحلة مبكرة بعزل نفسها عن داعش، ثم عن مجمل مسار الجهادية العالمية، وتحللت من العلاقة مع التنظيمين الرئيسين؛ داعش والقاعدة، واكتفت بالإعلان عن أهدافها المتعلقة بقتال النظام السوري، وحاولت حتى قبل إسقاط نظام بشار الأسد تطبيع العلاقات مع الغرب والبيئة الإقليمية، عبر التأكيد على مرونتها وواقعيتها وانفصالها الكامل عن مسار الحركات الجهادية العالمية الأخرى.

لم تكن الهيئة وحيدة في هذا التوجه فإنّ حركة طالبان هي الأخرى نجحت في إسقاط النظام الأفغاني بعد عشرين عاماً على الحرب الأفغانية، وعقدت اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأميركية وقامت بمقايضة معها على التخلي عن القاعدة وعن أي دور خارجي عسكري في مقابل إطلاق يدها في المعادلة الداخلية الأفغانية، ومثّل نموذج طالبان ملهماً لهيئة تحرير الشام إذ قام أحد منظّريها المعروفين، عبد الرحيم عطون، باجتراح تصنيف جديد داخل الحركات الجهادية، بالإضافة إلى التيارين الرئيسين حينها، داعش والقاعدة، وهي السلفية الجهادية المعتدلة-المحلية[5]، وقد وضع كلا من حركة طالبان وهيئة تحرير الشام مع حركة حماس (بوصفها جهادية تقاتل الاحتلال الإسرائيلي في داخل فلسطين ولا تقوم بعمليات في الخارج) ضمن هذا التصنيف، لكن هيئة تحرير الشام تجاوزت حتى حركة طالبان بتخليها عن جزء كبير من خطابها الأيديولوجي المتعلق بإقامة دولة إسلامية، بخلاف الأولى التي ما تزال تتمسك بالجانب الأيديولوجي.

بينما يبدو تنظيم القاعدة في مرحلة موت اكلينيكي، بعد مقتل زعيمه الثاني أيمن الظواهري (في العام 2022)، فإنّ تنظيم داعش ما يزال ناشطاً في العديد من مناطق العالم، وحتى في العراق وفي سورية، بالرغم من انهيار خلافته ومقتل العديد من زعمائه وقياداته، فهنالك تواجد له في أفغانستان وفي أفريقيا واليمن والصومال؛ وأصبح التنظيم بصورة أساسية يمثّل تيار الجهادية العالمية، ويحاول توظيف تنازلات وصفقات وتحولات هيئة تحرير الشام بوصفها دليلاً كبيراً على مصداقية خطابه الأيديولوجي بأنّ هذه الهيئة منحرفة، بل عميلة للحكومات الغربية والعربية، وبالتالي من المتوقع أن يستثمر بدرجة كبيرة تنظيم داعش في تحولات الهيئة وفي الحرب الإسرائيلية على غزة وفي انغلاق أفق الديمقراطية في العالم العربي، وفي السياسات الأميركية المائلة لإسرائيل من جهة، والتي تظهر تخلياً عن الدعوة إلى الديمقراطية من جهةٍ أخرى، فذلك كلّه سيعمل تنظيم داعش على استثماره وتوظيفه وهو الذي يمتلك ماكنة إعلامية قوية وفاعلة.

وكما شكلت ألوية خراسان التحدي الأمني الرئيس لحكم طالبان في أفغانستان فإنّ داعش قد يمثّل التحدي الأمني

5- محمد أبو رمان، "هل نجحت هيئة تحرير الشام في إعادة التأهيل الدولي؟"معهد السياسة والمجتمع،12، سبتمبر 2023،https://wp.me/-ISdp 1BR-uF.

لحكم الشرع، في حال تمكن الأخير من احتواء الأكراد والعلويين والدروز ضمن النظام السياسي الجديد، وفي حال لم ينجح في ذلك ودخلت سورية في صراع جديد، فإنّ داعش سيستغل ذلك أيضاً لاجتذاب مقاتلين أجانب ومحليين ممن لم يقبلوا ولم يرحبوا بتحولات الشرع، وسيعمل تنظيم داعش على ملء» فراغ اليمين» بصورة كبيرة.

الخلاصة

من الواضح أنّ وصول هيئة تحرير الشام وإسقاط نظام بشار الأسد ليست منعزلة عن سياقات إقليمية عديدة وعن تحولات تشهدها المنطقة، وتتزامن وتتزاوج مع متغيرات عالية أخرى، وربما الحلقة الأولى لسلسة هذه الديناميكيات الجديدة لم تبدأ بالشام، بل في غزة ومع طوفان الأقصى، لكن سقوط الأسد وصعود الشرع وهيئة تحرير الشام هو أحد أبرز النتائج والديناميكيات الجديدة في الوقت نفسه، إلاّ أنّ مآلات ذلك مرتبطة بتطورات البيئة الإقليمية، وربما العالمية وبالعديد من المتغيرات الأخرى، وإن كان هذا لا ينفي أنّ هنالك العديد من النتائج الأولية، التي أشار إليها المقال، ظهرت على المدى القصير، لكنها مرشّحة هي الأخرى للتحول والتطوّر مع بيئة داخلية عربية غير مستقرة، وبيئة إقليمية ما تزال تحت طائلة الصراعات والنزاعات والمفاوضات، وبيئة عالمية قد تكون في طور التحول هي الأخرى.

على المديات المتوسطة والبعيدة، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات بقصد التفكير والنقاش والحوار في ظل حالة من «عدم اليقين» في الوضع السياسي بالمنطقة العربية برمّته، ومنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، ويمكن أن نشير هنا إلى ملاحظتين رئيسيتين؛

الملاحظة الاولى – الإسلاميون والسلطة بين لحظتين تاريخيتين

مقارنةً سريعة وخاطفة بين تجربة الإسلام السياسي في الحكم لحظة الرئيس الراحل محمد مرسي والإسلاميين في المغرب وتونس وبين الحالة السورية تكشف ليس فقط عن مسافة زمنية تصل إلى ما يزيد على عقد من الزمن، بل عن اختلاف كبير في السياقات، بين مرحلة كانت تشهد صعوداً للربيع العربي وحركات الإسلام السياسي وآمال كبيرة بتغييرات جوهرية في السياسة العربية، وبين لحظة انهيار وتراجع في المشهد السياسي العربي بأسره، حتى الهيئة لم تدخر جهداً وهي في الفترة الأولى من الحكم من محاولة تجنب أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وإرسال رسائل عديدة إيجابية تجاه حكومة نتنياهو التي سارعت إلى احتلال أراض سورية جديدة، وفرض شروط أمنية وسياسية قاسية على حكومة الشرع في التعامل مع الجنوب السوري برمته، بخاصة مع أحداث السويداء والجنوب السوري.

هذا الاختلاف الكبير في الظروف السياسية والحالة الإقليمية والداخلية سينعكس أيضاً على سقف التوقعات والإمكانيات والطموحات السياسية، حتى بين الشعب السوري اليوم، الذي وجد نفسه بعد أن هرب بشار الأسد أمام واقع سياسي واقتصادي واجتماعي كارثي في مرحلة ما قبل الدولة، وبين الشعوب العربية التي كانت محكومة بدرجة كبيرة من الأمل وسقوف التوقعات المرتفعة. أما المفارقة الأهم فهي أنّ الإسلاميين الديمقراطيين -إن جاز التعبير- وصلوا إلى الحكم عن طريق الثورة السلمية وصناديق الاقتراع وحظوا بشرعية مختلفة عن الشرعية السياسية المرتبطة بالقوة العسكرية والتي جاءت بأحمد الشرع إلى الحكم بسوريا.

وإذا اختلفت كل هذه السياقات فإنّ الحيثيات والنتائج بالضرورة قد تكون مختلفة بصورة كبيرة بين الحالتين السورية والمصرية والتونسية، أي أنّ الخشية من ثورة مضادة قد يكون صعباً للغاية في ظل الظروف السياسية والداخلية السورية الحالية، وتوافر «العصبة السنية» للشرع والهيئة، وحالة الانقسام الطائفي والديني والعرقي السوري، لكن نموذجاً مثل النموذج الليبي بمعنى التقسيم والصراع الداخلي والحروب الطاحنة في الحالة السورية هو ممكن، مع تدخلات إقليمية وخارجية كبيرة.

الظروف الحالية تؤشر إلى تراجع أيضاً معدل إيمان الشباب العربي بالديمقراطية، بعد أن كان خلال مرحلة الربيع العربي يعتبرها النموذج الأفضل، فيما تتغلب عليه شكوك كبيرة في المرحلة الراهنة تجاه هذا النموذج، بالرغم من بقائه مطروحاً ونسبياً أكثر تفضيلاً من غيره لدى الشباب العربي، لكن درجة الإيمان به تراجعت اليوم، ما يترجم حالة الإحباط الشديد لدى نسبة كبيرة من الشباب العربي سواء من انهيار الحلم الديمقراطي بعد الربيع العربي أو حتى بعد الحرب على غزة، ونتيجةً لما يرونه من تخلّ علني وسافر من قبل الولايات المتحدة الأميركية وساسة غربيين عن كل القيم التي ادّعوها سابقاً حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وهم يشاهدون حرب الإبادة العلنية المرعبة في غزة ويتواطئون مع إسرائيل، مثل هذه اللحظة التاريخية التي تزامنت مع الانتصار بفضل السلاح من قبل هيئة تحرير الشام والتي تتزامن أيضاً مع سياسات حكومة بنيامين نتنياهو في المنطقة؛ مثل هذه الظروف تضعف من خطاب الإسلام الديمقراطي المعتدل لصالح خطاب إسلامي ربما يكون معتدلاً أيديولوجيا لكنه يؤمن بأنّ الطريق إلى التغيير ليس صندوق الاقتراع بل السلاح أو القوة، وأنّ النظام الأفضل ليس هو النظام الديمقراطي المخادع، بل ربما النظام الإسلامي بأيّ صيغة من الصيغ كان.

في استطلاع الرأي الأخير الذي نشره «الباروميتر العربي» (اغسطس 2025) يشير إلى أنّه بالرغم من أن النظام الديمقراطي- الليبرالي ما يزال أعلى من باقي النظم تأييداً في العالم العربي؛ إلاّ أنّه تراجع بشكل ملحوظ بعد عقد من الربيع العربي، في كثير من هذه الدول وخسر الكثير من النقاط بالرغم من أفضليته النسبية، وباتت هنالك اتجاهات واضحة في الرأي العام العربي تتقبل بدرجة أكبر مما سبق لفكرة نظام الرجل القوي، أو نظام سياسي يضمن تحقيق العديد من الخدمات والفوائد السياسية من دون مشاركة سياسية، بينما كان هنالك بروز كبير لفكرة تقبل النظام الذي يقوم على الشريعة الإسلامية في دولتين رئيستين هما الأردن وموريتانيا[6].

الملاحظة الثانية- الإسلاميون أنفسهم جزء من السياقات الاجتماعية والثقافية

تبدو العديد من المقاربات في النظر إلى الإسلاميين وكأنّهم كائنات فضائية أو مخلوقات غريبة تقتحم الدول والمجتمعات العربية، لكن الواقع عكس ذلك تماماً، فالإسلاميون كثيراً ما ينتصرون في الانتخابات إذا ما كان هنالك مناخ من الحريات السياسية، ويعكسون عادة المزاج الاجتماعي المحافظ، بغض النظر عن مدى تأييده لهذا الفصيل من الإسلام السياسي أو ذاك، والجماعات والحركات الإسلامية ليست جامدة أو موحدة فهي تختلف وتتباين وتتناقض وتتحوّل من اتجاه فكري إلى آخر في كثير من الأحيان، وظاهرة التحول في هذه التجربة على صعيد الجماعات والمواقف السياسية أو حتى على صعيد العديد من الأفراد ظاهرة طبيعية وشائعة، فضلاً أنّ هذه الحركات والجماعات مثلها مثل الكائن الحيّ تنمو وتضمر وتتكيف وتتعرض لمؤثرات البيئة الداخلية والخارجية، فمن الضروري أن نتحرر من المواقف الأيديولوجية المسبقة عند النظر إليها، وأن نأخذ بعين الاعتبار أنّ كثيراً من الأحيان يكون الخطاب الأيديولوجي لهذه الحركات (الإسلامية) هو بمثابة متغير تابع وليس مستقل للسياسات السلطوية أو الشبه سلطوية من قبل النظم العربية عموماً، فالظرف السياسي هو الذي يدفع هذه الحركة الإسلامية أو تلك، يميناً ويساراً، ربما بما يتجاوز الأسس الأيديولوجية نفسها [7].

6- انظر: مايكل روبنز، الرأي تجاه النظم السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الباروميتر العربي، اغسطس 2025، على الرابط التالي: https://: 1fUsE/org.url-short

7- انظر ناثان براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ترجمة سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص 56-13.

فرصة أم تهديد؟ معضلة الحركات الإسلامية السياسية ما بعد معركة طوفان الأقصى

د. محمّد عفّان

مثّلت معركة طوفان الأقصى حدثا مزلزلا للسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، فقد أنهت مرحلة المواجهات المحسوبة والحروب بالوكالة بين كافة القوى في المنطقة، لتبدأ مرحلة من المواجهات المفتوحة والصراعات الصفرية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله ، كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي.[8] أما على مستوى السياسات الداخلية، فقد كان من تبعات هذه المعركة تعقيد العلاقات المتوترة بالأساس بين الأنظمة العربية والحركات والأحزاب السياسية الإسلامية، إذ وجدت بعض الأنظمة العربية، خاصة في دول الطوق، هذا الحدث بمثابة تحدٍ حقيقي لشرعيتها واستقرارها، و»قبلة حياة» لجماعات الإسلام السياسي التي تخوض ضدها معركة شرسة، لكنها كذلك وجدت فيه فرصة سانحة لتسويغ المزيد من القمع والإقصاء لهذه الجماعات، تحت دعاوى محاربة الإرهاب في خطابها للقوى الدولية، أو بدعوى إفشال مخططات التوريط في الحرب، وتصوير هذه الحركات باعتبارها قوى متهورة غير مسؤولة في خطابها للداخل[9].

لكن، بعد مرور عامين على بدء معركة طوفان الأقصى، يبدو أن الحركات الإسلامية السياسية قد أفلتت إلى حد كبير هذه الفرصة، إذ أن استجابتها لهذا الحدث المفصلي لم يرق إلى ما كانت تتوقعه حركات المقاومة الفلسطينية، كما يمكن أن يفهم من كلمة أبو عبيدة الناطق العسكري باسم كتائب القسام، في يوليو 2025، إذ صرّح أن قادة الأمة الإسلامية والعربية، ونخبها وأحزابها الكبيرة، وعلماءها هم «خصومنا أمام الله عز وجل»، «لا نعفي أحدا من مسؤولية هذا الدم النازف، ولا نستثني أحدا ممن يملك التحرك، كلٌّ بحسب قدرته وتأثيره»، وأشار في معرض إطرائه لجماعة أنصار الله ودعمها للمقاومة أنها «أقامت الحجة الدامغة على القاعدين والخانعين من أنظمة وقوى وأحزاب عربية وإسلامية كبيرة، بات بعضها للأسف واجهات للظلم ومسكنات للشعوب وشبابها الحر، وبدت مصداقيتها وشعاراتها الكبيرة على المحك أمام خذلانها وعجزها في نصرة أطهر وأقدس قضية للعرب والمسلمين»[10].

8- الجزيرة، نتنياهو: نعمل مع ترامب لتغيير وجه الشرق الأوسط، 16 فبراير 2025، www.t.ly/NZ1WF (تم التصفح 6 أكتوبر 2025).
9- سيف الإسلام عيد، هل يعود الإسلاميون إلى الواجهة من بوابة «طوفان الأقصى»؟، ألترا صوت، 12 نوفمبر 2023، 0YzU/ly.t.www- (تم التصفح 6 أكتوبر 2025).
حسن أبو هنية، تحدي حركات الإسلام السياسي بعد «طوفان الأقصى»، عربي 21، 17 مارس 2024، IrVN6/ly.t.www (تم التصفح 6 أكتوبر 2025).
10- قناة العالم، أبو عبيدة: المقاومة تخوض معركة استنزاف طويلة ضد جيش الاحتلال، 18 يوليو 2025، gFdkL/ly.t.www (تم التصفح 6 أكتوبر 2025).

في ضوء ذلك، تبحث هذه الورقة في أسباب محدودية الفعل والتأثير التي عانت منها الحركات الإسلامية السياسية في دعم وإسناد المقاومة الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، منطلقة من رصد كيف تفاعلت هذه الحركات، خصوصا في دول الطوق، مصر والأردن ولبنان،[11] مع معركة طوفان الأقصى، واستجابتها لمطالب حركات المقاومة الفلسطينية بالدعم والتأييد، مرورا باستعراض الأزمات التي أصابت هذه الحركات في أعقاب الثورات العربية، سواء على مستوى علاقتها بالأنظمة العربية الرسمية، أو على مستوى تماسك تنظيماتها، وفاعلية أدواتها السياسية، وكيف أثرت هذه التحولات على خياراتها، وصولا إلى تقييم أثر طوفان الأقصى على الحركات الإسلامية السياسية، وإذا ما كان قبلة حياة أم رصاصة رحمة على تنظيماتها.

الإطار النظري والمفاهيمي

لبحث فرضية الورقة يجب أن نحدد بإيجاز المقصود بمفهوم الحركات الإسلامية السياسية، باعتبارها إحدى الحركات الاجتماعية، وكذلك الأنماط المختلفة للتنظيمات التي تدخل ضمنها أو تتقاطع معها. وبشيء من التبسيط، يمكن تعريف الحركات الاجتماعية باعتبارها تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من الأفراد بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم العليا التي تؤمن بها هذه الحركة. وعادة ما يتحرك أعضاء الحركات الاجتماعية ضمن إطار تنظيمي فضفاض، لكنهم في ذات الوقت، يتمتعون بقدرٍ من الالتزام والاستمرارية في النشاط السياسي[12].

وفقا لذلك، يمكن تعريف الحركات الإسلامية السياسية باعتبارها نشاطا مجتمعيا وسياسيا، يستلهم القيم الإسلامية، تقوم به منظمات رسمية أو جماعات غير رسمية، بما يتجاوز ممارسة الشعائر الدينية في المجال الخاص، أو النشاط الديني الذي تنظمه الدولة، ، ويهدف إلى حشد الموارد باسم الإسلام لدعم قضايا الأمة،[13] لكن، نظرا لتعدد التيارات داخل الحركات الإسلامية، مثل الإخوانية، والسلفية، والجهادية، فقد توصف بأنها «عائلة من الحركات الاجتماعية»، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحركات التي، على الرغم من اختلاف أهدافها التفصيلية ومجالات نضالها المباشرة وتفضيلاتها الاستراتيجية، إلا أنها تشترك في رؤيتها الكونية، كما تظهر عادة تداخلات تنظيمية، وتتحالف أحيانًا في حملات لمناصرة قضايا مشتركة[14].

11- تم استثناء الحركات الإسلامية السياسية في سوريا من التحليل نظرا لتعقد المشهد السياسي خلال فترة الحرب أو خلال المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام الأسد.

12- Andrew Heywood, Politics (London: Red Globe Press, 2019), Pp: 491.

13- Tine Gade & Morten Bøås, "Islamist Social Movements and Hybrid Regime Types in the Muslim World", Third World Thematics: A TWQ Journal (2022): 4.

14- Jérôme Drevon, "The reconfiguration of the Egyptian Islamist social movement family after two political transitions" in Hendrik Kraetzschmar and Paola Rivetti (eds.), *Islamists and the Politics of the Arab Uprisings: Governance, Pluralisation and Contention* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2018), Pp. 258-259.

وعادة ما يتم دراسة الحركات الاجتماعية وفق ثلاث أبعاد أساسية: التأطير الفكري وتحديد أهداف الحركة والأنشطة التي تقوم عليها الحركة والموارد التي توظفها، والأبنية والمؤسسات التي تعتمد عليها في أنشطتها، وقد قامت الحركات السياسية الإسلامية بتأطير رؤاها الفكرية وبرامجها عبر عدد من المقولات التأسيسية مثل الإسلام منهج حياة، الإسلام دين ودولة، الإسلام هو الحل، كما تم تأطير مشكلات الأمة في عدد من المعوقات الأساسية مثل الأزمة الأخلاقية للأمة المرتبطة بالحداثة، وشيوع قيمها، والاستعمار الغربي، بامتداداته المتمثلة في دعم النظم العلمانية الاستبدادية، والتبعية الاقتصادية، والاستغلال المجحف لموارد الأمة، والهزيمة الحضارية والغزو الفكري للمجتمعات المسلمة [15].

أما أنشطتها، فقد انقسمت الحركة الإسلامية بشكل عام بين العمل المجتمعي الدعوي والمشاركة السياسية والعمل الثوري العنيف، فبعض المجموعات الإسلامية تركز على الأنشطة الدعوية للتأثير على الأفراد، بهدف إصلاح معتقداتهم، وزيادة التزامهم الشخصي بالقيم والتعاليم الإسلامية، باعتبار أن ذلك مدخل لإصلاح المجتمع، بينما تركز مجموعات أخرى على المشاركة السياسية الرسمية عبر تأسيس الأحزاب والمشاركة في الانتخابات والحشد الجماهيري لإصلاح سياسات الدولة، وإعادة هيكلة مؤسساتها، بما يتوافق مع الإسلام، بينما يتبنى آخرون المنهجيات الراديكالية العنيفة مثل الانقلابات العسكرية أو الثورات الشعبية من أجل تطبيق السلطوي للنظام الإسلامي، وبطبيعة الحال قد تمزج بعض الجماعات الإسلامية بين استراتيجيات مختلفة، أو تغير من استراتيجيتها حسب المقتضيات[16].

أما بخصوص الشكل التنظيمي الفضفاض للحركات الاجتماعية الإسلامية فيضم عددا من الأبنية والهياكل المتباينة، مثل الأبنية الدينية، وأهمها المسجد، والذي توظفه الحركات الإسلامية ليس باعتباره المركز الأساسي لممارسة الشعائر الدينية فحسب، بل كذلك كمنصة للدعاية وأداة للتعبئة والتجنيد؛ والمنظمات غير الحكومية، والتي تمارس عددا من الأنشطة الخيرية والخدمية، مثل الرعاية الصحية، والأنشطة الثقافية والتعليمية، وتقديم الإعانات المادية؛ والأحزاب السياسية، التي تستمد أيديولوجيتها وبرامجها السياسية من المرجعيات الدينية، وتقوم بتعبئة القاعدة الشعبية على أساس الهويات الدينية المشتركة؛ وصولا إلى شبكة العلاقات الشخصية، مثل العلاقة بين الشيوخ وطلابهم، ورفقة الدراسة والعمل، ونحو ذلك، وهي البنية التي تكتسب أهمية خاصة في أوقات القمع، إذ توفر هذه العلاقات الطبيعية البعيدة عن تغول السلطة ملاذا وحماية، يسمح بالحد الأدنى من استمرار الحركة ونشاطها[17].

15- Roel Meijer, "Islamism from Piety Politics to Party Politics" in *The Routledge handbook of religion, politics and ideology*, ed. Jeffrey Haynes (Oxon and New York: Routledge, 2022), Pp: 106.
Quintan Wiktorowicz, *Islamic Activism and Social Movement Theory* (Indiana: Indiana University Press, 2004), Pp: 16-17.
16- Quintan Wiktorowicz, Islamic Activism and Social Movement Theory (Indiana: Indiana University Press, 2004), Pp:17-18 .
17- المصدر السابق، 13-9.
Luca Ozzano & Francesco Cavatorta, "Introduction: religiously oriented parties and democratization", *Democratization*800- :(2013) 20,5 801.

وهنا يجدر الإشارة إلى الفرق بين الحركات الإسلامية السياسية ومصطلح السلفية الجهادية، والذي كثيرا ما يستخدم كمرادف لتنظيمات الإسلام السياسي الراديكالية أو العنيفة، لكن الفرق بين كلا الظاهرتين أبلغ من ذلك، إذ يمكن القول إن الجماعات السلفية الجهادية (مثل تنظيم القاعدة وداعش) تظهر ثلاث سمات مميزة عن حركات الإسلام السياسي، فمن الناحية الهيكلية، تتشكل جماعات السلفية الجهادية من ميليشيات أو جماعات مسلحة، والتي قد تنشئ لها مكاتب سياسية، أما الحركات الإسلامية السياسية فهي تنشأ بالأساس كحركة اجتماعية أو حزب سياسي، وإن أنشأت لاحقا جناحا مسلحا كحركة المقاومة الإسلامية حماس. ثانيًا، تعتبر الأيديولوجيات السلفية الجهادية بشكل عام أكثر نصوصية، وأكثر تقيدا بالخبرات التاريخية، كما تتبنى رؤى سياسية أقل حداثة وعصرية مقارنة بتلك التي تتبناها حركات الإسلام السياسي. ثالثًا، عادة ما يشيع تكفير المخالفين أو حتى تكفير عموم المسلمين في التنظيمات السلفية الجهادية، وبالتالي، فإنهم في كثير من الأحيان يستخدمون العنف بشكل عشوائي ضد مجتمعاتهم المسلمة[18].

أما فيما يتعلق بالإطار النظري، فسوف تقرأ هذه الورقة سلوك الحركات الإسلامية السياسية بالأساس اعتمادا على نظرية الفرصة السياسية، والتي تبحث كيف تؤثر تحولات البيئة الخارجية على خيارات الحركات الاجتماعية، بهدف اغتنام هذه التغيرات بما يعزز مكاسبها ويحيد المخاطر التي تتهددها[19]، وكذلك سيتم الاستفادة من فرضية الاحتواء/الاعتدال فيما يتعلق بعلاقة هذه الحركات بالأنظمة السياسية، وكيف تؤثر سياسات الإدماج والاحتواء على سلوك هذه الحركات واستراتيجيتها وبنيتها المؤسسية[20].

خيارات الحركات الإسلامية السياسية في دعم المقاومة الفلسطينية خلال حرب غزة

منذ الأيام الأولى لمعركة طوفان الأقصى، حملت بيانات قيادات حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دعوات استنفار للأمة، ولقواها السياسية والمجتمعية، بل ولآحاد الأفراد عموما من أجل دعم المقاومة بكافة الأشكال. فعلى سبيل المثال، وجّه القائد العام للكتائب، محمد الضيف، خطابه يوم 7 أكتوبر 2023 يطلب فيه من جماهير الأمة الإسناد العسكري للمقاومة، «ابدأوا بالزحف اليوم، الآن وليس غداً، نحو فلسطين، ولا تجعلوا حدودا ولا أنظمة ولا قيودا تحرمكم شرف الجهاد والمشاركة في تحرير المسجد الأقصى... اليوم، اليوم، كل من عنده بندقية فليُخرجها، فهذا أوانها. ومن ليس عنده بندقية، فليخرج بساطوره، أو بلطته، أو فأسه، أو زجاجته الحارقة، بشاحنته، أو جرافته، أو سيارته.» وأضاف القائد العام للكتائب أنه من فاته المشاركة الفعلية، فعليه بالتظاهر، والخروج للساحات

18- Shadi Hamid & Rashid Dar, "Islamism, Salafism, and jihadism: A primer", *Brookings Institute*, 15 July 2006 https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/07/15/islamism-salafism-and-jihadism-a-primer/ (accessed 6 October 2025).
19- Sidney Tarrow & Charles Tilly, "Politics, Contentious Politics and Social Movements" in *The Oxford Handbooks of Comparative*, eds. Carles Boix & Susan C. Stokes (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007), 440.
20- Jillian Schwedler, "Islamists in Power? Inclusion, Moderation and The Arab Uprisings", *Middle East Development Journal* 5,1 (2013): 3-5.

والميادين، والاعتصام المفتوح ضد الأنظمة التي توفر الدعم والغطاء لجرائم الاحتلال[21].

أما خالد مشعل، رئيس حركة حماس في الخارج، فقد كرر الدعوة في كلمته يوم 30 أكتوبر 2023 إلى التظاهر في الميادين للتعبير عن الغضب، والضغط على الحكومات دعما لغزة، كما دعا إلى «الجهاد بالمال»، وإغاثة أهل غزة. لكن، علاوة على ما أسماه بالوسائل الاعتيادية، فإن مشعل خاطب أهل دول الطوق، في الأردن وسوريا ولبنان ومصر، ودعاهم إلى النفير، وإلى تحمل المسؤولية والقتال أفرادا وجماعات في معركة الأقصى.[22] وفي كلمته في الذكرى الأولى للطوفان عام 2024، دعا مشعل إلى أن تقوم الأمة بواجبها على مسارين: فتح جبهات جديدة لدعم المقاومة، والتحرك السياسي والقانوني لمحاصرة الكيان الصهيوني، وزيادة عزلته الدولية[23].

في ظل هذه المطالبات، تفاوتت استجابة الحركات السياسية الإسلامية في دول الطوق، فبالنظر إلى موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن ولبنان، نجد أنها انخرطت في المعركة بشكل متباين بدءا من الدعم السياسي المتمثل في إصدار البيانات والحشد السياسي والتظاهرات، إلى حملات الدعم المادي والتبرع، وصولا إلى الإسناد العسكري بشكل فردي أو مؤسسي (جدول 1).

	الإخوان المسلمين في مصر	الإخوان المسلمين في الأردن	الإخوان المسلمين في لبنان
الدعم السياسي (بيانات وتصريحات)			
الحشد والتظاهر السلمي			
الدعم المادي (حملات التبرع)			
الدعم العسكري (بشكل فردي)			
الدعم العسكري (بشكل مؤسسي)			

جدول (1): استجابة جماعة الإخوان المسلمين في دول الطوق لحرب غزة

21- محمد الضيف، خطاب «طوفان الأقصى» 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 137، 2024، ص: 372-371.
22- موقع الإخوان المسلمين، نداء خالد مشعل إلى الأمة الإسلامية، 30 أكتوبر 2023 https://site.ikhwan/222823-p (تم التصفح 7 أكتوبر 2025).
23- المركز الفلسطيني للإعلام، في ذكرى الطوفان ... مشعل يطالب بفتح جبهات جديدة للمقاومة ضد الاحتلال، 7 أكتوبر 2024، https://palinfo.com/news/2024/10/07/917908 (تم التصفح 7 أكتوبر 2025).

ضمن دراسات الحالة الثلاث، تأتي الجماعة الإسلامية والتي تمثل الإخوان المسلمون في لبنان كنموذج للحركات الإسلامية السياسية التي استجابت لحدث طوفان الأقصى بالدعم السياسي والمالي، والإسناد العسكري كذلك عن طريق جناحها العسكري قوات الفجر. فلم تكتف الجماعة بإعلان التأييد للمقاومة الفلسطينية، وتنظيم المؤتمرات الحاشدة لإظهار الدعم السياسي وجمع التبرعات، بل أعلنت بشكل رسمي خلال يومين من بدء عملية طوفان الأقصى التعبئة العامة والاستعداد الجدي على لسان نائب رئيس مكتبها السياسي بسام حمود[24]، ثم أعلنت انخراطها في العملية العسكرية عبر رشقات صاروخية، تلتها عمليات عسكرية مشتركة بالتعاون مع حزب الله ومع تنظيم حماس بلبنان[25]، وهو الأمر الذي أدى إلى استهداف القوات الإسرائيلية لعدد من قياديها وأعضائها المنخرطين في العمل العسكري[26]، كما أثر سلبا على علاقتها ببعض القوى اللبنانية والإقليمية، إذ بدأت بعض الدول الخليجية تفكر في وضع الجماعة على قائمة التنظيمات المحظورة[27].

بالمقابل، نجد أن الإسناد الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وحزبها جبهة العمل الإسلامي كان إسنادا سياسيا لتأييد المقاومة والضغط على النظام الأردني لقطع العلاقات مع إسرائيل، وذلك عبر تنظيم التظاهرات الحاشدة، التي شهد بعضها اشتباكات مع قوى الأمن،[28] أو عبر نواب الحزب في البرلمان الذين عززوا حضورهم النيابي بعد أن فازوا بالأكثرية في انتخابات 2024، كأثر غير مباشر للحرب على غزة كما يشير بعض المحللين،[29] وقد تقدم نواب الجماعة بمشروع قانون لإلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل والمسماة باتفاقية وادي عربة، كما طالبوا بالاتفاقيات الاقتصادية مع دولة الاحتلال كاتفاقية تصدير الغاز[30].

أما بخصوص الإسناد العسكري، فلم تتبن الجماعة رسميا انخراطها في العمل العسكري كما في الحالة اللبنانية، وإن دعمت بعض العمليات الفردية التي قام بها عددٌ من عناصرها، مثل حادثة التسلل والاشتباك مع القوات الإسرائيلية التي تمت جنوب البحر الميت في أكتوبر 2024، والتي أعلنت الجماعة على لسان متحدثها الرسمي، أن الفاعلين «من أبناء الجماعة، وكانا يشاركان دائما في الفعاليات المتضامنة مع غزة والمؤيدة للمقاومة»، كما أصدر حزب جبهة العمل الإسلامي بيانا يبارك فيه هذه العملية التي نفذها اثنان من شباب الحركة الإسلامية، ووصفها

24- RT عربي، موقع لبناني: حزب الله يوجه رسالة لإسرائيل و»الجماعة الإسلامية» تدعو أنصارها للاستعداد للمعركة، 9 أكتوبر 2023www.t.ly/ijIlO (تم التصفح 8 أكتوبر 2025).

25- جنى الدهيبي، أمين عام الجماعة الإسلامية بلبنان للجزيرة نت: سنواصل مقاومتنا دفاعا عن لبنان وغزة، الجزيرة، 21 أكتوبر 2023 www.t.ly/PYW5z (تم التصفح 8 أكتوبر 2025).

26- عربي 21، تعرف على جبهات إسناد المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد طوفان الأقصى، 7 أكتوبر 2024 www.t.ly/FfrGz (تم التصفح 8 أكتوبر 2025).

27- عربي 21، صحيفة لبنانية: توجه خليجي لفرض حظر على الجماعة الإسلامية، 7 سبتمبر 2025www.t.ly/gpnY2 (تم التصفح 8 أكتوبر 2025).

28- BBC عربي، تظاهرات بالآلاف في الأردن واعتقالات لناشطين، 26 مارس 2024، https://www.bbc.com/arabic/articles/cqe3jlevq1zo (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

29- المنار، جبهة العمل الإسلامي بالأردن تفوز بالأكثرية في الانتخابات، 12 سبتمبر 2024 https://archive.almanar.com.lb/12463695 (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

30- الحياة نيوز، نواب العمل الإسلامي يقترحون 13 قانونا على رأسها الغاء معاهدة السلام، 21 يناير 2025، www.t.ly/VR_qi (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

بالبطولية[31].

لكن لاحقا، فجر الأمن الأردني في إبريل 2025 قضية سميت إعلاميا بمخطط الفوضى، اتهم فيها أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بالتخطيط لعمل عسكري، وتضمنت الاتهامات العمل على تصنيع صواريخ قصيرة المدى وطائرات مسيرة، وحيازة أسلحة ومواد متفجرة، علاوة على تجنيد عناصر وتدريبها عسكريا خارج البلاد. وقد ردت الجماعة هذه المرة بأن الخلية المضبوطة هي بمثابة «أعمال فردية على خلفية دعم المقاومة، لا علم لجماعة الإخوان المسلمين بها، ولا تمت لها بصلة»، كذلك قام حزب جبهة العمل الإسلامي بتجميد عضوية ثلاثة متهمين وردت أسماؤهم في هذه القضية.[32] وعلى الرغم من ذلك، فقد كان رد السلطات الأردنية عنيفا، فصدرت أحكام سجن مشددة بحق المتهمين في هذه القضية[33]، كما تم تفعيل القرار القضائي المتعلق بحظر الجماعة، والذي تم اتخاذه سابقا عام 2020[34]، كما دشنت السلطات حملة اعتقالات بحق عدد من أعضاء الجماعة وكوادرها، وفتحت تحقيقات واسعة حول أنشطتها المالية[35].

أما الإخوان المسلمين في مصر، فقد دأبت الجماعة، أو التنظيمات التي تمثل الجماعة حاليا، منذ بدء الحرب على إصدار البيانات الداعمة للمقاومة الفلسطينية، والرافضة لسياسات النظام المصري سواء في إدارته لمعبر رفح، أو لتوقيعه بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع دولة الاحتلال، أو لتباطؤه في الانضمام إلى القضية التي حركتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.[36] لكن، لا يمكن رصد أي من دعوات التظاهرات أو حملات التبرع المادي على مواقع الجماعة، وإن أشار عددٌ من القيادات التي تم التواصل معها أن أفرادا من الجماعة انخرطوا في بعض التظاهرات المحدودة التي أتاحها النظام في مصر لدعم غزة، وفي جمع التبرعات عبر بعض المؤسسات الإغاثية المحلية والدولية لكن دون إعلان، وذلك لتجنب التبعات الأمنية التي قد تضر بالجماعة وبجهود نصرة غزة على حد سواء.[37] أما بخصوص الإسناد العسكري، فلم تشهد الحدود المصرية الإسرائيلية في هذه الفترة سوى بضعة حوادث

31- محمد خير الرواشدة، تسلّل «إخواني» يزيد التوتر بين إسرائيل والأردن، الشرق الأوسط، 19 أكتوبر 2025، 6FuFj/ly.t.www (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

32- CNNعربي، بوادر أزمة سياسية وقانونية تداهم «إخوان» الأردن بعد «خلية الصواريخ»، 16 إبريل 2025، https://:east-middle/com.cnn.arabic/cell-missile-jordan-in-brotherhood-muslim/2025/04/16/article (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

CNN عربي، الأردن ... حزب جبهة العمل الإسلامي يجمد عضوية مُتهمين في «خلية تصنيع الصواريخ»، 22 إبريل 2025، https://:mid-/com.cnn.arabic/cell-manufacturing-missile-suspects-membership-freezes-front-action-islamic-jordan/2025/04/22/article/east-dle (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

33- حبيب أبو محفوظ، «قضايا الدرونز والصواريخ» في الأردن.. أحكام أمن الدولة بين البراءة والسجن المشدد، الجزيرة نت، 8 أكتوبر 2025، ly.t.www/y-djz (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

34- محمد خير الرواشدة، جماعة الإخوان في الأردن إلى الحظر باعتبارها «غير مشروعة»، الشرق الأوسط، 21 إبريل 2025،iDwQz/ly.t.www (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

35- الشرق الأوسط، الأردن يتهم «الإخوان» بجمع أكثر من 30 مليون دينار بشكل غير قانوني، 15 يوليو 2025،9Ryra/ly.t.www (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

36- راجع: بيانات الإخوان المسلمين على site.ikhwan.www ، com.ikhwanonline.www، com.ikhwanegy.www.

37- مقابلات مع ثلاثة من القيادات الوسيطة للجماعة عبر الهاتف، سبتمبر 2025.

متفرقة لمحاولات تسلل أو لإطلاق نار من الجانب المصري كان يتم إيعازها عادة إلى بعض المهربين، أو لأحد عناصر حرس الحدود المصري، لا يعرف عنه انتماءات سياسية[38].

لماذا كان دعم الحركات الإسلامية السياسية للمقاومة الفلسطينية محدودا أو غير مؤثر؟

بالنظر إلى الدعم والإسناد الذي تلقته المقاومة الفلسطينية خلال حرب غزة من عددٍ من الفصائل المسلحة مما يعرف «بمحور المقاومة» مثل حزب الله في لبنان، أو جماعة أنصار الله في اليمن، أو الحشد الشعبي في العراق، يبدو أن دعم الحركات الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين، وما يناظرها من تنظيمات في المنطقة، سواء السياسي أو العسكري كان محدودا وغير مؤثر، إلى الحد الذي استوجب لومها بشكل مباشر من قبل المتحدث باسم كتائب القسام، كما أشرنا سابقا.

ويمكن بإيجاز تفسير هذا القصور نتيجة ثلاث عوامل أساسية: إقصاء هذه الحركات من السلطة في بلدانها، علاوة على ضعف قدرتها على التأثير على من في السلطة نتيجة عوامل ذاتية وموضوعية، وافتقاد هذه الحركات إلى البينية الملائمة لعمل الإسناد العسكري.

بخصوص العامل الأول، فإن الحركات الإسلامية في محور المقاومة، التي أشرنا إليها سابقا، كانت إما في السلطة مثل جماعة أنصار الله، أو شريكا مؤثرا فيها مثل حزب الله. لكن الحركات الإسلامية السياسية كانت بحلول 2023 قد تم الإطاحة بها (أو على الأقل إضعاف تواجدها في السلطة السياسية في دولها) بأشكال عدة: الانقلاب العسكري في مصر (2013)، التمرد العسكري في ليبيا (2014)، التمرد العسكري في اليمن (2014)، الثورة الشعبية في السودان (2019)، الانقلاب «الرئاسي» في تونس (2021)، الهزيمة الانتخابية في المغرب (2021)، وبالتالي لم يكن بمقدورها أن توظف إمكانات دولها ولو جزئيا لتقديم الدعم المؤثر والفعال للمقاومة الفلسطينية.[39]

ثانيا، لم تنجح هذه الحركات في الضغط الشعبي على حكوماتها من أجل اتخاذ مواقف أكثر تشددا تجاه إسرائيل وأكثر دعما للمقاومة لعاملين أساسيين:

38- العربية نت، دهس وإطلاق نار على الحدود مع إسرائيل.. مصدر مصري يوضح، 10 سبتمبر 2024، www.t.ly/8p_Wy (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).
روسيا اليوم، إعلام عبري: إطلاق نار على الحدود المصرية الإسرائيلية، 20 إبريل 2025، www.t.ly/ue4VU (تم التصفح 15 أكتوبر 2025).

39- Mohammad Affan, "Bending to the Wind: The Coping Strategies Adopted by the *Islamist Political Movements in the Post-2013 Arab World" in Political Islam at Crossroads: Resilience and Adaptation in the Contemporary Middle East,* eds. Ayfer Erdoğan & Shaimaa Magued (London: I.B. Tauris, 2025), 15-16.

1. أن قدرات هذه الحركات على تحريك الجماهير والضغط الشعبي تضررت كثيرا خلال العقد الذي تلا الثورات العربية نتيجة: ضعفها التنظيمي (مثل الجماعة الإسلامية في لبنان)، الانقسامات التنظيمية (مثل حالتي مصر والأردن كما في جدول 2)،[40] تغير سياسات النظم الحاكمة إزاءها لتكون أكثر قمعا وإقصاء (مصر والأردن كما في جدول 3)، تحولها إلى حركة ناشطة في المهجر (مصر)، مطاردتها إقليميا ودوليا بالحظر أو وضعها على قوائم الإرهاب (جدول 4).[41]

الانقسامات داخل الإخوان المسلمين في مصر	الانقسامات داخل الإخوان المسلمين في الأردن
1. الحملة الرئاسية لد عبد المنعم أبو الفتوح (2011)، ولاحقا حزب مصر القوية (2012) 2.مجموعة الهيئة الإدارية العليا، ولاحقا الإخوان المسلمين – المكتب العام/تيار التغيير (2015) 3. الانقسام بين مجموعة الأمين العام محمود حسين، ومجموعة القائم بأعمال المرشد العام إبراهيم منير (2021)	1. مبادرة زمزم (2012)، ولاحقا حزب المؤتمر الوطني (2016)، ثم حزب الائتلاف الوطني (2022) 2. الانقسام بين الجماعة المرخصة وغير المرخصة قانونيا (2015 – 2025) 3. حزب الشراكة والإنقاذ (2017-2024)

جدول (2): الانقسامات داخل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن (2011-2025)

لبنان	مصر			الأردن		
	قبل 2011	2011-2013	بعد 2013	قبل 2011	بعد الربيع العربي	بعد طوفان الأقصى
احتواء كلي	احتواء جزئي	احتواء كلي	إقصاء كلي	احتواء كلي	احتواء جزئي	إقصاء كلي!

جدول (3): تغير استراتيجيات النظم الحاكمة إزاء الإخوان المسلمين في دول الطوق

40- طارق النعيمات، تفكك الإخوان المستمر في الأردن، مدونة صدى، كارنيجي، 19 أكتوبر 2018 https://carnegieendowment.org/sada/2018/10/the-continued-fragmentation-of-the-jordanian-brotherhood?lang=ar (تم التصفح 16 أكتوبر 2025). خيري عمر، الإخوان المسلمون: أزمة تنظيمية وتراجع القدرات، مدونة فكر، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 14 يونيو 2023 https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alakhwan-almslmwn-azmt-tnzymyt-wtraj-alqdrat?utm_source=STRIPPED_PANTHEON (تم التصفح 16 أكتوبر 2025).

41- Muslim Brotherhood Report, Counter Extremism Project, https://www.counterextremism.com/threat/muslim-brotherhood (accessed 16 October 2025).

قبل الثورات العربية 2011	روسيا (2003)
بين الثورات العربية وطوفان الأقصى 2011-2023	مصر (2013)، السعودية (2014)، الإمارات (2014)، ليبيا (برلمان طبرق 2019)، النمسا (2021)، الولايات المتحدة الأمريكية (حركتي حسم ولواء الثورة 2021)، تونس (حظر واقعي 2021).
بعد طوفان الأقصى 2023	الأردن (2025)، كينيا (2025)

جدول (4): الدول التي تحظر جماعة الإخوان المسلمين أو التنظيمات المناظرة لها وتصنفها كمنظمة إرهابية[42]

2. أن الأنظمة العربية الرسمية صارت أكثر قدرة على التعامل مع الحراك الشعبي، إما بالقدرة على منعه تماما (حالة مصر)، أو باحتوائه وتفريغه من مضمونه (مثل حالتي الأردن ولبنان). لذلك أظهرت دول الطوق مواقف متواطئة (أو متراخية) على أقل تقدير، أهمها: عدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (مصر والأردن)،[43] استمرار التعاون التجاري (مثل اتفاقية الغاز الإسرائيلية المصرية التي تم توقيعها 2025)،[44] استمرار التنسيق الأمني أو التماهي مع المطالب الأمنية الإسرائيلية (على سبيل المثال: في تنظيم دخول المساعدات في الحالة المصرية، نزع سلاح حزب الله في حالة لبنان، التعاون في صد الهجمات الصاروخية الإيرانية في حالة الأردن).

ثالثا، الإسناد العسكري لم يكن متاحا في حالتي مصر والأردن نتيجة طبيعة التنظيم غير المسلحة، بخلاف تنظيمات «محور المقاومة»، كما أن السعي للتسليح والعسكرة كان متعذرا بسبب السياسات الأمنية الفعالة في كلا الحالتين. أما في حالة لبنان، فعلى الرغم من وجود بنية عسكرية سابقة متمثلة في قوات الفجر، إلا أن دورها في الإسناد العسكري كان محدودا نتيجة ضعف هذه البنية من حيث عدد المقاتلين وخبرتهم، أو من حيث مستوى التسليح. علاوة على ذلك، فقد أدى الاستهداف الإسرائيلي للقيادات الناشطة في العمل العسكري للجماعة الإسلامية إلى المزيد من الإضعاف لهذه القدرات المحدودة أساسا.[45] أما المبادرات الفردية للإسناد العسكري، كما حدث في الأردن، فكانت غير مؤثرة كذلك، وسريعا ما تم احتواؤها نتيجة الإجراءات الأمنية الحاسمة التي اتخذها النظام كما ذكرنا.

٤٢-خلال تجهيز الكتاب أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أفرع جماعة الإخوان المسلمين الثلاث في مصر والأردن ولبنان كتنظيمات إرهابية، تلتها بعد عدة أيام الأرجنتين.

43- عربي 21، لماذا لم تقطع دول عربية علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي؟، 19 إبريل 2024 AXoQm/ly.t.www (تم التصفح 16 أكتوبر 2025).

44- العربية، قيمتها 35 مليار دولار.. ما مصير صفقة الغاز التاريخية بين مصر وإسرائيل؟، 7 سبتمبر 2025 4eefv/tv.ara//:https (تم التصفح 16 أكتوبر 2025).

45- Al Jazeera, "Israeli Attack Kills al-Jamaa al-Islamiya Leader in Lebanon", 22 April 2025 https://www.aljazeera.com/news/2025/4/22/israeli-strike-kills-jamaa-islamiya-commander-in-lebanon?utm_source=chatgpt.com (accessed 16 October 2025).

خاتمة

بقراءة استجابة الحركات الإسلامية السياسية، كالإخوان المسلمين والتنظيمات المناظرة لها في دول الطوق، يبدو أن معركة طوفان الأقصى، حتى اللحظة، قد عمّقت من أزمة هذه الحركات. فمن جهة، كشفت عن تآكل أدواتها السياسية، وتعثر استراتيجياتها، ومحدودية قدرتها على التأثير في وقت بالغ الحساسية، في مقابل الفاعلية التي أبدتها حركات السلفية الجهادية كهيئة تحرير الشام، والحركات الإسلامية المسلحة، كحزب الله والحشد الشعبي، وهو ما قد يضاعف من أزمتها مع قواعدها وجماهيرها، ويؤثر بالسلب على شعبيتها. ومن جهة أخرى، فقد زادت المعركة من توتر علاقات الحركات الإسلامية السياسية مع الأنظمة الرسمية العربية، خاصة في دول الطوق، والتي قد تحاول أن توظف معركة طوفان الأقصى لكي تجهز على هذه الحركات بدعم ومباركة دولية، وهو ما يعني أن الحركات الإسلامية السياسية قد تواجه مزيدا من قرارات الحظر والوصم بالإرهاب في المدى المنظور.

الفصـل الثانـي

حماس والجهاد الإسلامي: معضلة الخيارات في مستقبل غامض

حماس.. معضلة الخيارات بعد وقف الحرب

د. طارق حمّود

شكّل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 نقطةً تحوّل مزّقت قواعد «الوضع الراهن» ودفعت إلى إعادة ترتيبٍ سياسي–أمني إقليمي واسع. طرح الحدث أسئلةً كبرى حول الجدوى والتداعيات، خاصةً في ظل ردة الفعل الإسرائيلية المفرطة التي بلغت في تقييم منظمات حقوقية دولية بوصفها إبادة جماعية[46]. ومن الأسئلة الحاضرة في خضم التداعيات، سؤال المستقبل الذي لم يفارق التطورات السياسية والعسكرية منذ اليوم الأول للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. كان، ولم يزل، سؤال مستقبل حماس بوصفها حركة مقاومة فلسطينية، وسلطةَ حكمٍ في غزة، وجزءًا أساسيًا في المشهد الوطني الفلسطيني، حاضرًا وبقوة في أروقة صناعة القرار الإقليمية والدولية، وفي نقاشات المنتديات والمراكز البحثية.

ينبع «سؤال المستقبل» من وقائعَ داميةٍ غير مسبوقة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، ومن أثرِ الحرب الشاملة على بُنى الحركة السياسية والعسكرية ومجتمعها الحاضن بمقدراته الحياتية، إذ تُظهر بيانات الأمم المتحدة أن الدمار المادي طالَ معظم العمران في القطاع (تضرّر نحو 81% من المباني)[47]، ما يجعل أيَّ نقاشٍ لمستقبل الفاعلين، وعلى رأسهم حماس، رهينًا بإكراهاتٍ إنسانية سيكون لها آثارها السياسية والاجتماعية المعقّدة. بصفتها الفاعل الأبرز في الحدث فلسطينيًا، فإن مستقبل حماس يتحدد بمستوى وأثر الضربات التي تعرض لها التنظيم وبناه السياسية والعسكرية، في أعقاب حرب استهدفت اغتيال القيادات السياسية وتدمير المؤسسات الاجتماعية وضرب الحواضن الشعبية ومعاقبتها جماعيًا. وعلى الرغم من العبارات المتكررة على لسان أعدائها وأصدقائها في كونها «فكرة، والفكرة لا تموت»، فإن مستقبل حماس يرتبط بأبعاد بنيوية مادية ذات هياكل وتراتُبيات تنظيمية قد تنفصل عن مجرد نقاش الفكرة وحدها، وترتبط طبيعيًا بأقدار أي فاعل سياسي طبيعي يواجه حرب محو واستئصال في ظل غياب عوامل الدفع المقابل بسبب اختلال ميزان القوة من جهة، واختلال الحسابات السياسية التي لم يصّب أيٍّ منها، حتى الآن على الأقل، في صالح الحركة.

ازدادت أهمية السؤال بعد الهدنة التي دخلت حيّز التنفيذ في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 ضمن إطار «خطة غزة» المدعومة أميركيًا وإقليميًا، والتي نصّت في مرحلتها الأولى على وقفٍ لإطلاق النار، وتبادل أسرى أحياء وأموات،

46- "Amnesty International investigation concludes Israel is committing genocide against Palestinians in Gaza," *Amnesty International,* 5/12/2024, accessed on: https://tinyurl.com/znjv7bfa

47- United Nations, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Gaza Humanitarian Response | Situation Report No. 11* (New York: 2/11/2025), accessed on: https://tinyurl.com/yc8jdfxy

وانسحابٍ إسرائيلي مرحلي إلى ما عُرف بخط الانتشار (الخط الأصفر) داخل القطاع؛ وهو خطٌّ أثار لاحقًا جدلًا واسعًا حول طبيعته المؤقّتة وحدوده الفعلية، والذي بدوره قد يكون جزءًا من المستقبل، وفقًا للتقدم الذي سيحصل في مراحل الخطة. أمّا المرحلة الثانية، فتضع قضايا نزع سلاح حماس، وترتيبات الأمن والإدارة المدنية، في صُلب استحقاقاتها[48].

تقترح هذه الورقة معالجة سؤال «مستقبل حماس» على محورين مترابطين: الأول، حماس بوصفها فصيلًا فلسطينيًا مقاومًا؛ والثاني، بوصفها سلطةً حاكمة/مهيمنة في غزة.

حماس بوصفها فصيلًا فلسطينيًّا مُقاومًا

يبرز سؤالُ مستقبلِ حماس بوصفها تنظيمًا ينتهجُ المقاومةَ المسلّحة على نحوٍ أكثرَ حدّةً بعد حربٍ مُستنزِفةٍ تركت آثارًا اجتماعيةً ونفسيةً وعمرانيةً عميقة، وجعلت الفكرةَ المؤسِّسة للحركة، أي «المقاومة المسلّحة»، موضوعًا لإعادة تقييمٍ واسعٍ في أولويات المرحلة القادمة، داخل غزة على وجه الخصوص. فبوصفها حركةً نشأت من مطالب القاعدة الاجتماعية واحتياجاتها، تجدُ حماس نفسها اليوم أمام امتحانٍ جديد: كيف تحافظ على تمثيلها لتطلّعات شرائح واسعة من الفلسطينيين نحو التحرّر السياسي، وفي الوقت نفسه تُعالج الكُلفة الهائلة التي خلّفتها الحرب على مجتمعٍ محاصَرٍ ومُنهَك؟

لقد عكست الحربُ تبايناتٍ جهويةً واضحة في الرأي العام الفلسطيني. ففي غزة، تشكّلَت المواقف تحت ضغط القصف والحصار والإنهاك المعيشي وسياسات العقاب الجماعي للحاضنة الاجتماعية، فيما بدا المزاجُ خارج القطاع أكثرَ انجذابًا إلى رمزية «الندية» التي جسدتها «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحماس، في مواجهة جيش الاحتلال الإسرائيلي المدجج بأعتى تقنيات القتل في العالم. وتُظهر أرقامُ الرأي العام بعد توقيع الهدنة مباشرةً (أكتوبر/تشرين الأول 2025) تفاوتًا ما، فنحو 66% في الضفة الغربية مقابل 51% في غزة، لاتزال تشعر بالرضى عن الحركة، بعد أن كانت النسبُ خلال ذروة التعبئة في ديسمبر/كانون الأول 2023 (85% في الضفة، و52% في غزة)[49]. تفيد هذه المؤشرات بوجود قاعدةٍ صلبةٍ نسبيًا للحركة داخل الأراضي الفلسطينية، لكنها تبقى قاعدةٌ مشروطةٌ بسيرورة اليوم التالي بمعناه الممتد للشهور والسنوات القادمة، على مستويات الأمن والإغاثة والإعمار.

48- Alastair McCready, Edna Mohamed, Urooba Jamal, & Jillian Kestler-D'Amours, "Updates: Israel approves Gaza ceasefire deal; Hamas touts US guarantee," *Al Jazeera*, 9/10/2025, accessed on: https://tinyurl.com/2xveedsv

49- «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (96): البيان الصحفي»، **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية**، 28/10/2025، شُوهد في: https://tinyurl.com/bdebvvem

وهنا ربما ينبغي الحذر المنهجي في قراءة هذه النسب؛ فهي تعكسُ اتجاهاتٍ لحظيةً في سياق حربٍ لم تزل مفتوحة أكثرَ مما تُعبّر عن اتجاهٍ مستدام. ففي السياق التاريخي المقارن، يُنبّه مسارُ منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت عام 1982 إلى أنّ الرأسمال الرمزي للصمود لا يتحوّل تلقائيًا إلى مكاسب سياسية ما لم تُعاد هندسةُ البُنى والمؤسسات وتُدار العلاقةُ مع النظام الإقليمي والدولي على أسسٍ جديدة[50]. فالموجاتُ العالية من التعاطف لا تُنتج وحدها فرصًا سياسية، ما لم تُرفَق بإصلاحٍ تنظيميّ حقيقيّ وخياراتِ تموضعٍ واقعية، واستثمار فاعل لها.

في ضوء ذلك، تواجِه حماس بوصفها فصيلًا مقاومًا ثلاث تحدّياتٍ متشابكة، يؤثّر كلٌّ منها في الآخر ويُسهمُ في رسم مآلات الحركة:

1. الترميم والإصلاح الداخلي
2. تجديد الشرعيات الشعبية
3. تثبيت الاعتماد الإقليمي لمكانة الحركة وأثرها في المشهد الفلسطيني.

أولًا، الترميم والإصلاح الداخلي

أدّى اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس، يحيى السنوار، في16 تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى فراغ قيادي لايزال مستمرًا حتى كتابة هذه السطور، بعد 13 شهرًا تقريبًا. فيما استمرت الحركة في تأدية مهامها عبر مجلسٍ قياديٍ مؤقتٍ برئاسة محمد درويش، رئيس مجلس الشورى. ورغم أن البنية المؤسسية للحركة—مجلس الشورى والمكتب السياسي—تقدّم آلياتٍ للتعاقب، فإن الحربَ وما رافقها من خسائرَ بشريةٍ وتنظيميةٍ طالت طبقةً سياسيةً وعسكريةً رفيعة، خاصة قيادة الحركة السياسية في غزة، جعلت اتّساقَ مركز القرار هشًّا؛ فتوزّعت مراكزُ الثقل داخل الجسم القيادي، وتزايدت كُلفةُ الحسم لحساب التوافق المؤقت.

لا تنحصر الأزمةُ القيادية لحماس في ظرفية الحرب؛ إذ تعود جذورُها إلى إعادة هيكلة المؤسسات القيادية بعد 2009، حين أقرت الحركة صيغة تشكيل القيادة عبر ثلاث مكوّناتٍ متساوية (غزة، الضفة، الخارج) تنتخب مجتمعةً الرئيس[51]. وقد سدّدت هذه الصيغةُ دينًا قديمًا لمطلب التمثيل المتوازن، بعد أن حُكمت الحركة بقيادة

50- Yezid Sayigh,*Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993*(Oxford: The Clarendon Press, 1997).

51- Tarek Hamoud, "Understanding October 7 through Hamas's Adaptability and Leadership Structure,"*Journal of Palestine Studies*, vol. 53, no. 2 (2024), pp. 88-94.

تقيم في الخارج بالكامل مدة 22 سنة (1987-2009) بسبب الظروف الميدانية للداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولّدت الصيغة الجديدة تطورًا جانبيًا تمثّل في انتقالٍ تدريجيٍّ للثقل من مركز الحركة القيادي إلى أطرافها الثلاث، وباتت الحركة محكومة بمراكز متعدّدة، لا مركزٍ واحدٍ. وبالنتيجة، صار مسارُ القرار الاستراتيجي داخل الحركة أكثرَ تأثّرًا بميزان القوى بين الأذرع الثلاث. وقد لا يكون التفسير الموضوعي ممكنًا لحدث كبير في تاريخ حماس بحجم عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023 دون النظر في هذا المعطى، خاصةً مع احتفاظ غزة بالإرث والوزن التنظيمي والعسكري الأكبر داخل الحركة، إضافةً لكونها السلطة الحاكمة في القطاع.

لقد دفعت الحربُ الحركةَ إلى تأجيل الانتخابات الداخلية، التي كان يُفترض أن تنتهي في آب/أغسطس 2025، إلى نهاية 2026، ما أطال أمدَ الإدارة المؤقتة وفتح الباب أمام تسييل الخلافات الكامنة إلى مشهدٍ علنيٍّ غير مألوف. ويُفاقمُ التأجيلُ مشكلتين: الأولى، استمرار غموض التفويض القيادي وما يستتبعه من بطءٍ في القرارات الاستراتيجية في مرحلة حاسمة من تاريخ الحركة؛ والثاني، ترسيخ التدافع الفئوي داخل الأطر الوسطى، حيث تُملأ الفراغات التي يكشفها غياب رأس الهرم بسرديات الأبيض أو الأسود، والتي يتبادلها متحمسون لهذا الجناح أو ذاك. وعليه، فقد لا يكون ممكنًا تثبيت وظيفة الحركة بصفتها تنظيمًا «مقاومًا» أو مشاركًا في أي شكل من أشكال الفعل السياسي في المشهد الفلسطيني من دون ترميم تنظيميٍّ محسوب يعالج أربع ملفات:

1. خلافة السنوار وانتخاب رئيس للحركة بما يقلّص كلفة الفراغ ويحول دون مزيد من التشتت.
2. إعادة هيكلة المؤسسات القيادية عبر إعادة تعريف العلاقة بين غزة والضفة والخارج عبر توزيع اختصاصي، وليس تقاسم تنظيمي، يحدّ من تضارب الإيقاعات، مع إنشاء لوائح مؤسسيةٍ مُلزمة وصارمة.
3. مأسسة صنع القرار العسكري–السياسي بما يعزز الربط بين القرارين، ويقلل من احتمالات التضارب.
4. التقييم الشامل عبر تبنّي مراجعةٍ داخليةٍ تُحدّد الأهداف الواقعية للمقاومة في أفق الهدنة وما بعدها، وتُقدّم تصورًا لمدى ونطاق استخدام القوة وأثمانها الاجتماعية.

إن قدرة حماس على ترميم هرمها القيادي ومأسسة صنع القرار شرطٌ تأسيسيٌّ لأيّ مراجعةٍ جدّيةٍ لوظيفة المقاومة ومداها. فبلا رأسٍ واضحٍ وآلياتٍ متّفقٍ عليها، ستبقى خياراتُ الحركة محكومةً بردّ الفعل، وسيُعاد تعريفُها من خارجها، أكثر مما تُعرّفُ نفسها من داخلها.

ثانيًا، تجديد الشرعيات الشعبية

رغم ما تُظهره استطلاعاتُ الرأي من مؤشّراتٍ تمنح حماس نافذةً لتجديد شرعيتها، فإنّ هذه المؤشّرات نفسها تكشف حدودها وتحدّياتها؛ فهي متقلّبة زمنيًا ومتباينة جهويًا بين غزة، التي تُعتبر مركز المعايرة، وبين الضفة الغربية. فبعد ذروةٍ لافتة في ديسمبر/كانون الأول 2023 (رضا عام 72%؛ 85% في الضفة و52% في غزة)، استقرّت الأرقام في أكتوبر/تشرين الأول 2025 عند نحو 60% إجمالًا، مع استمرار الفجوة: (66% في الضفة و51% في غزة)[52]. يشير هذا المنحنى إلى كتلةِ تأييدٍ «صلبة، ولكن مشروطة» داخل غزة؛ أي قابلة للتآكل أو التعزيز تبعًا للمخرجات السياسية والمعيشية والإنسانية لما بعد الحرب. لذا فإنّ القراءة العلمية لهذه الأرقام ينبغي أن تتعامل معها باعتبارها مؤشّراتٍ ظرفيةً، لا تفويضًا نهائيًا، في سياق حربٍ طويلة، انتهى شقها العسكري فقط.

في المستوى التحليلي، يبقى رأس مال حماس الحاسم، ومصدر هشاشتها في آن، هو شرعيتُها الشعبية في الحواضن المحلية؛ فالحركاتُ المقاتلة يمكنها التكيّف مع الحصار والاختلال الفادح في موازين القوة وقلّة الاعتراف الدولي، لكنها لا تصمد طويلًا إذا بدأ رصيدُ القبول الاجتماعي لديها في التآكل. هذا الحكم ليس انطباعًا معياريًا، بل خلاصاتٌ راسخة في أدبيات العنف السياسي والتمرّد، إذ تربط دراساتٌ كلاسيكية بين قابليّة التنظيم المسلّح للبقاء وبين عمق شبكاته الاجتماعية، وتُظهر أن فقدان الملاذ الشعبي يُقوّض القدرة على التجنيد والتمويل والاختباء، حتى عندما تُعوّض التنظيماتُ بعضَ ذلك بموارد خارجية أو شبكات زبائنية[53].

في سياق غزة على وجه الخصوص، أفضى الضغط الواقع على الحاضنة الاجتماعية إلى بروز توجهات علنية متباينة؛ إذ ظهرت لدى شريحة من السكان حالة سخط على المقاومة بوصفها مسؤولةً عن اندلاع الحرب[54]. في المقابل، أعلنت حماس أنّها جنّدت خلال عام 2024 نحو 15 ألف شاب في صفوف كتائب القسام[55]. غير أنّ هذين المشهدين لا ينهضان بدلالات قاطعة بقدر ما يعكسان جدلًا متوقَّعًا حول قضايا من هذا النوع. ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى تفحّص البنية الاجتماعية للشرائح التي تبنّت تلك المواقف؛ فالفئة الناقمة على حماس والمحمِّلة لها المسؤولية لم تكن، في الأغلب، جزءًا من حاضنتها الصلبة أصلًا، والتجنيد لابد وأنه تمّ من حواضن المقاومة بطبيعة الحال. وبصرف النظر عن انتماءات تلك الفئات وولاءاتها، فإن مستوى البطش والجرائم الإسرائيلية بحق السكان يثير تساؤلات جدّية حول جدوى مقاربة «العقاب الجماعي»؛ ذلك أنّ أثرها السياسي يُقاس بقدرتها على إنتاج تحوّلات دائمة في استعداد السكان لسحب التفويض من الحركة—وهو أمر لم تُحسم نتائجه بعد،

52- *Ibid.*

53- Jeremy M. Weinstein,*Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence.* of*Cambridge Studies in Comparative Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

54- «نتائج استطلاع الرأي العام رقم (95): البيان الصحفي»، **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية**، 6/5/2025، شُوهد في: https://tinyurl.com/4zek8n8e

55- «الاستخبارات الأمريكية: حماس جندت 15 ألفًا منذ اندلاع الحرب على غزة»، **العربي الجديد**، 25/01/2025، شوهد في: https://pw.2u.com/G4HAxy

بالنظر إلى استمرار كتلة معتبرة من التأييد لحماس داخل قطاع غزة حتى الآن. ويرى بيترسون أنّ محاولات العقاب الجماعية للسكان من أجل نزع الحاضنة قد تُنتج، بحسب السياق، نتائج عكسية تُعيد توليد التماسك حول الجماعات المسلّحة بدل إضعافها، من خلال انتقال الأفراد من كونهم متعاطفين إلى مقاتلين[56]. ولأنّ فلسفة «معاقبة الحاضنة» يقوم غالبًا على فرضيةٍ تبسيطيةٍ ترى الجماعات المقاومة مجرّد نتاجٍ تواطؤٍ اجتماعي يمكن كسره بالقهر، فإنّه ينطوي—تحليليًا—على قصورٍ معرفي بشأن طبيعة الحركات الممتدّة عضويًا في مجتمعاتٍ واقعة تحت الاحتلال. بل هي علاقة تتشكّل عبر اشتباك اجتماعي يومي يحدّد طبيعة التعاقد بين حماس وشبكتها المجتمعية ومآلات العلاقة بين الطرفين[57]. وإن كان ثمة نقاش مجدٍ هنا، فهو يتعلّق بمدى تآكل الشرعية الشعبية على خلفية عدم قدرة الحركة على الإيفاء بمتطلبات التعافي بعد الحرب، لا بسبب ما تكبّدته الحاضنة من عقاب جماعي إبّانها؛ وهذا العامل هو الأجدر بالاعتماد معيارًا لتقييم مستقبل الحركة ومكانتها، وربما يفسّر ميل حماس إلى التخلي الصريح عن السلطة أو تجنّب المشاركة فيها نظرًا إلى التحديات البالغة التي ستواجه أي سلطة في غزة.

بعبارة أخيرة، إن قدرة حماس على تجديد شرعيتها الشعبية داخل غزة مشروط بقدرتها تحويل رأس مال الصمود إلى مكاسب محسوسة في الأمن المعيشي والخدمات والإغاثة والإعمار، وربط أي سلوك مستقبلي بحسابٍ سياسي يقلّل كُلفة المدنيين. أما الركونُ إلى «تعبئة الغضب» وصوغ خطاب مرتفع النبرة، أو الاستناد إلى ارتفاعاتٍ آنية في المؤشّرات خلال ذروة المواجهات، فلا يكفي لبناء تفويضٍ مستدام. ويحتمل خطر تآكل صامت في الرصيد الشعبي لا يتم إدراكه عادةً إلا بعد حدوثه.

ثالثًا، تثبيت الاعتماد الإقليمي

تحتاجُ الحركةُ في مرحلةِ ما بعد الحرب إلى صيانةِ قنواتها الإقليميّة، ولكن ضمن كُلفةٍ سياسيّةٍ قابلة للتحمّل لدى الدول الراعية؛ فهذه الشبكات لا توفّر مواردَ تفاوضٍ ولوجستيّاتٍ ودعمًا إنسانيًّا وحسب، بل تمنح أيضًا مظلّةَ اعترافٍ وظيفي بدورٍ للحركة في المشهد الفلسطيني. يتشابك هذا المحدِّدُ عضويًّا مع محدِّدَ بالإصلاح الداخلي وتجديد الشرعيّات الشعبيّة، فمن دون قيادةٍ متّسقة تنظيميًّا يصعب ترميم الثقة لدى الشركاء التقليديّين (مصر/قطر/تركيا)، كما أنّ حركةً بشرعيّاتٍ شعبيّةٍ متآكلة ستتراجع قوّتُها التبادليّة مع تلك الدول، التي قد تتحوّل عمليًّا إلى مُحدِّدٍ لمكانة الحركة وحدود حركتها الإقليميّة. هذا المنطق تؤكّده خبرة الانخراط المتراكم لهذه الدول في غزة منذ 2007، وخصوصًا بعد 7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023.

56- Roger D. Petersen,*Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe*. of*Studies in Rationality and Social Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).
57- Luke N. Condra & Jacob N. Shapiro, "Who takes the blame? The strategic effects of collateral damage,"*American Journal of Political Science*, vol. 56, no. 1 (2012), pp. 167-187.

قطر تُمثّل الحلقة الأكثر حساسيّة في معادلة الوساطة والإسناد السياسي؛ فمنذ 2012 تستضيف الدوحة مكتب الحركة السياسي على نحوٍ أتاح قنواتٍ تفاوضيّةٍ متكرّرة، وسمح للحركة بمركز اتصال إقليمي ودولي متميز، بما تمتلكه الدوحة من مكانة عالمية باعتبارها مركزًا للملتقيات والمؤتمرات الدولية. لكنّ الضغوط الأميركيّة بعد 7 أكتوبر دفعت قطر إلى إعلان مراجعة دورها الوسيط وربط مستقبل المكتب السياسي بنتائج المفاوضات ومسار التهدئة. وقد أثبتت تغطيات رويترز مرّاتٍ عدّة أنّ الدوحة ألمحت إلى إمكان إعادة تقييم وجود المكتب السياسي لحماس إذا تقلّصت جدوى الوساطة[58]. دلالة ذلك أنّ استمرار هذه القناة رهنٌ بقابلية البيئة الدوليّة للاعتراف بحماس لاعبًا لا يزال مطلوبًا التواصل معه.

مصر بدورها هي الضلعُ الأمني–الحدودي الأثقل في ترتيبات غزة؛ فهي قادت وتقود، مع قطر وبالتنسيق مع الولايات المتحدة، جهودَ وقف النار وتبادل الأسرى وترسيم ترتيبات المعابر. وتُظهر تقارير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) أنّ القاهرة تبقى الطرف الأكثر قدرةً على هندسة الأمن في القطاع وربطها بترتيبات الإدارة المدنيّة، ما يجعل أيّ تموضعٍ للحركة داخل غزة محكومًا بمستوى تعاونها الأمني مع مصر وبمدى انضباطها بتفاهمات الهدنة. وبعبارةٍ أخرى، فإن مصر تُمسك بمفتاح قابلية الحُكم بقدر ما تُمسك بمفتاح قابلية المرور من وإلى غزة[59].

أما تركيا، فقد صعّدت انخراطها الإنساني والسياسي في الملف الفلسطيني عمومًا، ومع حماس تحديدًا. هذه الخطوات تعكس رغبة أنقرة في لعب دورٍ أكبر ضمن منظومة الرعاة والوسطاء، ولكن ضمن توازنٍ يحفظ علاقاتها الأطلسيّة وحساباتها مع واشنطن. بالنسبة إلى الحركة، تمثل تركيا مركزًا لوجستيًا للعمل السياسي يشبه قطر، وتعمل الحركة في تركيا ضمن المقاربة ذاتها التي تجمعها بالدوحة. يَعني ذلك أن علاقة حماس بأنقرة، بما تمثله من قناةَ دعمٍ إضافيّة، مرهونةً ببرهنة القدرة على الانضباط المؤسّسي والسياسي.

وعلى الضفّةِ الأخرى من شبكة الدعم، يبرز دور إيران بوصفها الداعمَ الأهمّ عسكريًا وماليًا لحماس. تُظهر قراءات متعددة أنّ 7 أكتوبر وما تلاهُ من تصعيدٍ متعدّد الجبهات فرض على طهران مراجعاتٍ محفوفة بالمخاطر لكيفيّة إدارة تعتبرهم «وكلاء أو حلفاء» وسقوف الاشتباك مع إسرائيل؛ أي أنّ كلفة الرعاية ارتفعت سياسيًا وأمنيًا، الأمر الذي يدفع جميع أطراف المحور—ومنها الحركة—إلى إعادة معايرة أدوارها وأدواتها. بالنسبة إلى حماس، يعني

58- Humeyra Pamuk, "Qatar open to reconsidering Hamas presence in Qatar, US official says," *Reuters*, 27/10/2023, accessed on: https://tinyurl.com/3vbnrp8c
59- "Egypt's Gaza Dilemmas," *Crisis Group Middle East and North Africa Briefing N°91*, International Crisis Group, 16/5/2024, accessed on: https://tinyurl.com/udvxeaut

ذلك أنّ الحفاظ على قنوات الدعم الإيرانيّ سيظلّ رهينًا بقدرتها على التكيّف مع قيود التصعيد ومتطلّبات التهدئة المرحليّة من جهة، وقدرة إيران نفسها على التعافي والعودة لدورها التقليدي في المنطقة.

قد ينعكس أي تحوّل محتمل في السياسة الإيرانية إزاء مراجعتها عقيدة «الدفاع المتقدّم»، المؤطَّرة بشبكات «محور المقاومة» في العراق ولبنان وفلسطين واليمن، سلبًا أو إيجابًا على أنماط التعاطي الإقليمي مع حماس. فإذا حافظت طهران على نمط دعمها التقليدي وتجاوزت آثار الضربات الإسرائيلية وأعادت تثبيت نفوذها الإقليمي، قد يدفع ذلك استمرار تواصل الوسطاء الإقليميين، مثل قطر وتركيا، مع الحركة بدرجاتٍ محسوبة، اتّقاءً لتحوّل إيران إلى الراعي الحصري أو الملاذ البديل. أمّا إذا انكفأت إيران أو أعادت معايرة هذا الدعم، فقد يزداد إغراء مقاربة تشديد الطوق على الحركة بإكراه أمريكي، لحملها على قبول التزامات هدنةٍ أمنية وسياسية، والانخراط في مسارات فلسطينية داخلية تقليدية ضمن أطر النظام الرسمي المرتكزة إلى خيار حلّ الدولتين.

إن تثبيتَ الاعتماد الإقليمي ليس بديلًا عن الشرعيّة الداخليّة والاتّساق المؤسّسي، بل حصيلةً لهما. كلّما ارتفع منسوبُ الحوكمة والانضباط السياسي، انخفضت الكلفة على الرعاة وارتفع حافز استعدادهم لمواصلة الانخراط وتوفير مظلّة الاعتراف الوظيفي. أمّا الفشل في هذين المحدِّدين فيجعل شبكة الاعتماد نفسها أداةَ ضغطٍ قد تُعيد تعريف موقع الحركة.

يقف مستقبل حماس، بوصفها فصيلًا مقاومًا، على مفصلٍ تنظيمي قبل أن يكون مفصلًا عسكريًا: إصلاح البنية القيادية وتوحيد مركز القرار، ثم تجديدُ الشرعية الاجتماعية على قاعدة نتائج ملموسة، وأخيرًا تثبيتُ شبكة الاعتماد الإقليمي بصفةٍ لا تُفقد الحركةَ استقلال قرارها ولا تُحمّل البيئةَ الراعية كُلفةً لا تحتمل. ومن دون ذلك، سيظلُّ «رأسمال الصمود» رصيدًا معنوياً عالي القيمة لكنه غير قابلٍ للتحويل إلى مكاسب سياسية مستدامة.

حماس بوصفها سلطة حكم

إن مستقبل حماس بوصفها سلطة يقارب تقييم مستقبلها بوصفها حركة في قطاع غزة على وجه التحديد. فحماس حكمت القطاع بين 2007 حتى الآن (2025)، أي حوالي 18 عامًا. بالمقابل خضعت غزة في السابق لحكم عسكري إسرائيلي مباشر بين 1967 و1993، أي قريبًا من 26 سنة؛ بينما حكمت السلطة الفلسطينية بقيادة حركة

«فتح» القطاع بين الفترة الإسرائيلية والحمساوية مدة 13 عامًا، بين 1994-2007[60]. هذا التسلسل التاريخي لازمٌ لفهم طبقات الإرث المؤسسي والإداري في القطاع، وما خلّفته سنوات الحصار والصراع من تشوّهاتٍ بنيوية في الاقتصاد والأمن والخدمات، وقد يكون مساهمًا في جانبٍ ما في الإجابة على سؤال مستقبل حماس بصفتها سلطة حكم في غزة.

منذ الأيام الأولى للحرب، رفضت الحكومة الإسرائيلية معظم البدائل المطروحة لِحُكم ما بعد حماس، بما في ذلك أيّ دورٍ ذي مغزى للسلطة الفلسطينية؛ وهو ما انعكس في تصريحاتٍ متكرّرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو[61]، انسجامًا مع أفكار اليمين المتطرف في ائتلافه الحاكم الذي يرفض تعزيز أي شكل من أشكال الكيانية الفلسطينية سياسيًا، بغض النظر عن مستوى التعاون معها أو التزامها الإيديولوجي بالحلول السلمية. وقد بدت الحرب واستمرارها في مرحلةٍ من مراحلها وكأنها انعكاس لغياب إجابةٍ إسرائيليةٍ واضحة عن «سؤال البديل». ساهم تيه اليمين الإسرائيلي الحاكم في هذا الجانب باضطراب السردية السياسية لشكل الإدارة في القطاع بعد الحرب إقليميًا ودوليًا، إذ تعثرت كل المقترحات أمام الرفض الإسرائيلي لها. ولذلك، فقد سعت مصر، باعتبارها طرفًا إقليميًا اعتاد أن يتعامل مع شؤون غزة بوصفها شأنًا داخليًا، إلى طرح مسار يراعي الشروط الإسرائيلية من جهة، ويبقي على حضور السلطة الفلسطينية من خلال مشروع «اللجنة الإدارية» لقطاع غزة، والتي وافقت عليها حماس، ثم تعطلت فلسطينيًا برفض محمود عباس لها، بينما رفضتها إسرائيل، واستمرت في حربها التي كانت كفيلة بإجهاض كل المبادرات من هذا النوع.

مثّل مشروع «اللجنة الإدارية» إشارةً صريحة إلى قبول حماس، عبر تصريحات متكرّرة لقياداتها، بمبدأ عدم تولّيها السلطة التنفيذية في غزة خلال المرحلة التالية لوقف الأعمال القتالية. ويمكن قراءة هذا التموضع بوصفه استجابةً لضغط الحرب وإعادة ترتيبٍ للأولويات باتجاه وقف الحرب كأهمية قصوى، لكنه في الوقت نفسه انسحابٌ خطوةً إلى الخلف دون أن يعني الخروج من الملعب تمامًا؛ إذ يظلّ نفوذ الحركة متحققًا عبر شبكاتٍ بيروقراطية وخدمية متجذّرة منذ 2007، ما يجعل أي إدارةٍ لاحقة خاضعةً عمليًا لمعادلة تعاونٍ مشروط معها، خصوصًا في ملف الأمن. وتجد هذه المقاربة سابقةً في «اتفاق الشاطئ» في نيسان/أبريل 2014، حين قبلت حماس أن يتنازل إسماعيل هنية عن رئاسة الوزراء مقابل تشكيل حكومة توافق وطني برئاسة رامي الحمد الله[62]. عاد

60- Britannica Editors, “Israel’s disengagement from Gaza in 2005,” *Encyclopedia Britannica*, 3/10/2024, accessed on: https://tinyurl.com/yya5t6zd
61- AbdelRa’ouf Arnaout & Rania AbuShamala, “Israel rejects any rule for Hamas, Palestinian Authority of post-war Gaza,” *Anadolu Agency*, 17/2/2025, accessed on: https://tinyurl.com/yc7kx4ke
62- «تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية – 2 حزيران 2014»، **الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية**، شوهد في: https://tinyurl.com/2rtx-65zm

تمثيلُ السلطة الفلسطينية شكلًا إلى غزة فيما بقيت مفاصلٌ وظيفية وإدارية وازنة خارجَ سيطرةٍ كاملة نتيجة تعثّر الانتقال المؤسسي.

مع هدنة تشرين الأول/أكتوبر 2025، برزت صيغةٌ انتقالية مدعومة من مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة، تقوم على لجنةٍ فلسطينيةٍ من تكنوقراط مستقلّين (نحو 15 عضوًا) لإدارة الشأن اليومي والخدمات الأساسية، على أن تُستكمل بترتيبات بـ «قوة استقرار دولية» في المرحلة التالية. وقد وافقت حماس بموجب الاتفاق على عدم المشاركة في السلطة. مع ذلك، فإن القبولُ المعلن من حماس عدم المشاركة في إدارة غزة بموجب اتفاق الهدنة لا يعني تصفير نفوذها، بل إعادةَ توزيعه بين الواجهة الرسمية المتفق عليها وعمقٍ تنظيمي–حكومي يُبقي للحركة نفوذًا غير مرئي عبر شبكاتٍ بيروقراطية–خدمية عميقة تراكمت منذ 2007. وتقر إسرائيل بتخوفاتها في هذا الشأن، في أن أي جسم فلسطيني للحكم في غزة، حتى لو لم يضم حماس، سيبقى تحت رحمتها[63]. فبعد إعادة التموضع العسكري الإسرائيلي إلى «الخط الأصفر»، أعادت الحركة بسطَ نفوذٍ أمني في مساحاتٍ واسعة غرب هذا الخط في سياق ملء فراغ السلطة وإنهاء الفلتان الذي تفاقم إبّان الحرب، إذ نفّذت الحركة حملةً ضد مجموعاتٍ عائلية ومليشياتٍ محلية اتُّهمت بالنهب وقطع الطرق. وبالرغم من الانتقاداتٍ الحادّة التي وُجهت للحركة عبر وسائل الإعلام، ومن قبل جهات دولية، فقد قوبل هذا الإجراء الأمني الصارم بترحيبٍ لدى شريحةٍ كبيرة من السكان بعد أشهرٍ من انعدام النظام[64]. وتعهّدت الحركة—وفق تصريحاتٍ لقياداتها—بالتعاون مع أيّ ترتيباتٍ انتقالية، مع رفضِ التعهّد المسبق بنزع السلاح خارجَ إطار «تفاهمٍ وطنيٍّ شامل»[65]. وترتيبات ضمان هذه النقطة تحديدًا تجعل كُلّ تقديرٍ لمستقبل حُكم حماس مرتهنًا بمعادلة الأمن: مَن يضبط؟ وبأيّ قوّةٍ شرعيةٍ واحترافيةٍ وبأيّ كلفة؟

على هذه الخلفية، يمكن تفسير قبول جزءٍ من الجمهور بعودة «اليد الصلبة» باعتباره امتدادًا لصورةٍ راسخة عن كفاءة الحركة في ضبط النظام مقارنةً بمراحل سابقة. فمع أنّ كفاءة الحركة في ضبط الأمن الداخلي في غزة خلال فترة حكمها ظل أحد مصادر شرعيتها في عيون جزءٍ كبير من السكان، إلا أنّ ميزان الحكم بعد الحرب صار مركّبًا، فقد لا تكفي «جدارة ضبط الأمن» وحدها لاستعادة التفويض الاجتماعي، بعدما راكمت الحرب ذاكرةً جمعيةً ثقيلة وأثمانًا بشريةً وماديةً هائلة ستنعكس على تقييم الجمهور لدور الفاعلين جميعًا، وخاصةً حماس.

63- "Gaza's Ceasefire is Vital, but Only a Start," *Crisis Group Middle East and North Africa Briefing N°97*, International Crisis Group, 21/10/2025, accessed on: https://tinyurl.com/bdmbn75k

64- Samy Magdy & Joseph Krauss, "Hamas reasserts control in a chaotic Gaza, posing a risk to the fragile ceasefire," *Associated Press*, 14/10/2025, accessed on: https://tinyurl.com/5cpxyxu7

65- «حماس: إسرائيل تحاول تعطيل الاتفاق ونزع السلاح قضية وطنية»، **الجزيرة نت**، 22/10/2025، شُوهد في: https://tinyurl.com/4m9ryvnh

فأي تفويض مستقبلي للحكم سيظلّ مقيّدًا بقدرته على تنفيذ سياساتِ تعافٍ اقتصادي–اجتماعي ملموسة، وبالنسبة لحماس قد يُضاف عليها القدرة على المراجعة والتقييم لكل ما حصل. كل هذا يفضي إلى استنتاج هو أن خروج حماس كليًا من السلطة قد لا يكون ممكن عمليًا، بالقدر ذاته لعدم فاعلية توليها السلطة أو المشاركة فيها. وعلى الرغم من تقديرها أن القبول بنموذج الحوكمة المقترح في خطة ترامب سيكون مضرًا بأي فصيل فلسطيني في غزة، فإن مجموعة الأزمات الدولية ترى، بناءً على تقديرها عدم فاعلية إجراءات المرحلة الثانية، أنه من الأفضل التعامل مع شروط الخطة في هذا الصدد مهما كانت، أفضل من اعتبارها قد وُلدت ميتة. وتقترح المجموعة مقاربة أكثر واقعية تعتمد توزيع الأدوار بين الفصائل والكيانات الحكومية المستقلة بالاستناد لما تمّ الاتفاق عليه في اتفاق المصالحة الفلسطيني العام الماضي، وتقصد «اتفاق بكين» الذي نص على إدارة تكنوقراط مستقلة للقطاع قبل أن يعطل تنفيذها الرئيس محمود عباس[66].

والخلاصة أنه في الوقت الذي يبدو فيه مستقبل حماس في الحكم محسومًا من حيث الشكل، إلا أنه لايزال موضع تساؤل في دورها الخلفي والفعلي في إدارة السلطة والتأثير عليها. يعتمد هذا كله على مدى واقعية إجراءات المرحلة الثانية، والتي لا تزال محل جدل واسع، من ملف نزع السلاح من حماس، أو من حيث القدرة على توفير بدائل عملية للشبكة البيروقراطية التي تهيمن عليها حماس لإدارة القطاع وأمنه الداخلي.

66- "Gaza's Ceasefire is Vital."

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بعد حرب أكتوبر: الخيارات والتحديات

د. خالد علي زواوي

شكّلت حرب أكتوبر في العام 2023 رافعة تحوُّل كبير داخل الاجتماع الفلسطيني. والتحوُّل هنا لا يقتصر على ما أنتجته آلة الحرب الإسرائيلية من دمار طال البُنى المادية، والسياسية والاجتماعية، وهي هائلة وتفوق الوصف بشكل غير عادي، بل امتد لإيجاد تحوُّلات طالت الوعي الفلسطيني تجاه العديد من المفاهيم التي كانت تشكِّل مفاصل الرؤية الفكرية والسياسية كمفهوم الهوية، وتعرُّضه إلى حالة من التبدُّل الهوياتي المتعلق بفهم «الذات» والآخر»، والآخر هنا لا ينحصر بالاحتلال فقط وإنما يتجاوزه نحو «الآخر» الفلسطيني داخل الاجتماع الفلسطيني، وهو ما يحتاج إلى دراسة متأنية لما لهذا من تأثيرات مستقبلية حول طبيعة الاجتماع الفلسطيني بعد الحرب. وكمفهوم المقاومة الذي خضع لجملة تحديات على مدار ممارستها فلسطينياً، يمكن تحديدها بثلاث مراحل تاريخية أولها جاء بعد اتفاق أوسلو وما أنتجه من حقل سياسي ومفاهيمي جديد عمل على تفكيك مفهوم «المقاومة» وتمييع دلالاته، وأساليب عمله. والتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي «الطرف الآخر»، كما أصبح يطلق عليه، بشكل أكثر إيجابية وهو ما أدى إلى تكريس حالة الهشاشة المجتمعية الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثانيها ترافق بوجود ما أصبح يطلق عليه «الفياضية»[67] بعد العام 2007، نسبة لرئيس الوزراء الفلسطيني في تلك الفترة الذي أشرف، وسهَّل إنتاج «الفلسطيني الجديد»[68]، وهو المفهوم الذي وضعه الجنرال الأمريكي دايتون عنواناً لإنتاجه الفرد الفلسطيني المرتبط بالرؤية السياسية لاتفاق أوسلو بعيداً عن الرؤية الوطنية. ويلاحظ هنا أن الرؤية «الفياضية» عملت، ولا زالت مفاعيلها التأسيسية مستمرة حتى الآن، على تخفيف مستوى التعامل مع الاحتلال بما هو «الخطر» الأساس على الاجتماع الفلسطيني، وإرجاعه لكونه «الخطر الثانوي» والتصعيد من التعامل مع قوى المقاومة وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي على وجه التحديد على أنها هي «الخطر الأساس» داخل الاجتماع الفلسطيني في إعادة ترتيب في برنامج الأولويات الاجتماعية والسياسية للفلسطيني. بالإضافة إلى إشغال المواطن بالهم الاجتماعي بديلاً عن الهم السياسي والوطني، وإلحاقه اقتصادياً بالفلسفة النيو ليبرالية.

أما المرحلة الثالثة، فهي المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر 2023، والتي وضعت المقاومة ضمن شكوك مجتمعية ساهمت السلطة الفلسطينية بها من خلال المثال التدميري الناتج عنها في قطاع غزة، وتبيان الخطر الوجودي

67- **الفياضية** أصبحت مفهوماً فلسطينياً إثر تسلُّم سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية بعد الانقسام الفلسطيني الفلسطيني في العام 2007، ويمكن اختصار تعريفها بأنها المزاوجة بين الضبط الداخلي للحالة الأمنية، من خلال «إحكام سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على مفاصل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، واعتقال المقاومين الفلسطينيين. وفياض كما نشر الصحفي البريطاني روجر كوهين «أهم ظاهرة في الشرق الأوسط، حيث يستحوذ الأمن على تفكير فياض»، إضافة إلى ضبط الوضع الاقتصادي بناء على أن «التنمية مدخل الدولة» وضرورة معالجة الفقر داخل المجتمع الفلسطيني بكونه يهدد السلام بالإضافة إلى رفع «تكلفة الصراع بالنسبة للفلسطينيين، وحتى تكون العودة إليه مكلفة وباهظة الثمن». أنظر إياد الرياحي، **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**، في: **وهم التنمية**، إيلين كتاب وآخرون (إعداد)، (رام الله/ فلسطين، مركز بيسان للبحوث والإنماء، تشرين ثاني2010)، ص54-49

68- «**محاضرة: الجنرال ' دايتون': حول صناعة الفلسطيني الجديد**»، فلسطين اليوم، 7/5/2009، شوهد في 15/9/2025، في: https://bit.ly/403Yx1e، ينقل بريكس رينان في كتابه حول الاقتصاد السياسي وبناء السلام والدعم الخارجي في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن «الإبداع الذي يحاول دايتون خلقه أن الاحتلال يمكن أن يكون صديقاً». أنظر إياد الرياحي، **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**، مصدر سبق ذكره، ص 43

الناتج عنها، وهو ما دفعها إلى محاربة أيٍّ من نشاطاتها وتمثل هذا في هجومها على مخيم جنين ووصف المقاومين هناك بالخارجين عن القانون، في صيغة وصفية خطيرة تمسُّ شرعية المقاومة في ذهنية المواطن الفلسطيني[69]. لقد وصل مفهوم المقاومة في هذه المرحلة إلى حالة من الضرر المفاهيمي الكبير لجهة شرعيته أولاً ولجهة اعتماده كخيار للحل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ويحتاج إلى محاولة حثيثة لإعادة ترميمه داخل الذهنية الفلسطينية. لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب أكتوبر على إنتاج حالة «اللا مجتمع» داخل فلسطين؛ سواء في قطاع غزة الذي أصبح، في حالته «المتشظية» اجتماعياً ومكانياً وسياسياً وقانونياً، يمثل بامتياز «مجتمع ما بعد الحرب»، بما تتسم به هذه المجتمعات من تعقيد وتداخل بين التغيرات الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والسياسية التي تنتج عن آثار الصراع سواء من التغيرات الكبيرة في النسيج الاجتماعي بسبب الدمار المادي والمعنوي، واضطراب القيم والمعايير الاجتماعية، مع ضرورة التكيف مع الحقائق الجديدة كإعادة تشكيل الهياكل والقيم الجماعية، أو بما تخلفه من مخلفات نفسية عميقة ناجمة عن القتل والنزوح والدمار. كما ترتبط عملية التعافي بإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والثقة بين الأفراد والمؤسسات، هذا بالإضافة إلى ما لحق الهوية الثقافية والفكرية من أضرار جسيمة سيكون لها تأثيرات كبيرة لاحقاً في إنتاج «الذاكرة الجمعية» لسكان القطاع.

أما الضفة الغربية فهي تواجه خطراً وجودياً حقيقياً نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي أصبحت تتجاوز المواطن الفلسطيني وإبعاده إلى حالة من «الشبحية» داخل حدود الضفة الغربية؛ هذه السياسات التي تعمل بشكل حثيث على تقطيع الضفة الغربية من خلال الخطط الاستيطانية كما في خطة E1 التي تفصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها، هذا بالإضافة إلى العمل على التهجير الطوعي للفلسطيني من خلال تكثيف هجمات المستوطنين التي أصبحت أكثر عدداً وأخطر نوعية.

إن الاحتلال الإسرائيلي بممارساته الممتدة منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، والتي أصبحت أكثر كثافة وقوة منذ حرب أكتوبر 2023 يحاول كسر الحاضنة الجمعية للعمل المقاوم، ووضعها ضمن دائرة الهشاشة، وعدم الفاعلية، ولذا عمل على تدمير عوامل «القوة الجماعية» لتكريس حالة التفرد وحالة «اللا مجتمع» وهذا تبدى بوضوح داخل قطاع غزة بتدميره للفواعل المجتمعية، وإنتاج «صناعة الخوف» و «القلق» كقيم سلبية تضر بالروح المجتمعية، واستخدامها كأدوات سياسية/ أمنية. وهو ما استغله، أيضاً بشكل جيّد في عملياته داخل الضفة الغربية من خلال إنتاج لحالة «الهشاشة المجتمعية» وتدمير «التضامن الاجتماعي» بين الأفراد، ودفعهم للانكفاء على البحث عن «المعيش اليومي»، هذا بالإضافة إلى ما أنجزه من سيطرة حقيقية على الضفة الغربية

69- العميد رجب: الخارجون على القانون يستخدمون الأطفال لمهاجمة أفراد الأجهزة الأمنيةhttps://www.wafa.ps/Pages/Details/110706

ويعمل على بسط السيادة عليها بشكل جدّي.

في ضوء ذلك، ستحاول الورقة الإجابة على التساؤلات الأتية: ما هي أبرز المعالم الرئيسية لحال حركة الجهاد اليوم على الصعيد الفلسطيني والإقليمي وتراجع النفوذ الإيراني؟ وهل تستطيع الحركة الحفاظ على بنيتها العسكرية في ظل الاستهداف الإسرائيلي المكثف ومحاولات التجريد من السلاح في الضفة والقطاع؟ وكيف سيتعامل الإسلاميون الفلسطينيون مع أي تحول في بنية السلطة الفلسطينية أو إجراء انتخابات محتملة؟ وإلى أي مدى تملك الحركة القدرة أو القوة على التكيف والتحول وفق/وسط المتغيرات الجديدة؟ وما هي سيناريوهات الحركة وخياراتها الاستراتيجية؟

واقع حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة خلال الحرب وبعدها

على الرغم من حالة «الإجبار الميداني» التي حتَّمت على حركة الجهاد الإسلامي الدخول في معركة السابع من أكتوبر منذ الدقائق الأولى لاندلاعها، والتي جاءت بعد سنوات من «الإنهاك العسكري» امتدت من العام 2019 وحتى شهر أيار من العام 2023 من خلال خوضها معارك إما بشكل منفرد أو ضمن رؤية جماعية «غرفة العمليات المشتركة»، وتسببت في خسارة عدد من قياداتها العسكرية الوازنة في جهازها العسكري «سريا القدس» باستشهاد القيادي بهاء أبو العطا مروراً بتيسير الجعبري وانتهاء بثلاثة من قيادات مجلسها العسكري قبل أشهر بسيطة من اندلاع الحرب. هذا بالإضافة إلى خسارتها العديد من مخزونها القتالي خلال خوضها لتلك المواجهات. كل هذا أدى إلى دخولها الحرب وهي تحت هذا الواقع الميداني الصعب، وهو ما لم يتم تجاوزه حتى بعرضها العسكري الذي اعتمد على القوَّة البشرية في المقام الأول والذي أجرته قبل يوم واحد من الحرب. ومع حالة الإنهاك العسكري» هذه إلاَّ أن حركة الجهاد الإسلامي من خلال أداء سرايا القدس شكَّلت رافعة مهمة وضعتها في خانة القوة العسكرية الثانية في قطاع غزة بلا منازع.

ومع حالة الإنهاك السابق للحرب وحالة التآكل في القدرة القتالية نتيجة القتال والجهد اليومي داخل القطاع، وهو أمر مستمر منذ عامين، من المؤكد بأن الحركة، ومعها بقية حركات المقاومة، تعيش حالة من «الضعف الطبيعي» نتيجة لهذا كله ولعدم قدرتها على إعادة إنتاج قدراتها العسكرية أو البشرية نتيجة لحالة التآكل في كلتا القدرتين، وهو أمر يحتمه واقع القطاع العسكري، وحالة الحصار التي ازدادت بشكل هائل خلال الحرب. وهو ما يمنع من إعادة البناء، على الأقل بشكل صحيح ومنهجي، بما يضمن الاستمرار بالقتال وفق الرؤية المطلوبة.
إضافة إلى حالة «الإنهاك العسكري» هناك حالة من غياب للمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية

التابعة لحركة الجهاد، والتي جاء غيابها نتيجة حالة الدمار الشامل التي طالت واقع قطاع غزة بمجمله في نواحيه ومفاصله كافة. وهذه المؤسسات عملت الحركة منذ العام 2005 على تأسيسها وتكريسها داخل القطاع منذ الانسحاب الإسرائيلي وحتى السابع من أكتوبر، ووصلت فيها إلى مرحلة متقدمة، وشكَّلت رافعاً مدنياً للحركة لم تعهده منذ تأسيسها، وهو ما تم وصفه من قبل الباحثين بأن هذه الفترة كانت «الولادة الثالثة» للحركة بامتياز؛ ففيها تشكَّلت تنظيمياً ومؤسساتياً بالإضافة إلى التشكُّل العسكري «شبه النظامي» الذي حمل عبء المواجهات السابقة للحرب الأخيرة، ولكنه بتشكيلته هذه كان قاصراً عن متطلبات الحرب البرية الأخيرة التي دفعته باتجاه الذهاب إلى «المجموعات العنقودية» أو «التشكيلات الصغرى»[70] التي كانت أكثر فاعلية في المواجهات على الأرض.

حالة الإنهاك هذه من المؤكد بأنها ستنعكس سلباً على إدارة حركة الجهاد للواقع بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة؛ فهذا الواقع «المخيف» كما وصفه زياد نخالة أمين عام حركة الجهاد لما يترتب عليه من تبعات لا تمتلك حركة الجهاد القدرة على تقديم ما يتناسب وحجمها: «نحن نخاف وقف الحرب، نحن نخاف من اليوم التالي أيضاً، لأن اليوم التالي بالنسبة إلينا هو معركة أخرى غير المعركة العسكرية، معركة إعادة الإعمار ومعركة إطعام الناس ومعركة حل مشكلاتهم، من يحل مشكلات الناس؟ إذاً هذا تحدٍّ جديد أمامنا.»[71] وهو تحدٍّ حقيقي، ومعركة حقيقية لها متطلباتها غير العسكرية بالتأكيد. وهو أمر لا تمتلكه الحركة أولاً لغياب الإمكانيات المادية المتعلقة به، ومن ثم غياب المؤسسات الحاملة لهذا النشاط الذي يحتاج إلى جهد دولي كبير، ولنا في حالة الإعمار في العام 2014 أكبر مثال وكان يتعلق بحالة دمار لا يمكن بحال مقارنتها بحالية.

خيارات حركة الجهاد الإسلامي في ظل ما طرحته «خطة ترامب» التي أُعلن عنها في 29 سبتمبر/ أيلول 2025 خيارات صعبة ومحدودة، وهي الخطة الأكثر تفصيلاً حتى اللحظة، ولاقت اعترافاً وتأييداً دولياً وعربياً وإسلامياً، بل وفلسطينياً، وإن كان على مضض، لتجاوزها أوضاع الضفة الغربية ودور السلطة الفلسطينية في إدارة القطاع والسيادة عليه[72]. واشتملت على نقاط كثيرة تتعلق سواء بإدارة القطاع من خلال «لجنة تكنوقراط فلسطينية غير سياسية» يشرف عليها «مجلس السلام» الذي سيحدد الإطار وسيدير الأموال المقررة لتطوير القطاع، وتطلب الخطة موافقة «حماس والفصائل الأخرى على عدم الاضطلاع بأي دور في حكم غزة بشكل مباشر أو غير مباشر».

أو بتحديد قطاع غزة بأنه سيكون «منطقة منزوعة السلاح «خالية من الإرهاب ولا تشكل تهديداً لجيرانها»، وبأنه

70- لمزيد من التفصيل حول هذا الأسلوب أنظر: **قتال التشكيلات الصغرى في حروب المقاومة: دروس من طوفان الأقصى وأولي البأس** https://:https://ly.bit/48hMNwj

71- حوار زياد نخالة أمين عام حركة الجهاد الإسلامي على موقع https://:https://com.tinyurl/mryudtpc شوهد بتاريخ 17/9/2025

72- خيبة أمل للسلطة الفلسطينية من خطة ترامب... ترحيب بالجهود فقط https://:https://co.edgs/rwok8 شوهد في 1/10/2025

«سيتم تدمير جميع البنى التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية»، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة، ولن يُعاد بناؤها، مع ضرورة تقديم «ضمان من شركاء إقليميين لضمان التزام حماس والفصائل بالتزاماتها»، وألا تشكل «غزة الجديدة» تهديدا لجيرانها أو لسكانها. بالإضافة إلى العمل على إعادة تشكيل الوعي الفلسطيني المتعلق بالسردية الفلسطينية سواء المتعلقة بالمقاومة أو المتعلقة بالسردية التاريخية الوطنية من خلال «حوار بين الأديان يستند على قيم التسامح والتعايش السلمي لمحاولة تغيير العقليات والسرديات للفلسطينيين والإسرائيليين عبر التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تتحقق من السلام».

وعلى الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي قد أعلنت موقفها الواضح تجاه «خطة ترامب» على لسان أمينها العام زياد نخالة بكونها «تعبير عن موقف إسرائيل بالكامل، ووصفة لاستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني» وبأنها «وصفة لتفجير المنطقة»، وكذلك على لسان نائبه محمد الهندي الذي وصفها بـ«صفقة القرن لكن بثوب جديد» وبكونها «تجرّم المقاومة»، إلاَّ أنها لم ترفض نقاشها وطالبت بتعديلها، فالهندي دعا إلى جدولة انسحاب الاحتلال من القطاع وربطه بتسليم الأسرى بشكل واضح، مؤكدًا أن المقاومة تريد «ضمان مكتوب بشأن وقف العدوان وجدول زمني لانسحاب الاحتلال من القطاع» وإلاَّ فإنها «ستفشل إذا لم يجر تعديلها».

ولذا جاء رد حركة حماس على الخطة بناء على نقاشات مسؤولة مع قوى المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة الجهاد الإسلامي التي أكدت في بيانها بـ«أن الرد الذي قدمته حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على خطة ترامب هو تعبير عن موقف قوى المقاومة الفلسطينية، ولقد شاركت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بمسؤولية في المشاورات التي أدّت لاتخاذ هذا القرار». مع ضرورة التنبيه هنا إلى أن رد حركة حماس على الخطة، والذي لم يرفضها بشكل كامل وواضح، اقتصر على جانبين منها، اعتبرتهما حماس ضمن صلاحياتها، هما إدارة القطاع التي جددت الحركة موافقتها على تسليم إدارته إلى هيئة فلسطينية مستقلة (تكنوقراط) بناء على التوافق الوطني الفلسطيني واستناداً إلى الدعم العربي والإسلامي، وقضية تبادل الأسرى، مع التأكيد على أن الموقف من بقية النقاط «مرتبط بموقف وطني جامع، وسيتم مناقشته من خلال إطار فلسطيني جامع تكون الحركة جزءا منه، وستساهم فيه بكل مسؤولية، استنادًا إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة». وهما أمران كانا محلَّ موافقة من قبل حركة الجهاد الإسلامي، فقد أكد الهندي أن المقاومة وضعت ملف الأسرى في صدارة أولوياتها، مشدداً على «أن المقاومة لن تشارك في إدارة قطاع غزة، وأن المرحلة المقبلة ستشهد تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى تسيير شؤون القطاع، مؤكداً أن للمقاومة أولويات واضحة، وفي مقدمتها وقف العدوان المتواصل على أبناء الشعب الفلسطيني».

إن الموافقة الأمريكية على رد حركة حماس، والتي كانت مفاجئة لجميع المراقبين، أعطت للحركة مزيداً من الوقت في نقاش البند المتعلق بالأسرى والإفراج عنهم، ولكنها لم تنته من بقية النقاط والمتعلقة بمستقبل القطاع وهويته وطبيعة إدارته الدولية «مجلس السلام» ومستقبل قوى المقاومة وسلاحها والبنى العسكرية داخله، الداخلة في دائرة المطالبات الملحة للإدارة الأمريكية، وهو أمر سيحتاج إلى مزيد نقاش داخل حركات المقاومة، ومن ضمنها حركة الجهاد الإسلامي، لمعرفة المدى الذي سيستطيعون الوصول إليه في «التنازل» عن «الهوية القتالية» لهم داخل القطاع. وهو أمر سيذهبون إليه اضطراراً لكون الخطة أوضحت بشكل دقيق بأنه في حال التأخر أو الرفض، ويمكننا هنا أن نضيف «عدم التوصل لاتفاق» حول بقية النقاط ذات الإشكالية الأكثر حدَّة بأن بنود الخطة ستستمر بالتنفيذ دون الانتباه إلى هذا الرفض أو عدم التوصل لاتفاق.

إن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وعلى الرغم من أنها أكدت في بيانها الأخير في ذكرى انطلاقتها الجهادية[73] بأن خطة ترامب تهدف إلى «تصفية قضيتنا وشطب مقاومتنا وإنهاء شعبنا» وبأنها ماضية «على عهد الجهاد للدفاع عن شعبنا ومقدساتنا»، وبأنها لن تمكن العدو الإسرائيلي «من تحقيق ما فشل في الحصول عليه في الميدان بالألاعيب السياسية»، وبأنها لن تدخر «جهداً، مع باقي قوى المقاومة، من أجل التوصل إلى وقف دائم للعدوان بحق شعبنا في غزة، وانسحاب الاحتلال كاملاً من القطاع، وتسريع إدخال المواد الإغاثية والمساعدات، وفك الحصار الظالم عن القطاع وأهله، وتبادل مشرّف للأسرى، وإطلاق عملية إعادة الإعمار». على الرغم من كل هذا، إلاَّ أن مجرَّد إخضاع بقية البنود للتفاوض (مستقبل القطاع ومستقبل البنية العسكرية) حتى لو كانت بناء على مرجعية توافق فلسطين- فلسطيني، كما طالبت حماس في ردها، هو موافقة ضمنية على التوصل لتوافقات ما بين الطرفين حول هذين الملفين بغض النظر عن حجم هذه التوافقات أو طبيعتها ومتعلقاتها، إلاَّ أن ما سينتج عنها بالتأكيد سيؤثر على مستقبل المقاومة وإمكاناتها العسكرية والقتالية وبالضرورة لن يكون بالشكل الإيجابي على الأغلب.

لقد أصبح من الواضح بأن المعضلة الأشد صعوبة والتي ستعيشها حركة الجهاد الإسلامي بعد انتهاء الحرب في قطاع غزة تتعلق أولاً بعدم فاعليتها الاجتماعية والسياسية داخل القطاع لما سيؤول له الواقع في هذه المرحلة وخاصة في ظل الاتفاق على إدارة القطاع من قبل لجنة مستقلة وتخلي حركة حماس عن إدارته، وثانياً في عدم قدرتها على ممارسة «القتال» كاستراتيجية أساس تعتمدها داخل قطاع غزة؛ وذلك لعدم إمكانية القيام بهذا الدور نتيجة لوجود لما ستؤول إليه الحرب بعد انتهاء التفاوض، والتي تقتضي انتهاء «حالة القتال» وهو أمر لا

73- في ذكرى الانطلاقة الـ38 وطوفان الأقصى الثانية.. الجهاد الإسلامي تؤكد استمرار المقاومة
https://alqudsnews.net/p/220066 شوهد بتاريخ 6/10/2025

يمكن للحركة أن تتجاوزه نتيجة للاتفاق الذي سيكون ملزماً لها ولغيرها بشكل كامل. وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى خروج القطاع من «حالة القتال» بشكل كامل وهو أمر قد يكون إلى فترات طويلة جداً، وهو ما سيدفع الحركة بالضرورة للتفكير بشكل جدّيٍ حول خياراتها داخل القطاع وخاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي والاجتماعي والديني، وسيكون عليها تجاوز الكثير من رؤاها السياسية والفكرية المتعلقة باستمرارية «حالة القتال»، والانهماك في «المعيش اليومي» للمواطن المنهك من حالة الحرب والساعي لتلبية متطلباته واحتياجاته. وهذا الأمر ورغم أنها مارسته في الفترة السابقة للحرب بشكل مقبول من خلال مؤسساتها وتشكيلاتها المدنية إلاّ أنه كان يترافق و«حالة القتال» سواء خلال المواجهات المتعددة، أو في حالة الإعداد خلال حالات الهدن المختلفة. أما في الفترة ما بعد الحرب فسيكون هناك استحالة في مزاوجتهما داخل الواقع الجديد.

من الواضح أن هذا الواقع الجديد داخل القطاع يحتاج من الحركة أن تغير صياغة «دليل العمليات»، الخاص بها، أو إن أردنا الذهاب قليلاً أن تُغيّر «قواعد اللعبة» و «شروط إدارة الصراع» الخاصة بها لعدم توافر الشروط والسياقات اللازمة لتنفيذها، فمن غير المعقول أن تبقى معتمدة على قواعد تجاوزها الواقع. إن «إمكانية» طرح «حلول ما» حول السلاح الفلسطيني داخل القطاع وإشكالية تواجده داخله، كما طُرح في خطة ترامب، وهو أمر سيكون له تأثير واضح لمرحلة ما بعد الحرب. فضمن سيناريوهات هذا الطرح الممكنة «إنهاء» البنية العسكرية بكاملها، أو على الأقل المتبقي منها، والتحول إلى «حزب سياسي» له رؤى قتالية، وليس حزب قتالي له رؤى سياسية كما هي الآن.

كما أن الواقع الجديد المفروض مساره بشكل إجباري على حركة الجهاد وغيرها من حركات المقاومة سيضعها أمام تساؤلات شديدة الحساسية يجب الإجابة عليها، خاصة من قبل حركة تتسم بالالتزام الأيديولوجي الحادّ والذي منعها سابقاً من أداء دور سياسي وإداري في إدارة القطاع في ظل حكومة حماس في الفترة التي سبقت الحرب. فما حجم التنازلات التي يمكن لها أن تصل إليها؟ وهل ستتعلق فقط في تجاوز «حالة القتال» لفترة ما، قد تطول أو تقصر، أم أنها ستصل إلى إمكانية مشاركتها سياسياً، إن تم الاتفاق على «إدارة للقطاع» بناء على توافق فلسطيني داخلي؟ وهل سيكون لها موقف رافض لهذا الدور كما فعلت طيلة السنوات الماضية؟ وهل سترضى بدورها كـ «راكب بالمجان» من خلال الاستفادة من حسنات الواقع والابتعاد عن سيئاته؟

واقع حركة الجهاد الإسلامي داخل الضفة الغربية قبل الحرب وخلالها

واقع الضفة الغربية واقع يختلف ميدانياً وسياسياً عن مثيله في قطاع غزة سواء خلال الحرب الأخيرة أو بعدها، بل وحتى قبلها؛ فنحن هنا نتعامل مع واقعين لهما سمات مختلفة سواء فيما يتعلق بإدارة الواقع ميدانياً أو سياسياً أو حتى تنظيمياً خاصة فيما يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي على وجه التحديد.

فعلى المستوى الميداني من الواضح بأن الضفة الغربية نتيجة لاستمرارية وجودها تحت «الاحتلال المباشر» لم تكن مهيئة لإنتاج عمل عسكري «شبه نظامي» كما هو في قطاع غزة، لما لهذا العمل من سمات الاستقرار والاستمرارية وهو ما تفتقدهما الضفة الغربية التي تتعرض بشكل يومي لملاحقة الاحتلال ولضرباته المختلفة. ولذا كانت سمات العمل القتالي فيها هي العمل بناء على «التشكيلات الصغرى» عسكرياً، فهي أكثر مناسبة لمواجهة الاحتلال ضمن بيئة قتال غير مستقرة وملاحقة أمنياً، فمن غير المنطقي من ناحية الممارسة هنا الذهاب باتجاه البنية الهرمية ذات التشكيل شبه النظامي للبنية العسكرية والتي يسهل ضربها أمنياً. ولذا جاءت طبيعة العمل القتالي في كلتا المنطقتين مختلفة عن الأخرى بشكل واضح.

حركة الجهاد الإسلامي كانت لاعباً أساسياً، من خلال كتائبها، داخل مخيمات الضفة الغربية، وخاصة في شمالها، منذ منتصف العام 2021م، وحتى نهاية العام 2024، وبداية العام 2025 مع بدء الحملة الأمنية للسلطة الفلسطينية على مخيم جنين، والتي أعقبتها حملة أمنية إسرائيلية «السور الحديدي» في بداية العام 2025 على مخيمات جنين وطولكرم والفارعة، وهي العملية الأضخم للاحتلال الإسرائيلي على مخيمات الضفة منذ «السور الواقي» في العام 2002، وأدت هاتين العمليتين إلى إنهاك الحالة المقاومة داخل هذه المناطق بشكل كبير، وهو أمر لم تتعاف منه حتى اللحظة.

من الواضح بأن أحد خيارات ساحة العمل القتالي لحركة الجهاد الإسلامي واستمراريته مستقبليا هي الضفة الغربية، وذلك لخروج قطاع غزة المتوقع من العمل القتالي والمقاوم بعد انتهاء الحرب والذهاب باتجاه الإعمار والإغاثة وإعادة ترميم الاجتماع الفلسطيني هناك، وهو أمر متوقع ومستوعب من قبل حركات المقاومة على الأقل في المرحلتين القريبة والمتوسطة، وإن كان من المتوقع أن يكون حتى في المرحلة البعيدة لكون إعادة إعمار القطاع ستحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً، بالإضافة إلى أن طبيعة الاشتراطات الموضوعة لإنهاء الحرب، وهو أمر لا زال

غائباً عنا، وإن كان هناك إمكانية لتوقعه نتيجة لما يبدر هنا وهناك من شروط حول إبعاد حماس، حركة المقاومة الأكبر في القطاع، عن إدارة القطاع أو المشاركة فيه بشكل مباشر وواضح، فضلاً عن السماح لها بأن تستمر في نمط المقاومة «القتالي» كما ترَّخ بعد الانسحاب الإسرائيلي في العام 2005 وحتى الحرب الأخيرة في العام 2023.

خيار الضفة الغربية قتالياً بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي سيكون خياراً صعب التنفيذ من الناحية الأداتية، وخاصة من ناحية الحالة القتالية العامة، وإن كان من الممكن استمراره من الناحية الفردية غير المرتبطة تنظيمياً بالشكل الصارم المقتضي للعمل المستقر والمستمر ولو بشكل نسبي بناء على واقع الضفة كما أسلفنا أعلاه. وتكمن الصعوبة هنا في عدة أمور معيقة هي كالآتي:

أولاً: واقع الضفة الغربية من الناحية الأمنية والجغرافية والميدانية هو واقع صعب جداً، فالعمل القتالي بالشكل التنظيمي المتعلق بالتشكيلات الصغرى عسكرياً لن يكون ناجعاً بالشكل السابق لكونه سيواجه من قبل جهتين معارضتين له، ولكل منهما مبرراته والتي قد لا تكون متطابقة؛ وهما الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية. والمثال الواضح أمامنا هو ما حدث في مخيمات شمال الضفة الغربية التي تعرضت للدمار شبه الكامل، كما في مخيم جنين، ودمار كبير كما في مخيم طولكرم من قبل الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

ثانياً: ضرب «الحاضنة الشعبية» للعمل القتالي داخل مناطق انطلاقه سيكون له دور كبير في إضعاف رغبة «المجتمع المحلي» في تأييده بناء على الأضرار الهائلة التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي. وإن كان هذا لا يعني رفض فكرة المقاومة ابتداء، ولكن سيكون هناك رفض لممارستها من الناحية الزمكانية، ولا ننسى هنا بأن السلطة الفلسطينية عملت بشكل كبير على الترويج للموقف الرافض لأي عمل قتالي داخل الضفة الغربية بناء على أن مآلاته ستكون مشابهة لما حدث من دمار في قطاع غزة، أو لما حدث من دمار داخل مخيمات جنين وطولكرم والفارعة. ولا بد من التأكيد هنا بأن من الواضح بأن المقاومة كخيار للعمل داخل الضفة الغربية لم يعد أمراً له أغلبية كنمط عمل واضح ضد الاحتلال، خاصة في ظل حالة التصعيد الخطيرة من قبل هذا الاحتلال، والترويج لـ «عبثيته» وإضراره بالاجتماع الفلسطيني. كما لا ننسى هنا بأن حركات المقاومة تتحمل جزءاً كبيراً من الوصول إلى هذه الحالة من «ضعف التأييد» للمقاومة باعتمادها على منطق عمل أو «دليل عمليات» خاطئ لجهة الانطلاق من «نقاط ارتكاز» واضحة جغرافياً ومكانياً، وهي المخيمات، وهو ما دفع لاستهدافها بشكل مباشر لاحتضانها العمل القتالي، وهذا أمر خاطئ حتى وفق أدبيات «حرب العصابات» التي لا تعتمد على هذا النمط إلاَّ في حالة توفر رافد

جغرافي له. ولا بد من التنويه هنا إلاّ أن «دليل العمليات» هذا لم يتم تحديثه منذ العام 2002، في مواجهات مخيم جنين التي وصلت إلى النتيجة ذاتها.

ثالثا: وهو أمر يتعلق بالشأن التنظيمي الداخلي لحركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، فبعيداً عن الحالة القتالية في مخيمات شمال الضفة الغربية، والجيل الذي حمل عبء هذه الحالة، وهو جيل جديد نسبياً داخل الحركة، لا يوجد هناك حالة تنظيمية لحركة الجهاد في الضفة الغربية وهو ما تم تبريره سابقاً من حركة الجهاد بالظروف الأمنية التي كانت لا تسمح بوجود هذه الحالة التنظيمية سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو من قبل السلطة الفلسطينية. وهو ما أدى في حينه إلى الانكباب على واقع القطاع غزة والاهتمام ببنائها تنظيمياً ومؤسساتياً وإدارياً.

هذه «العطالة التنظيمية» التي عاشتها حركة الجهاد الإسلامي أثرت على مجمل أدائها داخل الضفة الغربية، بل وأخرجتها من العمل المؤسساتي والاجتماعي النقابي والطلابي بشكل كامل. كما حصرت عملها القتالي ضمن مجموعات جديدة صغيرة السن وقليلة التجربة وهو ما أدى إلى تراكم الأخطاء العملياتية والميدانية. وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى ضعف العمل وتكراره لأخطائه، وانتقاده على جميع المستويات.

بناء على قراءة المعيقات سالفة الذكر يتبادر هنا السؤال المهم ما هي خيارات حركة الجهاد الإسلامي المستقبلية داخل الضفة الغربية؟

من الواضح هنا أن الخيار القتالي سيكون خياراً صعب التحقق بشكل يحمل الفكرة ويعممها على الضفة الغربية للأسباب التي ذكرنا أعلاه، وحتى في حالة الرغبة في إعادة دراسة هذا الواقع مرة أخرى ووضع الحلول الناجعة له فسيكون هناك ضرورة لعمل طويل المدى وشديد الدقة يتعلق بترميم العضوية، وإنتاج بُنى تنظيمية إبداعية تتناسب وواقع الضفة الغربية وما يعترضها من معيقات للعمل، وهذا أمر يحتاج كما أسلفنا إلى فترة من الهدوء والعمل الطويل ويمكن لحركة الجهاد هنا الاستفادة من المفاهيم الغرامشية بالتحول، ولو بشكل مؤقت، من «حرب الحركة» إلى حرب المواقع».

التحول من «حرب الحركة» إلى حرب المواقع»[74]، وفق المفهوم الغرامشي، ينقلنا إلى «الخيار السياسي»، وهو خيار يفترض بحركة الجهاد الإسلامي أن تُعيد النظر في إمكانيته للعمل سواء داخل الضفة الغربية أو حتى في قطاع

74- أنطونيو غرامشي، **الأمير الحديث قضايا علم السياسة في الماركسية**، (بيروت، بغداد، منشورات الجمل، 2017) ص 112-110

غزة. وأن تبحث في إمكانية أن تعيد النظر في رؤيتها للممارسة السياسية ابتداء، وهي الرؤية التي تنطلق فيها من رفضها للإجابة عن «سؤال الحكم» وجميع التفاصيل المتعلقة فيه، وهو ما دفعها خلال الفترات الماضية إلى تجاوز السلطة الفلسطينية «كواقع دولاني/ سياسي. فالسياسة لديها هي شكل من أشكال الحرب، ومعيناً للقتال لا أكثر، وليست مشاركة سياسية ضمن واقع سياسي خاضع وليس فاعل بشكل حقيقي، ولذا فحركة الجهاد الإسلامي تقع في منطقة وسطى في مواجهة الحقل السياسي، فهي ليست داخله بلحاظ «الفهم الدولاني» له، وهي داخله بلحاظ امتلاكه لرؤية قتالية ما، وداعم لها. وهذا أمر تحتاج إلى إعادة نظر دقيقه له على الأقل في إمكانية إنشاء «حزب سياسي» أو «تشكيل سياسي ما» يشكِّل الواجهة السياسية العلنية لها للعمل داخل المجتمع، على الرغم من أنها كانت قد رفضت وجوده في بدايات السلطة الفلسطينية في العام 1994، سواء من قبل أمينها العام الأول فتحي الشقاقي، أو أمينها العام الثاني رمضان شلَّح. كما أنها تحتاج إلى إعادة قراءة تجربتها في العمل الطلابي وإعادة ترميم المؤسسات الحاملة لهذا النوع من العمل النقابي الهام في الممارسة الاجتماعية داخل الاجتماع الفلسطيني.

ونرى هنا بأنه بناء على ما سبق يصعب علينا وضع حركة الجهاد الإسلامي ضمن مفهوم «الإسلام السياسي» بالشكل الذي طرحه أوليفيه روا، وغيره من دارسي الإسلام السياسي، الذي يرى «بالإسلاموية حركة ترى في الإسلام أيديولوجيا سياسية، وتؤمن بأن أسلمة المجتمع تمر بإنشاء دولة إسلامية، وليس بتطبيق الشريعة فحسب»[75] فالإسلامويون بالنسبة له يتفقون على «أن السلطة السياسية ضرورية ولا غنى عنها لإقامة المجتمع»[76]. فحركة الجهاد الإسلامي حركة مقاتلة تواجه الاحتلال الإسرائيلي ولا تعمل ضمن حدود الدولة الوطنية، وفي تضاد سياسي معها وهو ما يحتاج العمل السياسي داخلها إلى أدوات مختلفة عما تمتلكه الحركة حالياً.

ومع هذا كله، إلا أنه لا يوجد لدى حركة الجهاد الإسلامي رفض مبدئي للتحوُّل سواء على المستوى السياسي أو الفكري/ الأيديولوجي، ولكن ضمن ظروف العمل القتالي ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهذا اتضح خلال مسيرتها السياسية والفكرية سواء في مرحلة الأمين العام الأول الشقاقي أو الأمين العام الثاني شلَّح، والنقطة الأساس هنا هو مقدار التحوُّل وطبيعته، والسياقات المحيطة بأنماط التحوُّل هذه، وهل هي مواتية له أم أنه سيكون مجرَّد موقف لن ينتج عنه ممارسة عملية. وحتى فيما يتعلق بالقتال، على سبيل المثال، فلا يوجد لدى الجهاد رفض لإدارته ضمن حدود الواقع وإكراهاته، رغم استراتيجية رؤيته ضمن أيديولوجيتها. ولذا حيث تحدثت عن القتال في «وثيقتها السياسية» الصادرة في العام 2018 أكدت أن «اعتبار الجهاد المسلح هو الأسلوب الرئيس للمقاومة، لا

75- روا، أوليفيه، **عولمة الإسلام**، ط1، (بيروت، دار الساقي، 2003)، ص 31
76- روا، أوليفيه، **تجربة الإسلام السياسي**، ط2، بيروت، دار الساقي، 1996، ص 65

يمنع استخدام أساليب وأشكال أخرى للمقاومة، وخصوصًا «الانتفاضة الشعبية»، التي يمكن الجمع فيها، على نحو مبدع وخلاق، بين فنون وأدوات مختلفة للمواجهة»[77]. وهو ما أعادت التأكيد عليه في بيان انطلاقتها الجهادية الأخير، حين تكلمت عن واقع الضفة الغربية، فقد نوَّهت فيه إلى أنها ترفض «بشكل كامل كلّ محاولات الكيان الغاصب تفتيت الضفة المحتلة أو ضمّها أو تحويلها إلى بانتستونات عشائرية وقبلية، ونؤكد على حقّ شعبنا في استمرار المقاومة بكل أشكالها، وفي مقدمتها الكفاح المسلح، دفاعاً عن حقوقه كاملة»[78].

إعادة النظر بالخيار السياسي لحركة الجهاد الإسلامي يمتلك معيقات كبيرة يمكن اختصارها بالآتي:

1. موقف الاحتلال الإسرائيلي تجاه حركة الجهاد الإسلامي سيبقى على حاله من رفض هذا التواجد سواء بشكله العسكري أو السياسي أو الاجتماعي، وهذا واضح في آليات تعامله، على سبيل المثال، مع التشكيلات العلنية النقابية الطلابية لحركة الجهاد «الرابطة الإسلامية» والتي يمارس ضدها الاعتقالات. وهو ما سيجعل الحركة تتردد في التوجه لهذا الخيار على الأقل بشكله العلني المطلوب للعمل السياسي العام، خشية من الاستهداف الأمني الموجود على أرض الواقع.
2. موقف السلطة الفلسطينية تجاه العمل السياسي للحركة في الحقل العام موقف غير مشجع، وهو ما يتضح في وضع السلطة لشروط سياسية تعجيزية تعيق اشتراكها في العمل السياسي، كما جاء في البند الثالث من قرار الرئيس عباس بأن «يكون من ضمن شروط العضوية التزام العضو ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبالتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية». أو كما جاء في بيانه الأخير والمتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية حيث أكد بأنه «سيتم تعديل قانون الانتخابات والقوانين ذات الصلة استنادًا إلى أحكام الدستور المؤقت، بحيث يُحظر على أي حزب أو قوة سياسية أو فرد الترشح ما لم يلتزم بالبرنامج السياسي والالتزامات الدولية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنفيذ مبدأ حل الدولتين، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ النظام الواحد، والقانون الواحد، ووجود قوة أمنية شرعية واحدة»[79]، وهذه دعوة للإقصاء وإبعاد الحزب السياسي الأكبر منذ انتخابات المجلس التشريعي الثاني في العام 2006، كما أنها وصفة معدّة للرفض من قبل المعارضين السياسيين وعلى رأسهم حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اللذين لهما اشتراطات واضحة حول منظمة التحرير وإصلاحها تمهيداً للدخول إليها. ويلاحظ هنا بأن حركة الجهاد الإسلامي لم تصدر بياناً، أسوة بحركة حماس[80]، للتعليق على بيان الرئيس عباس فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والمتعلقة بهوية النظام السياسي

77- **الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين (الأسس، والمبادئ، والمواقف)**، إصدار حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2028، ص 26-27

78- **في ذكرى الانطلاقة الـ38 وطوفان الأقصى الثانية.. الجهاد الإسلامي تؤكد استمرار المقاومة**، مصدر سبق ذكره

79- بيان صادر عن رئاسة دولة فلسطين https://www.wafa.ps/Details/Pages/132194

80- «حماس»: الوحدة سبيلنا لحماية القضية والمقاومة حق طبيعي https://www.alquds.net/p/219778 شوهد بتاريخ 6/10/2025

المستقبلي، وهذا على ما يبدو بناء على رؤيتها بالانكفاء عن المشاركة في العملية السياسية الفلسطينية.

ولذا فالأفق السياسي العام داخل الضفة الغربية مغلق ومعطّل والعمل السياسي لا يتجاوز البيانات السياسية التي تنشرها الفصائل الفلسطينية. أو التصريحات السياسية من بعض القيادات. فالحياة السياسية بمجملها معطَّلة وموقفة سواء فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية أو حتى التداول السلمي للسلطة، والمجلس التشريعي تم حلُّه منذ سنوات، والقوانين والتشريعات تتخذ بمراسيم وقرارات رئاسية، والأفق السياسي العام والحزبي مغلق بشكل كامل وهذا كله يقلِّص من إمكانية تحوُّل حركة الجهاد الإسلامي باتجاه رؤية سياسية جديدة ومختلفة.

والسؤال الذي يمكن طرحه لحركة الجهاد الإسلامي حول إمكانية أن تتسع رؤيتها، كخيار آخر في عملها القتالي، للعمل داخل فلسطين المحتلة العام 1948، ولا يقصد هنا التعامل معها كساحة تنفيذ العمل القتالي، فهو أمر مارسته بشكل كبير تاريخياً، وكان أكثر ممارسة خلال انتفاضة الأقصى في العام 2000، وإنما في تشكيلها كمنطقة إنتاج للقتال واعتبارها ساحة عمل أخرى يمكن لها أن تمارس ضمنها عملها التنظيمي والاستقطابي، تمهيداً لتنفيذ الفعل القتالي بناء على هذا التشكيل وليس بناء على قرارات من ساحات عمل أخرى. أي أن تصبح هذه المنطقة ساحة عمل منفصلة لها هيكليتها وبناها التنظيمية وأدواتها؟ من المؤكد بأن حركة الجهاد الإسلامي حال وضعها لهذه المنطقة ضمن رؤيتها القتالية ستحتاج إلى عمل مضنٍ وطويل لبناء هذا الأمر على الوجه الصحيح خاصة في ظل واقع منخرط ضمن الجغرافيا الكولونيالية بما يقتضيه هذا المفهوم من تحديد لطبيعته ولأنماط عمله الخاصة به، كما أنها ستعاني صعوبة كبيرة في تغيير المفاهيم السائدة وخاصة المتعلق بأنماط عملها القتالي. ولا ننسى هنا بأن هذا الواقع له حساسية كبيرة للاحتلال الإسرائيلي وسيكون رده شديداً جداً تجاهه وسيواجهه بشكل حاد وقاسٍ.

واقع حركة الجهاد الإسلامي إقليميا

جيو سياسياً لا يوجد لحركة الجهاد الإسلامي خيارات إقليمية كثيرة يمكن لها أن تعمل من خلالها سياسياً وتنظيمياً وقتالياً، خاصة في ظل خسارتها الكبيرة لموطئ قدمها الرئيس في المنظومة الإقليمية وهي الدولة السورية التي كانت تأوي مقر أمانتها العامة، وكانت تشكِّل مركز إدارتها الأساس لأوضاع الحركة في أماكن تواجدها داخل فلسطين وخارجها. هذا بالإضافة إلى ضعف تواجدها، على الأقل خارج المخيمات في لبنان، إثر الضعف الذي أصاب حليفها الأقرب حزب الله، وانهماكه في الإشكالية الداخلية اللبنانية وتداعياتها المتعلقة بتواجده العسكري. هذا الواقع الجيوسياسي له أثر كبير على وجود حركة الجهاد الإسلامي الإقليمي وهو ما شكَّل لها إرباكاً كبيراً في خياراتها تجاه

التعامل معه، خاصة في ظل افتقادها لمكان استقرار.

إن هذه التطورات المتلاحقة، والتي ضربت حلفاء حركة الجهاد الأقرب، وهما حزب الله في لبنان وإيران وسوريا، قلَّص بشكل كبير خياراتها الإقليمية سواء في العمل داخل المخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان أو حتى الإقامة داخلها، بل وأدى إلى وقوعها ضمن سلسلة اعتقالات كما حدث في سوريا باعتقال مسؤول الجهاد في سوريا ومسؤول اللجنة التنظيمية فيها[81].

قتالياً، وعلى الرغم من تأكيد حركة الجهاد الإسلامي الدائم بأن ساحة عملها هي الساحة الداخلية في فلسطين، إلا أنها كانت لها مشاركة مساندة ولو بشكل معنوي إعلامي من خلال عمليات محدودة من جنوب لبنان خلال الحرب الأخيرة[82]، وهو أمر على أهميته إلَّا أنه لا يغير من رؤية الحركة بأن ساحة عملها الرئيس هي الساحة الفلسطينية الداخلية، إلاَّ أن خروج حركة الجهاد من سوريا بعد سقوط النظام السابق له تأثير حول حالة الاستقرار للقيادة الرئيسية للحركة فسوريا كانت مقر «الأمانة العامة» ونقطة الارتكاز التنظيمي والإداري والسياسي، وفقدانه سيضرُّ بهذا الأمر خاصة وأن خيارات حركة الجهاد الإسلامي فيما يتعلق بالدول العربية والإسلامية شحيحة ولا يمكنها هذا من الاختيار «الأنسب» بمقدار ما سيكون الاختيار «الأوحد»، ولذا فإن حركة الجهاد الإسلامي حالياً لا يوجد لها مقر واضح ومستقر، وهو أمر لا بد لها من تجاوزه.

لا يمكننا الجزم هنا بأن نتائج الهجمة الإسرائيلية على إيران وحزب الله ستنهي إلى غير رجعة «محور المقاومة» أو فكرة «وحدة الساحات» أم أنها ستكون انتكاسة مؤقتة يمكن ترميمها بشكل أو بآخر ضمن شروط وسمات مختلفة تتجاوز إشكالات الماضي ونقائصه. ومع كل هذا فإن واقع حركة الجهاد الإسلامي يتحدد في داخل فلسطين وليس في خارجها وهو ما يجب ان تتكل عليه وتبحث فيه وتضع له الحلول. والحالة داخل فلسطين في المرحلة القادمة تحتاج إلى إعادة قراءة إبداعية لطبيعة الممارسة بأنواعها كافة.

81- اعتقال قياديين فلسطينيين في دمشق.. و»الجهاد» تطالب بإطلاقهما https://bit.ly/48T1eXP شوهد بتاريخ 7/10/2025

82- الجزيرة نت: جنوب لبنان على خط المعارك الدائرة بين المقاومة وإسرائيل 4gQZ0KF/ly.bit//:https وانظر ايضاً: انطلاقة الجهاد الإسلامي ومعركة الإسناد في الجنوب: دماء المخيمات جسور بين فلسطين ولبنان 220074/p/net.alqudsnews//:https شوهد بتاريخ 7/10/2025

الفصل الثالث

حزب الله اللبناني: سؤال المصير السياسي والعسكري

تفكُّك الإطار السياسي لحزب الله: من الثامن من آذار إلى «الثنائي»

د. مهند الحاج علي

بعد نهاية الحرب الأخيرة في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، واجه حزب الله واقعاً جديداً على أكثر من مستوى، في ظل تشكل مسار لنزع سلاح التنظيم وحصاره مالياً وقطع خطوط الامداد عبر سوريا بعد سقوط نظام الأسد، إثر أقل من أسبوعين على وقف النار في لبنان.

تكبّدت مناطق نفوذ حزب الله في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت في الحرب الأخيرة خسائر بشرية ومادية ضخمة إذ قُتل 4 آلاف شخص وجُرح أكثر من 16,600 آخرين[83]، وفقاً لوزارة الصحة، ومعظمهم من المدنيين. وهذا الرقم لا يشمل جميع قتلى الحزب، إذ ما زال في طور العثور على المفقودين. كما خلّفت الحرب موجة نزوح واسعة، إذ اضطر نحو 1.4 مليون شخص إلى ترك منازلهم، فيما تضررت 100 ألف وحدة سكنية بين دمار كامل وجزئي[84]. ووفق تقديرات البنك الدولي، بلغت قيمة الأضرار المادية أكثر من 8.5 مليار دولار، شملت البنى التحتية والقطاعات الحيوية كالكهرباء، التعليم، والمستشفيات. وعلى الصعيد الاقتصادي، خسر أكثر من 166 ألف عامل وظائفهم، وتكبّد القطاع الزراعي وحده خسائر تُقدّر بنحو 1.2 مليار دولار.

الحرب سُرعان ما انعكست في السياسة، مع انتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيساً، وتسمية القاضي نواف سلام رئيساً للحكومة، ومشاركة حزب القوات اللبنانية الأكثر خصومة مع حزب الله، بشكل واسع في التشكيلة الوزارية وخصوصاً في حقيبة الخارجية.

والنزاع الأخير لم ينته عملياً، مع استمرار الضربات الاسرائيلية وأهمها الاغتيالات لقيادات الصف الثاني والثالث في حزب الله، علاوة على منع عودة عشرات آلاف الجنوبيين إلى بلداتهم المدمرة. يُواجه حزب الله أولاً الضغط الأميركي على الحكومة اللبنانية والرئيس جوزيف عون من أجل نزع سلاح التنظيم، وثانياً، مُعضلة التحول في المقاربة الإسرائيلية التي باتت ترى في احتلالها أراض لبنانية وفي حرية الحركة، انجازاً بالإمكان الحفاظ عليه على المدى البعيد كجزء من الترتيبات الأمنية بعد الحرب.

83- وزارة الصحة اللبنانية. "4047 شهيدًا و16638 جريحًا: الحصيلة الإجمالية المحدّثة للعدوان الإسرائيلي." موقع وزارة الصحة اللبنانية، 2024 https://www.moph.gov.lb/.

84- قناة الجزيرة. "حقائق حول الخسائر البشرية والمادية في لبنان." 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. https://www.aljazeera.net

ستنظر هذه الورقة في انعكاس خسارة التنظيم قيادة الصف الاول وقاعدة تحالفاته السياسية، والتحول في سوريا، على خطاب التنظيم وتبدل أولوياته الداخلية ودوره الاقليمي. ذاك أن التنظيم خسر حلفاءه بعيد الخسارة في الحرب، في حين تبدلت موازين القوى داخل الطائفة الشيعية نفسها مع دور أكبر لحركة أمل بقيادة رئيس مجلس النواب نبيه بري على المستوى السياسي. المحور الأساسي للورقة هو أن التنظيم انتقل من موقع صياغة السياسة الاقليمية والمحلية، الى موضع دفاعي للحفاظ على بقايا سلاحه ودوره السياسي. كما ستُشير الورقة الى أن الحرب الأخيرة كشفت جوانب من الدور الإيراني المباشر في إدارة الحزب، وهو لا بد أن تطور مع اغتيال الأمين العام حسن نصر الله. يحد هذا الدور من القدرة داخل التنظيم على المناورة الداخلية، ويُحيلها الى السياسة الإقليمية لإيران بناء على حساباتها.

هل حسمت الحرب نقاش «اللبننة»؟

خلال العقود الماضية، راجت نظرية تحت عنوان اللبننة بين الأكاديميين والباحثين المهتمين بتاريخ حزب الله ومآلاته، كان السؤال الأساسي المطروح فيها، هل تُسهم مشاركة التنظيم في السياسة اللبنانية في إبعاده عن المركز الأيديولوجي، أي الخمينية، باتجاه التحول تماماً لحزب لبناني بأولويات لبنانية. كانت لحظة الفراق الكبيرة مع هذا الطرح، هي المشاركة في الحرب الأهلية السورية الى جانب النظام المخلوع، وتقديم آلاف القتلى والجرحى ووجود دائم خلال أعوام 2012 وما تلاها. انخراط التنظيم في الحرب السورية، سبقته مشاركة نوعية في العراق، ومن ثم اليمن وغيره بمستويات متفاوتة.

ربما كانت اللحظة الفارقة هي تشكيل حلف مُعلن تحت عنوان «وحدة الساحات» عام 2021، ومفاده أن أي اعتداء على الأراضي الفلسطينية سيُواجه برد منسّق من أطراف مختلفة. «وحدة الساحات» شمل تعزيز وجود حركة حماس بشكل مسلح على الأراضي اللبنانية بدعم من حزب الله، وهو بمثابة طلاق مع نظرية اللبننة. ذاك أن التنظيم يملك مشروعاً مسرحه الأساسي خارج الدولة اللبنانية ومؤسساتها، ومبني على تهميشها لمصلحة فصائل مسلحة تتغذى على ضعفها. وهذا واضح في السماح لحركة حماس بدور مسلح أكبر على الأراضي اللبنانية فيما كانت الدولة تترنح بمؤسساتها واقتصادها وسكانها على وقع الأزمة المالية. رأى التنظيم في ضعف الدولة وأزمتها، فرصة سانحة لتوسيع دائرة استخدام لبنان كساحة ضمن التحالف الإقليمي، بدل الالتفات لأزمات الداخل والتركيز على معالجتها. ومن بوابة حلف «وحدة الساحات»، دخل حزب الله الحرب ضد إسرائيل بعد يوم على عملية «طوفان الأقصى» لحركة حماس في قطاع غزة.

الحرب الأخيرة أظهرت أيضاً عاملاً آخر من الضرورة أخذه في الحسبان في نقاش اللبننة: المشاركة الإيرانية المباشرة في إدارة تنظيم حزب الله. بعد الضربة الإسرائيلية على السفارة الإيرانية في دمشق، أقر التنظيم بأن الجنرال محمد رضا زاهدي كان عضواً في مجلس شورى الحزب، وهو الأعلى في سُلّم القيادة. زاهدي كان حاضراً في جميع القرارات والنقاشات التنظيمية الرئيسية. وهذا الدور كان خفياً في التنظيم حتى الاغتيال، إذ كان الاعتقاد السائد بأن الشورى لا يضم سوى لبنانيين. مع انطلاق الحرب الإسرائيلية المركزة على الحزب في أيلول (سبتمبر) العام الماضي، كشفت الاغتيالات الكبرى وجود قيادات في الحرس الثوري الإيراني في غرف العمليات، وتحديداً مع مقتل الجنرال عباس نيلفروشان، نائب قائد قوة القدس في الحرس الثوري مع اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله[85]. حتى إن نجاة السفير الإيراني في بيروت مجتبى أماني من تفجيرات أجهزة التواصل الخاصة بالتنظيم العام الماضي، مؤشر الى دور للسفارة نفسها ضمن هيكلية حزب الله[86].

نصر الله الناطق باللغة الفارسية كان قريباً من القيادة الإيرانية المتمثلة بالمرشد الأعلى علي خامنئي، بل وحتى هناك صور تجمعهما على الجبهة العراقية-الإيرانية. وبحسب ما نُشر في مذكرات الجنرال حسين همداني، كان نصر الله طرفاً مؤثراً في اتخاذ القرارات على مستوى القيادة في إيران، ولعب دوراً في تغليب رأيه بالتدخل لمصلحة نظام الرئيس بشار الأسد[87]. رغم هذه المكانة الشخصية، يُؤشر الدور المباشر للقيادات الإيرانية في قيادة التنظيم وغرف عملياته، الى أن الهامش اللبناني في القرار كان أضيق مما كان يُعتقد حتى في ظل وجود الأمين العام السابق حسن نصر الله.

مع اغتياله وقادة الصف الأول، وانتقال القيادة لنائب الأمين العام سابقاً نعيم قاسم، من المتوقع ارتفاع منسوب الاشراف الإيراني المباشر على قرار التنظيم. وهذا ما يتردد مع تقارير إعلامية عن تولي نائب قائد قوة القدس في الحرس الثوري الجنرال محمد فلاح رضا زادة، مهمة الاشراف على الحزب بعد اغتيال أمينه العام السابق حسن نصر الله[88]. كان رضا زادة، وفقاً للتقارير الإعلامية عينها، قد نجا من عملية اغتيال القائد العسكري في حزب الله إبراهيم عقيل في بدايات الحرب. بغض النظر عن صحة هذه التقارير من عدمها، بالإمكان رسم دائرة حول دور متقدم لقوة «القدس» في العمل التنظيمي للحزب وقراراته على مستوى القيادة، أكان داخل مجلس الشورى

85- عبد الوهاب الجندي. "وسائل إعلام إيرانية تعلن اغتيال قائد في الحرس الثوري بغارات على بيروت." نُشر في 28 أيلول/سبتمبر 2024. https://tinyurl.com/yyrd8mky.

86- "كشف فحوى 'رسالة ذات صفارة' سبقت انفجار الجهاز. سفير إيران في لبنان يروي تفاصيل إصابته بعملية 'البيجر'." سي إن إن بالعربية، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/11/13/iran-amb-lebanon-tells-how-got-injured-pagers-explosions.

87- رسائل الأسماك، ما تقوله مذكرات الجنرال همداني: الوصاية الإيرانية على سورية، فاطمة الصمادي، مجلة سياسات عربية، العدد 22، أيلول 2016م، ص 1-140

88- «تعيين مسؤول إيراني نجا من اغتيال عقيل مشرفاً عسكرياً على حزب الله." جنوبية، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024. https://ti-nyurl.com/5cnkmtz7.

المُؤلف من سبعة أعضاء ويضطلع بالقرارات الكبرى، أو في غرف عملياته العسكرية. الدور الإيراني المباشر في إدارة التنظيم، عامل رئيسي في نفي احتمال اللبننة أو التحول الى مشروع محلي، سيما أن الاشراف ليس رمزياً، بل يتمثل في مستويات تنظيمية عدة داخل الحزب.

اللبننة في التمثيل السياسي الشيعي

يفتح اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، الباب للبننة من صنف آخر، ليس في التنظيم ذاته، بل في الوعاء السياسي له المُتمثل في التحالف مع حركة أمل، المعروف اعلامياً وسياسياً بإسم «الثنائي الشيعي». ذلك أن حزب الله بنى نفوذه اللبناني على أسس ائتلافات سياسية كانت أولويتها توزيع الحقائب والمكاسب على الحلفاء في الحكومة والدولة على حد سواء. كانت تحصل هذه المقايضة على أساس أن للتنظيم مهمة فوق السياسة، وتتجاوز المصالح الضيقة والحسابات الطائفية المحلية، وأن الأولوية الحصول على توافق حول شرعية حمل السلاح والدفاع عنه. ودعم هذا الحق بحمل السلاح، وما يأتي معه من قرارات كمثل التدخل في صراعات خارجية لها تبعات على السياسة اللبنانية المحلية.

على هذا الأساس، وضع حزب الله تحالفه مع التيار الوطني الحر عام 2006، إذ بات حصول الأخير على مكاسبه السياسية في حجم التمثيل المسيحي بالحكومات ونوعيته، أولوية تفوق أي حسابات أخرى للتنظيم. والأمر سيّان في تحالفات أخرى مثل تمثيل الكتلة النيابية السُنّية الموالية له وفيها نواب جماعة «الأحباش» وفيصل كرامي وحسن مراد وأسامة سعد، إذ أخّر حزب الله تشكيل الحكومة عام 2018 من أجل تمثيلهم[89]. كانت هذه الأولوية الائتلافية تضع التنظيم على صدام أحياناً مع حركة أمل[90] التي تملك حسابات طائفية محلية مثل غيرها من الأحزاب التقليدية في الفضاء السياسي اللبناني. ورغم أن العلاقة بين حزب الله وحليفه السابق التيار الوطني الحر شهدت فتوراً بعد تبني الأول النائب والوزير السابق سليمان فرنجية مرشحاً له في الانتخابات الرئاسية، إلا أن التنظيم لم يُبدل مقاربته السياسية بشكل كامل، بل واصل نهجه السابق حتى اندلاع الحرب بشكل واسع في أيلول (سبتمبر) الماضي.

لكن المشهد السياسي شهد تحولاً رئيسياً بالنسبة لتحالفات حزب الله غداة اتفاق وقف النار في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي، إذ فقد التنظيم حلفاءه خارج الطائفة الشيعية. نواب كانوا بمثابة أركان دائمين في تحالفات حزب الله منذ تأسيس قوى الثامن من آذار عام ٢٠٠٥، مثل فيصل كرامي وأسامة سعد وحسن مراد، علاوة على

89- "سُنة حزب الله.. عقبة جديدة أمام تشكيل حكومة لبنان." سي إن إن بالعربية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. https://tinyurl.com/4c838z2w.
90- كمال ذبيان. "التوتر الدائم بين حركة أمل والتيار الوطني الحر يُحرج حزب الله." صدى الوطن، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021. https://tinyurl.com/453kt24u.

التيار الوطني الحر وبعض المنشقين منه، سارعوا الى تبني الموقف الرسمي الداعي لحصر السلاح بيد الدولة، أكان بدافع مصلحي أو إقليمي بتشجيع من المملكة العربية السعودية.

الثنائي كإطار لـ «اللبننة»

في الداخل اللبناني، باتت الكتلة الوحيدة المتحالفة مع حزب الله بشكل وثيق، هي حركة أمل، أي أن التنظيم بات يتحرك ضمن الإطار الشيعي حصراً في عمله السياسي داخل البرلمان والحكومة. حقيقة أن التنظيم وحليفه يحتكران التمثيل الشيعي بأكمله في مجلس النواب اللبناني، يحول أولاً دون تمثيل الطائفة بوزراء خارج إرادة «الثنائي»، وثانياً رفض أي قرار ضد السلاح بحجة عدم ميثاقيته لاستثنائه واستهدافه طائفة بعينها.

ولكن يبقى السؤال هنا كيف يُوفّق حزب الله ويُصالح بين مصلحته أو المصلحة الإيرانية، من جهة، وبين المصلحة الشيعية اللبنانية، كما تُعرّفها حركة «أمل» حالياً، من جهة ثانية. وهذه الحساسية بين المنطلقين في السياسة، كانت واضحة في موقف حركة أمل أو موافقتها الضمنية على خطة المبعوث الأميركي توم برّاك، وما تضمنته من إطار لخطوات متبادلة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، لجهة تحقيق الانسحاب الكامل وتحرير الأسرى ووقف الاعتداءات والسماح بإعادة الاعمار مقابل حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية. بيد أن حركة أمل أكثر استعداداً للقبول بتنازلات من أجل إعادة الاعمار والانسحاب الإسرائيلي، وهذا كان واضحاً حتى تبين أن الجانب الإسرائيلي يرفض الموافقة على البنود التي تخصه في ورقة برّاك. حركة أمل كانت قوة دفع لـ«الثنائي» نفسه باتجاه انتخاب الرئيس الحالي جوزيف عون واختيار الحكومة الحالية، ومن ثم المواقفة مبدئياً على حصر سلاح حزب الله في يد الدولة. ولكن الحركة تمايزت في موقفها الاعتراضي عبر حصر الخلاف بالانسحاب الاسرائيلي وبالتوقيت أو المهلة الزمنية، وقدمت خطاباً مختلفاً في مواجهة الحكومة[91]. وهذه «لبننة» تحت عنوان المصلحة الطائفية في نظام سياسي تشاركي مبني على الحفاظ على نفوذ مكوناتهم ومصالح ممثليهم.

إلا أن هذا الخلاف المضمر في المقاربة لا بد أن يظهر لاحقاً في محطات أخرى، أكان للتفاوض على الانسحاب الإسرائيلي من النقاط التي يحتلها ولوقف اعتداءاته المتكررة على لبنان ومحاولاته لمنع عملية إعادة الاعمار، أو لناحية المقايضة بملف السلاح في التوازنات الداخلية.

وهذا الاختلاف ليس نقطة الهشاشة الوحيدة في الإطار السياسي الحالي لحزب الله، بل قد تظهر نقاط اختلاف أخرى في ظل مخاض التحول المرتقب في قيادات التنظيمين. ذاك أن تنظيم حزب الله يخوض حالياً معركة تشكيل

91- وسيم سيف الدين. "لبنان.. 'حركة أمل' تدعو الحكومة 'لتصحيح' موقفها بخصوص حصر السلاح." وكالة الأناضول، 6 آب/أغسطس 2025. https://tinyurl.com/25mhvxj2.

قيادته وأسسها غداة مقتل قائده التاريخي حسن نصر الله، إذ أن شكوكاً تعتري أداء الأمين العام الحالي نعيم قاسم وقدرته على استقطاب أنصاره بخطابه وأسلوبه، ولا بد أن ينعكس ذلك في إدارة إيرانية أكبر للتنظيم الذي تُموله طهران.

وحركة أمل نفسها ليست بعيدة عن هذا الاستحقاق مع اقتراب رئيسها نبيه بري من عامه الـ88 مطلع العام المقبل، وسط تقارير عن استعداده لحسم معركة خلافته قبل الانتخابات النيابية المقبلة. هذه العملية الانتقالية في قيادة التنظيم الشريك لحركة أمل، حساسة لحزب الله. كان الأخير يُعوّل على قيادة نصر الله وشعبيته في احتواء مرحلة ما بعد نبيه بري في حركة أمل، لكن في ظل الغياب، يفتقد حزب الله القدرة على تحديد المسار السياسي لهذا التحالف مستقبلاً.

ولهذا الوضع صلة بتحدي آخر يُواجهه التنظيم، وهو احتمال تشظي القاعدة في أعقاب نهاية الحرب الحالية، والتهديد الوجودي المرافق لها، والذي يتطلب تماسكاً داخلياً. في حال نهاية الحرب، سيكون على التنظيم إيجاد أسباب موجبة لتوحيد الصف الشيعي اللبناني خلف مشروعه، إما من خلال اجتراح الأزمات مع السلطة المركزية، أو اكمال مشروع المقاومة ضد إسرائيل بأشكال مختلفة، أو التدخل مجدداً في النزاع السوري. يتطلب هذا المشروع كذلك انفاقاً مؤسساتياً واسعاً في مناطق نفوذ الحزب، سيعتمد بشكل كبير على استراتيجية إيران وقدرتها على ذلك. لكن الحزب سيخوض معركة الحفاظ على احتكار التمثيل الشيعي، بقيادة أضعف، وتحالفات مفككة، وبتصميم إقليمي أكبر على الخرق في انتخابات المجلس النيابي المقبل.

خاتمة

الحرب الإسرائيلية الأخيرة على حزب الله، خلّفت واقعاً سياسياً جديداً للتنظيم، وحصرته بتحالف شيعي مع حركة أمل، بات اليوم يلجأ للدفاع عن الطائفة وحقوقها كعنوان أساسي في الحراك السياسي ضد محاولات الحكومة اللبنانية حصر السلاح بيد الدولة، بدعم أميركي واقليمي. لكن هذا التحالف الشيعي لا يشي باستقرار دائم. كشفت الحرب والاغتيالات المرافقة لها في صفوف قيادة الحزب، عن دور إيراني مباشر في قيادة التنظيم، أكان على مستوى التمثيل في مجلس شورى الحزب، أو في غرف العمليات والقيادة العسكرية المباشرة. وهذا الدور المباشر يجعل حلف «الثنائي» عبئاً مستقبلياً على إيران كونه يمزج بين المصالح الشيعية اللبنانية الرافضة لاستئناف الحرب والعنف، من جهة، وتلك الإيرانية التي قد ترى مصلحة مستقبلية فيها، من جهة ثانية. كما أن خسائر حزب الله في قيادته المتمثلة بنصر الله، وفي إرثه المعنوي بعد تفجيرات البايجر وعجزه عن إعادة الاعمار وفرض إسرائيل قاعدة «حرية الحركة»، أضعفته في موازاة أمل التي بات لديها قدرة أكبر على تحديد مسار الثنائي في السياسة. وبالتالي قد تكون هناك مصلحة إيرانية في تحييد هذا التحالف، وإيجاد مزيد من التمايز بين حزب الله

وأمل بالمرحلة المقبلة. يبقى أن التنظيم دخل في مسار لا يُنبئ بالتعافي، بل بانحدار في السياسة، في موازاة تراجعه الميداني والمعنوي في ساحة القتال.

حزب الله والأسئلة القَلِقة

بشار اللقيس

للبنان عقدان اجتماعيان رسميان، تمثل الأول بنص دستور الاستقلال سنة 1943، أما الثاني فتمثل بنص اتفاق الطائف عام 1989. أما واقعاً، فللبنان أربعة عقود اجتماعية، الأول عام 1943، والثاني عام 1969 (مع توقيع اتفاقية القاهرة).[92] أما الثالث فعام 1991 مع توقيع اتفاق الطائف، والأخير عام 2008 مع توقيع اتفاقية الدوحة. في كل من هذه العقود كانت المسألة تعبيراً عن الحد المتوازن بين بعدي الداخل والخارج. وفي كل من هذه العقود، كانت العلاقات الطائفية الترجمة المباشرة لهذه التوازنات.

ومع ذلك، يُدرك كلنا أن آخر صيَغ العقد الاجتماعي في لبنان كانت قد تحللت منذ عام 2017 بأقل تقدير (أي منذ اختطاف السعودية لرئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري، ودخول سنة لبنان ما يمكن أن نسميه بمرحلة الاحباط السني أسوة بالمسيحيين فترة التسعينيات). وأكثر، كلنا يعلم أنه ومنذ خروج الجيش السوري من لبنان عام 2005، لا يزال لبنان يعاني من تفسخ في موازين عقده الاجتماعي لم ترتق خيوطه حتى مع اتفاق الدوحة. اليوم، وبعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، تمضي الدولة اللبنانية ومعها المجتمع اللبناني دون عقد اجتماعي بين فواعل المشهد السياسي الداخلي ومكوناته.

لناحية حزب الله، يُدرك الحزب المسألة جيداً، ويعي أن «ريعية الوضع» التي حظي بها إقليمياً، منذ نشأته، لم تعد موجودة اليوم. فسوريا لم تعد رافعة له، ومحور المقاومة انكفأ حتى حين. إيران تعيد صياغة أمنها القومي وفق رؤى وتصورات جديدة. فيما «إسرائيل» تتوثب في لبنان والإقليم لفرض شروطها ومنطقها. فيما يطالب جزء من اللبنانيين الحزب بتسليم سلاحه. تحديات تفرض على الحزب منطقاً مختلفاً من الاستجابة.

حزب الله كجماعة هوياتية مركبة

لن نتمكن من تقدير موقف حزب الله، وكيفية استجابته للتحديات الداهمة ما لم نفهم طبيعة الحزب وبناه الاجتماعية من ناحية، وتوازنات الإقليم والسياسات الكبرى الحاكمة دولياً من ناحية أخرى. فالحزب نشأ كتحد طبيعي للاحتلال الإسرائيلي بعد خروج منظمة التحرير من لبنان. والحزب نما أيضاً كجماعة إيمانية مع ما تحمله

92- قلة هي الدراسات التي تتناول اتفاقية القاهرة 1969، في سياق الأزمة الداخلية اللبنانية، وصعود السنية السياسية (من خلال الهيئة الوطنية) منذ عام 1966، للمطالبة بتعديل الدستور ومنح صلاحيات سياسية أكبر لموقع رئاسة الحكومة، وهو ما سرى فعلياً مع قدوم منظمة التحرير إلى لبنان عام 69. للاطلاع أكثر: فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة اللبنانية: 1967 – 1976، (دار النهار، بيروت، 2002).

هذه الفكرة من بنية هوياتية مركبة.[93] فمن جهة، هو حزب مقاوم تشغله مسألة المقاومة والمواجهة مع الاحتلال، وهو بهذا المنظار يتطلع إلى نفسه كأحد ورثاء الخطاب التحرري العالم ثالثي، ومن جهة أخرى هو حزب إسلامي شيعي تشغله المسألة الدينية بنحو كبير. ولعل هاتين المسألتين تحضران في خطاب حزب الله وسلوكه بما يربك قارئي الحزب ودارسيه. فمن أي منظار نتطلع لحزب الله؟

بالمعطى الإقليمي والدولي، يمكننا قراءة حزب الله كـ«قلعة نفوذ إيراني متقدم» عند الحافة الشرقية لحوض المتوسط. فإيران التي بنت سياسات أمنها القومي منذ أواخر الثمانينيات على أساس الدفاع المتقدم والإشغال عن بعد، تتطلع إلى حزب الله باعتباره عنواناً للمواجهة والدفاع عن النظام السياسي لطهران. عليه، يمكن قراءة حزب الله ودوره كمؤشر على طبيعة العلاقة بين إيران والغرب، وكمعطى غير مباشر لوجهة إيران ومستقبلها السياسي.

من أي زاوية نطل على حزب الله؟

تحتاج القراءة الاستشرافية لمستقبل حزب الله وسلوكه، تحديد منهج القراءة وزاوية النظر التي نطل من خلالها على واقع منطقتنا. كما ولقراءة سلوك كل الفواعل السياسية والسياقات المنتجة لوضعنا الراهن. فحزب الله، كغيره من القوى والفواعل السياسية يخضع في سلوكه وأدائه لمنطق التحدي والاستجابة. مثلاً، في الثمانينيات خاض حزب الله مواجهات عدة ضد الجيش السوري جنباً إلى جنب مع حركة التوحيد في شمال لبنان، حتى أنه أقدم على اختطاف أربعة دبلوماسيين سوفييت أواخر أيلول 1985، نصرة لمسلمي طرابلس آنذاك.[94] عام 1992، خرج مجموعة من قيادات حزب الله العسكرية إلى البوسنة والهرسك نصرة لمسلمي البوسنة هناك أيضاً. استجابة الحزب اختلفت بشكل كبير بعد عام 2011 وخلال الأزمة السورية، فلقد وقف الحزب على الدفة الأخرى من غالبية حركات الإسلام السياسي. مرة جديدة أجد نفسي مضطراً لاسترجاع المواقف، لا بنيّة التبرير ولا تحميل المسؤوليات، بل للوقوف عند تعقيدات المشهد، وتجنباً للسقوط بفخ القراءة الأحادية. فحزب الله نفسه الذي اتخذ موقفاً مناوئاً للثورة السورية، كان المساند الأكبر لغزة، وكلفه الأمر خيرة رجاله وقادته، بمن فيهم أمينه العام.

الحقيقة، أن ما بين عام 1992 و2011 و2025 ثمة الكثير من التحولات على مستوى إيران، حزب الله، والعالم الإسلامي نفسه. فالحزب الذي ابتدأ إسلامياً بالمعنى العام للكلمة، صار مع الوقت رهين إكراهات الواقع وتحولاته. ومع ذلك، ظل الحزب يعمل من خارج أنساق الفهم الأحادية. الأمر يعود بدرجة كبيرة لطبيعة هويته المركبة كما ذكرنا سالفاً، ولطبيعة الأزمات المركبة التي تنتج واقعنا السياسي كذلك.

93- يُنقل عن مصادر كثيرة أن تعريف الحزب كحركة إيمانية – جهادية، هو التعريف الذي كان السيد علي الخامنئي قد أعطاه للحزب خلال لقائه بقيادات الحزب العسكرية والسياسية خلال زيارتهم له بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000.
94- راجع: ظلال مغنية من بيروت إلى بغداد، صحيفة الخندق، شباط 2021، https://:shorturl.at/5QsMN

في المسألة الشيعية

مرة جديدة، أجد نفسي مضطراً للرجوع قليلاً إلى التاريخ القريب. ومع علمي بحرص منظمي هذا الملتقى على ضرورة اجتناب المكرورات التاريخية أو الأيديولوجية، إلا أن استعادة للتاريخ القريب أجدها أكثر من ضرورية اليوم لفهم واقع الحال ومآلاته. ثمة تجارب ثلاث عبرت عن الحدود القصوى للخيال السياسي للشيعي في منطقتنا العربية حديثاً. تمثلت التجربة الأولى بالعمل السياسي للسيد موسى الصدر. أما التجربة الثانية فيمكن اختصارها بنهج وتطلعات السيد محمد باقر الصدر، وإن لم تتبلور بشكل ناضج وكامل ونهائي، حتى من قبل أكثر الأحزاب التصاقاً بالسيد الشهيد؛ وأعني بالدقة حزب الدعوة. أما التجربة الثالثة فتكمن في تجربة السيد محسن الأمين. فبينما عمل السيد موسى الصدر على حفظ الجماعة الشيعية وتمكينها في الدولة، وفق منظور تصالحي مع الدولة والنظام العالمي، كان السيد محمد باقر الصدر مصراً على ضرورة أن يتصدر الشيعة سنان الحركة الإسلامية في منطقتنا، وأن يعملوا كرأس حربة للمشروع الإسلامي، وأن يكونوا في طليعة القوى المدافعة عن فلسطين والشعب الفلسطيني. برأيي يمثل الرجلان نهجان يختصران جدل العقل العملي والعقل النظري في البيئة الشيعية، أو زواج الأخلاق والعمل. أما التجربة الثالثة، فكانت أكثر تأنيساً وأقل تسييساً، وتتمثل في تجربة السيد محسن الأمين في سوريا، والتي أولت المسألة الاجتماعية الأولوية على كل ما عداها.

تحضر مثل هذه التجارب في التاريخ الشيعي القريب والبعيد. بإمكاننا اعتبار كل منها تمثلاً لـ«تأويل ما» لمدونة النص الشيعي التاريخي، وبإمكاننا اعتبارها ثلاثتها بمثابة الإطار العام الحاكم على الخيال الشيعي السياسي المعاصر. على ذلك يمكن قراءة المواقف المختلفة في البيئة الشيعية عشية استقلال لبنان واختلاف رأي كل من الشيخ أحمد عارف الزين، والشيخ حسن رضا، والسيد عبد الحسين شرف الدين، من قبل. وعلى ذلك يمكن توقع كل ممكنات مستقبل الشيعة وحضورهم السياسي في منطقتنا، وكذلك طبيعة استجابة حزب الله للتحديات الداهمة عليه.

في أي طريق سيمضي حزب الله؟

نحن نسأل هذا السؤال انطلاقاً من منظورنا لحزب الله كجماعة إيمانية شيعية (وهذه تمثل إحدى جنبات الهوية لدى حزب الله ليس إلا). وستعتمد إجابتنا على هذا السؤال مقداراً من استشراف، أو التماس، طبيعة العلاقات «البين طائفية» في منطقتنا مستقبلاً. فسؤال حزب الله – الشيعي – عن وجهته، يستدعي سؤالاً آخر عن وجهة الفواعل السياسية غير الشيعية كذلك. ما هي وجهة الفواعل السياسية السنية في القادم من الأيام؟ فعندما نتحدث عن وصول هيئة التحرير في سوريا إلى الحكم، وعن «سوريا السنية»، ما الذي نقصده أو نرجوه بهذا الأمر. أي سنية سياسية تتطلع إليها هيئة التحرير؟ ما طبيعة المقاربة السياسية التي تتطلع إليها الهيئة في التعاطي مع

الطوائف المختلفة؟ ثم، وهذا هو الأهم، أين ستتموضع الهيئة في دائرة الصورة الكبرى في منطقتنا؟ وعند هذه النقطة بالتحديد أرى لزاماً عليّ التعريج على البعد الثاني من مقاربتي لحزب الله ومستقبله.

حزب الله، من منظور خطاب التحرر العالم ثالثي

لم تشهد منطقتنا انعطافة بنيوية بعيد حرب طوفان الأقصى، بقدر ما كشفت الأحداث حقيقة علاقات الهيمنة والضغط التي تتعرض لها منطقتنا بوجهها الأتم. حقيقة الأمر، تتعرض منطقتنا منذ نحو قرنين لضغوط سياسية وعسكرية مهولة، حتى يمكن لأحدنا القول، إن كل النزاعات المتفجرة في منطقتنا في القرن الأخير، إنما هي نزاعات على هوامش النص الأصلي المتمثل بالهيمنة الغربية على المنطقة. الخلافات الطائفية، القطرية، وحتى الحزبية، كلها في عمقها، نتاجات لموازين الهيمنة الأكبر، وهو ما ينبغي على كل منا إدراكه.

ومنذ السابع من تشرين 2023، تخوض هذه المنطقة مواجهة مفتوحة مع الغرب، بلغة مباشرة وواضحة تخطها الطائرات «الأميركية - الإسرائيلية» بدمائنا. بإمكاننا تصنيف السابع من أكتوبر باعتباره حدثاً مؤسساً - لا مفصلياً فحسب -، إذ سيؤسس هذا الحدث لواقع سيرخي بثقله على ممكنات المنطقة لعقود. وللمرة الأولى، نجد أنفسنا أمام سؤال التحرر من الهيمنة والتحرير كسؤال داهم يقتحم كل مفردات معجمنا السياسي. إذ تقول «إسرائيل» لنا جميعاً، أن لا تنمية ولا تحرير «ولا إطعام من جوع ولا أمان من الخوف» دون التسليم بسيادتها على العالم العربي بأسره، ومعه تركيا وإيران وباكستان.

لا أجد ها هنا ضيراً من استعارات ماركسية بعض الشيء لفهم واقع حال النظام العالمي وما يجري في منطقتنا على وجه التحديد. إن انفلات عقال القوة الإسرائيلية جاء في جانب منه كنتاج لمخاوف الرأسمالية العالمية (التي تديرها الولايات المتحدة) من تقلص ربحيتها في العقد الأخير. رفع الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية، ورهاب الخلل في الميزان التجاري العالمي بين الولايات المتحدة ومنافسيها، يدفع أميركا للذهاب بعيداً في دعمها «إسرائيل» لاعتصار فائض قيمة العمل في منطقتنا. «الخوة» التي فرضها ترامب على دول الخليج في زيارته الأخيرة لهم، هي الحقيقة الوحيدة المائلة على تعاطي الولايات المتحدة مع واقع منطقتنا ومستقبلها اليوم. والسؤال الرئيس الذي ينبغي أن يواجهه الجميع: كيف السبيل للتعاطي مع كل هذا البطش والجبروت الغربي المنفلت؟

يشكل هذا السؤال مدخلاً مهماً لتشخيص الحال والمآل الذي يتهددنا جميعاً. فإما أن نتفاهم فيما بيننا لننظم الأمر فيما نختلف فيه، أو سنذهب كلنا في مدارج الريح. يشبه واقع حالنا اليوم ما يُصطلح عليه في نظريات المساومة بمعضلة السجينين في نظرية الألعاب. وقد يكون من حسن السجينين، محاولة التعاون ما يفيدهما، أو

أقله يدرأ عنهما أسوأ الخسائر.

إن انفلات اليد الإسرائيلية في بر الشام (في لبنان، ثم في سوريا، والعراق مستقبلاً) يفرض على الفرقاء جميعاً، مهما تباينت وجهات نظرهم ومهما اتسعت خلافاتهم، التطلع نحو تفاهم ينقذ بلاد الشام من أن تقع تحت سوط «إسرائيل» المسلط على رقابهم جميعاً. ومع علمي بحجم الخلافات بين الخصوم المتحاربين في منطقتنا، واختلافاتهم الأيديولوجية والطائفية والسياسية، فإن تفاهماً فيما بينهم لا شك أنه المخرج الوحيد الذي يمكن أن يجنبهم مصير الالتحاق بمن مضى من جماعات وأحزاب فشلت في الاستجابة للتحدي الخارجي.

في الإجابة عن الأسئلة المطروحة

أعي جيداً أن كل ما تقدم فيه الكثير من الخروج عن الأسئلة المطروحة في الورقة المفاهيمية للمؤتمر، وأعي كذلك أن في الكثير مما تقدم ضرورة لا بد من التعريج عليها عند محاولتنا الإجابة على أي من تلك الأسئلة. فحزب الله، يحمل في بناه كل ممكنات الخيال السياسي للشيعة معاصرة، فهو قادر على أن يتموضع في كيانية لبنان، باعتباره وطناً نهائياً (وهو ما أقره الحزب في وثيقته السياسية عام 2009)، وهو قادر على أن يتموضع كرأس حربة المشروع الإسلامي المقاتل من أجل فلسطين في المنطقة. يعتمد الأمر على النحو الذي ستتعاطى به القوى المختلفة في المنطقة مع حزب الله. دعونا قليلاً ها هنا من المبالغة الإعلامية بالحديث عن افتقاد حزب الله لكادره القيادي (قد يكون في هذا الكلام مصلحة مرحلية لإسرائيل وللحزب للظهور بهذه الصورة، ولكل منهما حساباته). الأكيد أن حزب الله ليس حزباً منبتّ الصلة مع بيئته ومجتمعه. وحزب الله كبنية تجاوز منذ أواسط التسعينيات فكرة الحزب؛ هو أقرب للبيئة المجتمعية المتعاقدة على جملة من القضايا والمسؤوليات. حزب الله في عمقه شريحة من المجتمع اللبناني المتشاركة معانٍ محددة للحياة، والدين، والوطن. وبذا، لن يكون الحزب في يوم من الأيام أمام معضلة القيادة أو القوة. السؤال الذي يداهم حزب الله على الدوام هو سؤال المشروع والوجهة. في أي وجهة سيمضي حزب الله؟ هذا يعتمد على الواقع الذي ستمضي إليه منطقتنا بكل فواعلها. والأكيد أن حكاية حزب الله في عمقها؛ حكاية التحدي والاستجابة. والاستجابة من داخل المدونة الشيعية متعددة، هذا يعتمد على ما ستكون منقطتنا عليه. وعلى ما ستكون دولتنا اللبنانية عليه،[95] وعلى ما ستكون موازين القوى الإقليمية عليه، ومقادير تفاهمها في المرحلة القادمة.

95- إن حديثاً عن تفكيك البنية العسكرية لحزب الله (مع ما يعنيه ذلك من إخلال بثقل مكوّن سياسي أساسي في لبنان) دون إعادة السؤال حول طبيعة الدولة اللبنانية، وعقدها الاجتماعي التأسيسي، لن يعدو أن يكون مغامرة، وخطاباً يضمر أكثر مما يُظهر. ولعل في كلام ليندسي غراهام في تل أبيب (في 28 آب 2025) ما يجلي المسألة بوضوح، إذ تناول سحب سلاح حزب الله باعتباره مطلباً إسرائيلياً، وانتصاراً إسرائيلياً إذا ما تحقق.

الفصـل الرابع
محور الممانعة بين الانحسار والقدرة على التكيف: العراق واليمن

مستقبل الحشد الشعبي في العراق في ضوء التحولات الإقليمية الجديدة

د. فراس إلياس

في ضوء التحولات الإقليمية الجديدة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023، وما تبعها من تداعيات استراتيجية كبيرة طالت المشروع الإقليمي الإيراني في غزة ولبنان وسوريا، يظل التساؤل الأهم حول مستقبل دور وتأثير (محور المقاومة) الذي تقوده إيران في المنطقة، هو ذلك الذي يتعلق بمستقبل حلفاء إيران في العراق، والحديث هنا عن الحشد الشعبي، وتحديداً الفصائل المسلحة الموالية لإيران، على مستوى وضعها الداخلي ودورها الإقليمي في المرحلة المقبلة.

إن المتتبع لطبيعة تعاطي الفصائل المسلحة الموالية لإيران، والتي يندرج جزء كبير منها ضمن مظلة الحشد الشعبي مع حرب (الاثني عشر يوماً) بين إيران وإسرائيل، يجد بأنها مارست عملية إعادة التموضع في هذه الحرب، عبر تقنين دورها عسكرياً، رغم دعمها سياسياً وإعلامياً، وكان ذلك وفق رؤية إيرانية مفادها تأمين ساحات المقاومة بعد ما لحقها من استنزاف عسكري واسع وتحديداً في العراق، انطلاقا من حرص إيران على تأمين الساحة العراقية، وإبعاد حلفائها عن الانخراط في هذه الحرب، بل والسعي إلى جعل الفصائل المسلحة الموالية لها بوضع يتيح لها إعادة تشكيل نفسها في المرحلة المقبلة، سياسياً وأمنياً، بسبب خشية إيران من فقدان تأثيرها في الساحة العراقية، وإعطائها أولوية لتأمين دور حلفائها في المرحلة المقبلة.

عراقياً تطرح اليوم العديد من السيناريوهات المستقبلية حول مستقبل الحشد الشعبي، ورغم إن كل من هذه السيناريوهات يجد أرضية صالحة للتطبيق، لكن تبقى هناك متغيرات مهمة ستلعب دوراً مهماً في ترجيح إحداها على الأخرى، والحديث هنا عن دور المرجعية الدينية في النجف، ومآلات الصراع الإيراني الإسرائيلي، والانتخابات البرلمانية المقبلة، ومستقبل المحادثات النووية بين إيران والولايات المتحدة، فضلاً عن طبيعة التصور الإيراني للنهج الاستراتيجي المستقبلي لـ(محور المقاومة)، والتي ستساهم جميعها بشكل كبير جداً برسم الملامح النهائية للحشد الشعبي في العراق.

الحشد الشعبي: النشأة والأدوار السياسية

شكل بروز الحشد الشعبي في العراق في يونيو 2014، أحد أبرز التحولات الأمنية في تاريخ العراق المعاصر، ورغم إن تشكيل هذه القوة جاء لمواجهة التهديدات المتصاعدة لتنظيم (داعش) بعد سيطرته على عدة مدن عراقية، إلاّ

إنه في مرحلة ما بعد نهاية الحرب على التنظيم، طرأت تحولات كبرى على دور ووظيفة الحشد الشعبي في العراق، خصوصاً وإنه بدأ يطرح نفسه كقوة موازية للدولة العراقية بفعل ما بدء يمتلكه من مقدرات مالية وعسكرية وسياسية واجتماعية، كما بدء يطرح نفسه في سياقات إقليمية عابرة لحدود الدولة العراقية ضمن هيكلية (محور المقاومة الإيراني)، والأهم دخوله بعلاقة صفرية مع الولايات المتحدة في العراق، خصوصاً بعد اغتيال قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) وقائد قوات الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) في يناير 2020.

ورغم صعوده الكبير في العراق بعد الحرب على (داعش)، واجه الحشد الشعبي تحديات كبيرة للغاية في المراحل اللاحقة، منها تحديات بنيوية داخلية، تتعلق بالتنافس والصراع داخل منظومة ومؤسسة الحشد الشعبي، وفي العلاقة مع الحكومات العراقية المتعاقبة، ومنها تحديات إقليمية برزت ملامحها في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023، عندما دخلت كل من حركة حماس وإسرائيل في مواجهة عسكرية واسعة لا تزال مستمرة حتى الآن، وما رافقها من تداعيات شملت توسع خارطة الصراع الإقليمي لتشمل حزب الله اللبناني وما تلاها من تداعيات، إلى جانب سقوط نظام (بشار الأسد) في سوريا، واندلاع حرب (الاثني عشر يوماً) بين إيران وإسرائيل، وانكفاء إيران لمعالجة وضعها الداخلي والخارجي المرتبك، ليجد الحشد الشعبي نفسه اليوم في ظل حسابات ومعادلات استراتيجية مقعدة للغاية، تستهدف وجوده وسلاحه، خصوصاً مع تعرضه لضغوط داخلية وخارجية مستمرة تستهدف إعادة تشكيل دوره بعيداً عن الحسابات الإيرانية في المرحلة المقبلة.

وفي ضوء هذه التطورات، تناقش هذه الورقة فكرة أساسية، هي إن الحشد الشعبي في العراق يمر اليوم بتحولات مهمة على مستوى الهوية والدور، فضلاً عن صراعات داخلية، وضغوط خارجية، ما جعله أمام حسابات وسيناريوهات مستقبلية معقدة للغاية، وبالتالي فإن التساؤل المركزي الذي يطرح نفسه يتمحور حول: كيف سيتعامل الحشد الشعبي مع هذه التحولات، وماهي الصيغة الرئيسية التي ستفرض على الحشد الشعبي في المرحلة القادمة، وهل ستكون هذه الصيغة بقرار عراقي، أم مفروضة بضغوط خارجية؟ وماهي الكيفية التي سيتعامل بها الحشد الشعبي مع أي سيناريو مستقبلي سيجد نفسه فيه؟

الحشد الشعبي والعلاقة مع الدولة العراقية

العلاقة بين الحشد الشعبي والدولة العراقية علاقة مركّبة تتداخل فيها الأبعاد الدستورية والسياسية والأمنية والاجتماعية والإقليمية، ما يجعلها واحدة من أكثر الملفات حساسية في المشهد العراقي بعد 2014. تشكّل الحشد في

الأصل كقوة تعبئة شعبية استجابة لفتوى «الجهاد الكفائي» التي أصدرها المرجع علي السيستاني في يونيو 2014، في لحظة كانت الدولة تواجه فيها تهديداً كبيرا مع تمدد تنظيم داعش وسقوط مدن واسعة من البلاد. ومع مرور الوقت، تحوّل الحشد من قوة طوارئ عسكرية إلى فاعل مركزي في بنية الدولة العراقية.

على المستوى الدستوري والقانوني، جرى منح الحشد الشعبي غطاءً رسمياً عبر قانون رقم 40 لسنة 2016، الذي نص على اعتباره جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية، وتابعاً للقائد العام للقوات المسلحة. هذا الإطار القانوني منح الحشد شرعية واضحة، لكنه لم يحسم الجدل حول مدى اندماجه الحقيقي في مؤسسات الدولة. فالحشد ما زال يحتفظ بهياكل مالية وإدارية تمنحه استقلالية نسبية، ما يفتح باب النقاش حول ازدواجية السلاح والقرار داخل الدولة.

أما سياسياً، فقد تحوّل الحشد إلى لاعب مؤثر يتجاوز دوره العسكري، من خلال فصائله وأحزابه التي تشارك في الانتخابات والبرلمان والحكومة العراقية، وهو ما عزز نفوذ الحشد داخل مؤسسات الدولة. لكن هذا الحضور السياسي أثار في المقابل مخاوف من تسييس المؤسسة الأمنية، كذلك، فإنه على الصعيد الأمني والعسكري، يعد الحشد الشعبي قوة عسكرية كبيرة، تضم مئات الآلاف من المقاتلين، كما يعد جزءاً أساسياً من منظومة الدفاع العراقية، خاصة في مواجهة داعش وبقاياه. غير أنّ بعض فصائله ترتبط أيديولوجياً وعسكرياً بإيران، ما فتح باب المخاوف حول الولاءات المتعددة وإمكانية دمج هذه الفصائل في مؤسسات الدولة بصورة كاملة.

اقتصادياً واجتماعياً، توسّعت شبكات الحشد لتشمل أنشطة اقتصادية واستثمارات وشركات ومكاتب على منافذ حدودية، ما يوفر له مصادر تمويل إضافية خارج موازنة الدولة، لذلك ينظر للحشد الشعبي في المجتمع العراقي بشكل متفاوت، إذ ينظر جزء من المواطنين إلى الحشد بوصفه قوة ضامنة ضد عودة الإرهاب وحامية لمكتسبات ما بعد 2003، فيما يرى آخرون أنه يهدد مبدأ حصر السلاح بيد الدولة.

إقليمياً ودولياً، يتأثر موقع الحشد الشعبي بالتوازنات بين إيران والولايات المتحدة داخل العراق. فبعض فصائله يعد امتداداً لمحور إقليمي تقوده طهران، بحكم ارتباطها بالمرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي)، وهو ما يضع الدولة العراقية في موقف حساس بين ضغوط أمريكية وغربية تدعو إلى حلّه أو تقليصه، وضغوط داخلية وإيرانية تسعى لتقويته، وبهذا يصبح الحشد جزءاً من معادلة الصراع الإقليمي على أرض العراق.

في المحصلة، يمكن القول بأن العلاقة بين الحشد الشعبي والدولة العراقية تتراوح بين التكامل والازدواجية؛ فهو من جهة قوة عسكرية شرّعها القانون وأثبتت فعاليتها ضد (داعش)، ومن جهة أخرى يمثل تحدياً لبناء دولة قوية ذات سيادة تحتكر السلاح، لذلك، مستقبل هذه العلاقة سيبقى مرهوناً بقدرة الدولة العراقية على تحقيق توازن بين دمج الحشد الشعبي في مؤسساتها، وبين الحد من استقلالية بعض فصائله المرتبطة بأجندات إقليمية.

إيران والحشد الشعبي والعراق ما بعد 2023

شهدت المنطقة بعد عام 2023 تراجعا ملموسا في النفوذ الإقليمي لإيران بعد سنوات من تمدد سياسي وعسكري في العراق وسوريا ولبنان واليمن، هذا التراجع جاء نتيجة عدة عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية داخل إيران وخارجها، وهو ما انعكس مباشرة على بنية "محور المقاومة" وعلى موقع الفصائل الموالية لطهران في العراق على وجه الخصوص.

فعلى المستوى الداخلي، واجهت إيران ضغوطاً اقتصادية كبيرة، تمثّلت في ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة الريال، أضيف إلى ذلك، موجة الاحتجاج التي شهدتها البلاد، والتي استنزفت موارد الدولة وأضعفت قدرتها على الاستمرار في دعم الحلفاء الخارجيين بالصورة التي اعتادت عليها. في المقابل، شهدت الجبهة الخارجية تصعيداً إسرائيلياً وأمريكياً واسع النطاق، استهدف مواقع الفصائل التابعة لإيران في العراق واليمن وسوريا، وكذلك استهدف خطوط التموين والطرق الحدودية مع العراق، وهو كانت قدرة إيران على الرد محدودة، لإدراكها أن أي مواجهة مباشرة مع واشنطن أو تل أبيب قد تتحول إلى صراع مفتوح يتجاوز قدرة طهران على احتماله. بالتزامن مع هذا، بدت القوة الدبلوماسية الإيرانية في حالة انحسار، مع تحرك عدد من الدول العربية (السعودية، الإمارات، مصر، الأردن) وإظهارها استعداداً للتقارب مع بغداد، على حساب النفوذ الإيراني، ومع الانفتاح العربي الجديد على إسرائيل (المتمثل في إبرام صفقات الغاز، والتعاون الأمني، مما قلص قدرة إيران على بناء محور إقليمي قوي.

انعكست هذه التطورات بقوة على حلفاء إيران. ففي سوريا، أدى سقوط نظام الأسد وصعود نظام جديد غير متصالح معها إلى خسارة إيران أهم مرتكزات نفوذها الإقليمي. وفي لبنان، يواجه حزب الله أزمة اقتصادية داخلية وشعبية، فضلاً عن محاولات نزع سلاحه وإعادة تشكيل دوره العسكري. أما في العراق، فقد قلص مواقف الحكومة العراقية والمرجعية الدينية في النجف نسبياً من نفوذ الفصائل الأكثر التصاقاً بإيران، ومن هيمنة هذه الفصائل على مؤسسات الدولة. وكان أثر تراجع إيران أكثر وضوحاً على الحشد الشعبي، مع تراجع الدعم المالي والعسكري، ما

دفع بعضها إلى الاعتماد أكثر على الموارد الداخلية العراقية، وهو ما جعل بعض هذه الفصائل أمام ضغوط حكومية لتقليص استقلالها. وفي المقابل، ازدادت مكانة الفصائل المرتبطة بالعتبات الدينية في النجف، مما يمنح الدولة فرصة لدمج الحشد الشعبي بشكل أكبر في الدولة وتحجيم الهيمنة الموالية لإيران.

ومع أن الدولة العراقية تبدو أمام فرصة لإعادة ضبط العلاقة مع الفصائل المسلحة، فإن الطريق ليس سهلاً. فالدولة تواجه صعوبة في إعادة فرض السيطرة على الفصائل الموالية لإيران والحد من نفوذها، وفي ذات الوقت تحاول أن تتجنب تفجير صراع إقليمي داخل الأراضي العراقية، وهذا التوازن الدقيق يفرض على الحكومة سياسات حذرة في إعادة هيكلة الحشد الشعبي. ومن جانبه، لم يعد الحشد الشعبي يمتلك القدرة نفسها على الانخراط في مشاريع إقليمية واسعة خارج العراق كما كان في السنوات السابقة. فالأولويات تحولت نحو الداخل، حيث بات التركيز على الأمن المحلي هو الأساس، مع تراجع الدور العسكري العابر للحدود نتيجة ضعف الإمكانات وتغير الحسابات الإقليمية.

وبالمحصلة، فإن تراجع النفوذ الإيراني الإقليمي بعد 2023 ناجم عن ضغوط اقتصادية، وتحديات داخلية، وتصعيد خارجي مع إسرائيل والولايات المتحدة، بالإضافة إلى تحولات عربية وإقليمية، وقد انعكس ذلك على العراق،

من خلال تحديات مستمرة أمام الدولة لإعادة السيطرة على الحشد وتقييد نفوذ إيران (جدول 1).

المتغير الإقليمي	أثره على الحشد الشعبي	انعكاسه على الدولة العر اقية
تصاعد الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي (غزة)	الفصائل رفعت شعار «نصرة غزة»، وزادت هجماتها على القواعد الأمريكية.	إحراج الحكومة أمام المجتمع الدولي، وتزايد الضغوط الغربية لضبط الفصائل.
تجدد المواجهة الإيرانية – الأمريكية	الفصائل أصبحت أداة رئيسية في «حرب الوكلاء.“	تعقيد العلاقة مع واشنطن، وتقييد قدرة بغداد على الموازنة بين الطرفين.
تعزيز محور المقاومة (إيران – حزب الله – الحوثيون)	الفصائل تعزز موقعها كجزء من هذا المحور، مع دعم سياسي وإعلامي.	تهديد لسياسة الحياد العراقية، وتآكل هوامش استقلال القرار العراقي.

توسع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر	الفصائل دعمت الحوثيين رمزياً وإعلامياً، وأظهرت استعدادها للانخراط.	ضغط اقتصادي على العراق بسبب المخاطر على الملاحة والتجارة الإقليمية.
دور حزب الله اللبناني	تنسيق عملياتي وإعلامي متزايد مع الفصائل.	زيادة الشبهات الغربية بأن العراق أصبح ممراً أو ساحة خلفية لحزب الله اللبناني.
الموقف الخليجي (حذر ودعوات للتهدئة)	الفصائل صعّدت خطابها ضد الخليج واتهمه بالتواطؤ.	إعاقة جهود بغداد لتعزيز شراكاتها الاقتصادية والسياسية مع الخليج.
الموقف التركي + خطاب ضد إسرائيل + تصعيد ضد حزب العمال الكردستاني	خطاب الفصائل بقي نقدياً لتركيا، لكنهم وظفوا موقف أنقرة ضد إسرائيل لتبرير «محور المقاومة".	ازدواجية في التعامل: تعاون اقتصادي – أمني مع أنقرة مقابل رفض الفصائل، ما يضع بغداد في مأزق.
الانقسام الداخلي العراقي) المرجعية في مقابل الولائية(	الفصائل اندمجت أكثر في المحور الإقليمي، بينما التزمت فصائل المرجعية بالداخل العراقي.	تفاقم الانقسام داخل الحشد الشعبي، ما يضعف قدرة الحكومة على توحيد المنظومة الأمنية.

جدول (1): مخطط توضيحي يتناول أبرز المتغيرات الإقليمية الجديدة التي انعكست على الحشد الشعبي والدولة العراقية بعد 2023

التحديات والسيناريوهات المستقبلية

إشكالية دمج الحشد الشعبي في مؤسسات الدولة العراقية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في المشهد الأمني والسياسي العراقي، لأنها تمس السيادة الوطنية، الشرعية القانونية، والاستقرار الداخلي، ويمكن تحليلها على عدة محاور:

على المحور القانوني، في أنها ترتبط بمنظومة قانونية تعترف بالحشد كجزء من القوات المسلحة وفق قانون الحشد الشعبي 2016، الذي ينص على أنه جزء من المنظومة الأمنية ويخضع للقائد العام للقوات المسلحة (رئيس الجمهورية)، غير أن التطبيق العملي للقانون يواجه سلسلة من التحديات؛ إذ حافظت فصائل عديدة، خصوصاً الموالية لإيران، على استقلالية إدارية ومالية واسعة، ويمتلك بعضها دعماً خارجياً وشبكات اقتصادية موازية، وهو ما يصعّب عملية الاندماج على أرض الواقع.

على المستوى السياسي، أصبح الحشد الشعبي قوة برلمانية مؤثرة عبر نواب وفصائل تمثل أحزاباً داخل مجلس النواب، ويعني دمجه الكامل فرض حصر السلاح بيد الدولة، وهو ما قد يقود إلى صراع مباشر مع القوى السياسية المرتبطة بالفصائل. كما أن الصراع بين الولائي والمرجعي يعرقل جهود الدمج؛ ففصائل العتبات تؤكد أن الدمج يجب أن يكون وطنياً بحتاً، بينما ترى الفصائل الموالية لإيران نفسها امتداداً مباشراً لها.

أما من الناحية الأمنية والعسكرية، فتبرز تحديات مرتبطة باختلاف مستويات التدريب والانضباط بين الفصائل، إضافة إلى وجود أسلحة متطورة (مثل الصواريخ والطائرات المسيّرة) خارج سيطرة الدولة. كما أن دمج آلاف المقاتلين داخل الجيش أو الشرطة يتطلب إعادة هيكلة واسعة وتوحيداً للقيادة، وهو أمر بالغ التعقيد سياسياً ولوجستياً.

ويمتد التعقيد إلى البعد الاقتصادي، حيث تدير بعض الفصائل شبكات اقتصادية مستقلة تشمل شركات ومكاتب وعمليات تهريب، خارج الموازنة العامة. ويمثل دمج الحشد الشعبي انتقال التمويل بالكامل إلى الدولة، وهو ما تواجهه الفصائل بمقاومة لأنها ترى في مواردها الاقتصادية أداة استقلال.

ويتداخل البعد المجتمعي والقبلي في هذه المعادلة؛ فالحشد يضم عناصر عشائرية ومحلية من المجتمعين السني والشيعي، إضافة إلى الأقليات (إيزيديين ومسيحيين). والدمج الكامل قد يؤدي إلى احتكاكات محلية إذا فُرضت قيود على زعماء محليين أو مناطقهم.

إقليمياً ودولياً، تستخدم إيران الفصائل الموالية لها كورقة ضغط في ملفات المنطقة، ما يجعل دمجها مسألة حساسة قد تثير توتراً مع بغداد وواشنطن على حد سواء. كما أن أي محاولة للسيطرة الصارمة على الفصائل تصطدم بمقاومة المحور الإقليمي، لا سيما في الملفات السورية فرض سيطرة صارمة يواجه مقاومة من المحور الإقليمي، خصوصاً في الملفات السورية والفلسطينية واللبنانية.
ضمن هذه المحاور المتشابكة، يمكن قراءة مستقبل الحشد الشعبي عبر مجموعة من السيناريوهات المحتملة، التي تتأثر بتطورات الداخل العراقي والتحولات الإقليمية:
1. الاندماج الرسمي المنضبط: في هذا السيناريو، يُدمج الحشد الشعبي بالكامل ضمن مؤسسات الدولة (الجيش والشرطة) تحت قيادة موحدة، مع دمج اقتصادي وفني للفصائل ضمن الموازنة العامة، بحيث تنتهي أي استقلالية مالية أو سياسية للفصائل. وهذا يحقق سيطرة كاملة للدولة على السلاح والعمليات وتعزيز الاستقرار الداخلي، مع تقليل النفوذ الإقليمي للفصائل الموالية لإيران، غير أن هذا المسار يحمل مخاطر تتعلق بمقاومة الفصائل الولائية والعشائرية، إضافة إلى ضغوط إيرانية للحد من استقلالية الدولة.
2. الاستمرار الجزئي مع الارتباط بالدولة: بمعنى أن يبقى الحشد الشعبي قوة شبه مستقلة، مع تحكم جزئي للدولة في القيادة والتسليح والموازنة، على أن تواصل بعض الفصائل الموالية لإيران العمل خارج الدولة، ولكن تحت رقابة رسمية محدودة. يوفر هذا السيناريو قدرة جزئية على ضبط العمليات، ويُبقي بعض النفوذ الإقليمي للفصائل. لكنه

لا يحل إشكالية ازدواجية الولاء، وقد يدفع الفصائل إلى التصعيد إذا شعرت بالتهديد.

3. التفكك أو الانقسام الداخلي: تنفجر الصراعات بين الفصائل الولائية والمرجعية والعشائرية، فتتجه نحو التفكك وتتحرك الفصائل بشكل مستقل، ما يؤدي إلى ضعف السيطرة الحكومية، وزيادة الانقسامات الأمنية والسياسية، ونتيجة لذلك يتعاظم نفوذ إيران عبر الفصائل الولائية، في مقابل تعاظم نفوذ المرجعية عبر العتبات. وتحمل هذه الحالة مخاطر عودة التوترات الطائفية وانعدام السيطرة على الأسلحة الثقيلة.

4. التحول إلى قوة إقليمية فعالة: وفي هذا السيناريو، يتوسع دور الحشد الولائي ليصبح قوة إقليمية ضمن «محور المقاومة»، ويتم استغلاله في العمليات الإقليمية خارج العراق (لبنان، اليمن). بما يعزز النفوذ الإيراني، ولكنه يزيد من المخاطر الأمنية داخل العراق، بسبب الاستهدافات الإسرائيلية والأمريكية. كما قد ينشأ صدام بين الحكومة العراقية والفصائل إذا تجاوز الدور الإقليمي حدود الدولة.

5. التحول إلى قوة محلية محدودة: بمعنى أن يقتصر دور الحشد على الدفاع المحلي وحماية المجتمع، مع تقليص الفصائل الموالية لإيران والسيطرة على الموارد، ويسهم ذلك في تقليل النفوذ الإقليمي وبناء توازن مجتمعي أدق، مع احتمال دمج تدريجي مستقبلاً. لكنه يقلل من القوة الرمزية للحشد، وقد تواجهه مقاومة من الفصائل الرافضة التخلي عن أدوارها الخارجية.

في المحصلة، يمكن تلخيص مستقبل الحشد الشعبي في محورين أساسيين:

الأول، دمج الحشد الشعبي مع الدولة العراقية بما يحقق استقراراً وسيطرة واضحة، لكنه يواجه مقاومة ولائية وإقليمية.

والثاني، استمرار الحشد الشعبي كقوة شبه مستقلة أو إقليمية، وهو ما يعزز النفوذ الإيراني لكنه يرفع مستوى الانقسام الداخلي ويقوّض سيادة الدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

إن مستقبل الحشد الشعبي يعتمد على توازن القوى بين الدولة العراقية والفصائل المسلحة الموالية لإيران، وعلى التحولات الإقليمية بعد 2023، حيث إن أي مسار مستقبلي يتطلب:

1. إرادة سياسية قوية داخل الحكومة العراقية.
2. إصلاح قانون الحشد الشعبي، وبرامج إعادة الإدماج والتوظيف، وتعزيز الرقابة المالية عليه.
3. إدارة ذكية للعلاقات مع إيران والدول الإقليمية والولايات المتحدة.
4. دمج تدريجي يوازن بين الاستقرار الأمني، الشرعية القانونية، والتمثيل المجتمعي.

ورغم أهمية هذه المسارات في تحديد مستقبل الحشد الشعبي، فإن الحشد الشعبي تبقى تحكمه ظروف خاصة ستؤدي دور كبير في تحديد المستقبل الذي ينتظره، ففي عالم ما بعد 7 أكتوبر الذي بدأ يتجه بشكل واضح لتصفير دور الفواعل ما دون الدول، تبقى مسألة إنتاج مسار واضح ومتفق عليه للحشد الشعبي محل نقاش داخل العراق، إلى جانب اختلاف وجهات النظر الإيرانية والأمريكية حوله، فحتى التراجعات الأخيرة التي أصابت سلوكيات إيران والفصائل المسلحة الموالية لها في العراق، لا يمكن البناء عليها في تبني تصور بحد ذاته للحشد الشعبي ومستقبله، لأنه بالأساس حتى مع دعوة المرجعية الدينية العليا في النجف لمراجعة دور الحشد الشعبي، فإنها من حيث المبدأ تدرك أهمية التمسك به، وهي رغبة تشاطرها بها أغلب قوى الإطار التنسيقي وقواعدها الجماهيرية، لأنها بالأساس تتبنى السردية التي تقول بأن كل ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط اليوم، وتحديداً في الدول التي يمتلك فيها (الشيعة) حضوراً سياسياً واضحاً، يستهدف بالنهاية إزاحة (الحكم الشيعي) في العراق، وبالتالي فإن الضرورة الاستراتيجية تفترض إنتاج مسار يحفظ بقاء الحشد الشعبي، وبنفس الوقت يعطي الدولة العراقية قدرة السيطرة عليه، ولكن حتى مثل هذا التصور يبقى غير واضح، بسبب أن أغلب السرديات الشيعية تحمل نسبة كبيرة من عدم الثقة بفكرة الدولة بحد ذاتها، وفي فكرة متأصلة في موقع الدولة بالفكر السياسي الشيعي، ما يجعل بدوره مستقبل الحشد الشعبي أمام خيارات متعددة ومركبة بذات الوقت.

إن عدم وجود تصور واضح لمستقبل الحشد الشعبي يعود بالأساس إلى عدم إكتمال المشهد العسكري بين إيران وإسرائيل، فضلاً عن إن الحكومة العراقية ومن بعدها تحالف الإطار التنسيقي لا يرغب بإجراء أي تعديلات على وضع الحشد الشعبي بسبب عدم اتضاح ملامح المشهد الإقليمي الجديد بعد 7 أكتوبر، والأهم إن تزايد الضغوط الأمريكية على القوى الشيعية في العراق، من قبيل معارضة تشريع قانون جديد للحشد الشعبي، وفرض عقوبات اقتصادية على أصول مالية تابعة للحشد الشعبي، والأهم تصنيف بعض الفصائل المسلحة الموالية لإيران على لائحة الإرهاب الأمريكية في منتصف شهر سبتمبر الجاري، كل ذلك يعزز قناعة المنظومة الشيعية في العراق، بأن ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الحشد الشعبي في العراق اليوم، يأتي استكمالاً لما قامت به إسرائيل في غزة ولبنان، وسقوط نظام الأسد في سوريا، والحرب على إيران، بالتالي فإن أي حديث عن مستقبل الحشد الشعبي في العراق يجب أن يكون مؤجل، حتى تتضح طبيعة النوايا الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط بشكل عام.

واقع ومستقبل جماعة الحوثي

عاتق جارالله

وصلت جماعة الحوثي إلى العاصمة صنعاء عام 2014، متحالفةً مع الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، وذلك في إطار مشروع انقلابي استغلت من خلاله الخلافات السياسية بين فرقاء العمل السياسي عَقِب ثورة الشباب في فبراير 2011، والوضع الاقتصادي المتأزم. وقد تبنتّ خطابًا يركز على تحسين الأوضاع المعيشية ومكافحة الفساد، ممَّا مكنها من كسب تأييد بعض فئات المجتمع، إضافة إلى الرغبة الإقليمية في الحد من تنامي المعارضة في اليمن، والموقف الدولي المتماهي مع خيارات الجماعة في تلك المرحلة. وبهذا استطاعت الجماعة السيطرة على صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية، وتثبيت نفوذها على مدى أكثر من عقد.

في هذه الورقة سنتناول عدداً من المحدِّدات الرئيسية التي أسهمت في تقوية الجماعة وتسهيل سيطرتها على صنعاء ومحافظات يمنية عدّة، واستمرار نفوذها فيها. ومن خلال هذه المُحدِّدات يمكننا التعرّف على مدى قدرة الجماعة على المحافظة على عوامل بقائها.

المحدد الأول: العامل الاقتصادي

تبنّت جماعة الحوثي قبل دخولها صنعاء أهدافًا اقتصادية تمثلّت في تبني مطالب المواطنين، والتفاعل مع احتياجاتهم المعيشية، وقد تجلّى ذلك في دعوة زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، في أغسطس 2014، إلى تظاهرات حاشدة في صنعاء احتجاجًا على رفع أسعار الوقود من قبل حكومة الوفاق الوطني.

وبعد السيطرة على العاصمة صنعاء وقيام عملية «عاصفة الحزم» في 2015، تبنّت الجماعة استراتيجية اقتصادية خاصة تقوم على فَرض «اقتصاد حرب» خاص بها، حيث زادت الجبايات المالية على البضائع والسلع في مناطق سيطرتها، وسيطرت على الموارد الاقتصادية للدولة، وبَنَت اقتصاد حرب متكامل.

كما قامت الجماعة بتقنين الخُمس كأداة للاستيلاء على نحو 20% من الثروات الوطنية، وأنشأت هيئة للزكاة تُحوَّل معظم إيراداتها، التي تجاوزت 150 مليار ريال يمني (أيّ ما يزيد على63 مليون دولار)، وذلك لتمويل المجهود الحربي. كما ابتكرت الجماعة طقوساً دينية موسمية تُستخدم كقنوات جباية وإجبار للتجّار والمواطنين على دفع

«إتاوات» وتبرعات لهذه الطقوس. وبالتالي، تستمر هذه المنظومة الثلاثية في المُساهمة في خلق تدفق مالي دائم يمكّن الجماعة من تمويل الحشد العسكري وإطالة أمد النزاع، على نحو يقوّض إمكانات السلام والدولة العادلة ويعمّق الانقسام المجتمعي[96].

وقد أسهت هذه الاستراتيجية في زيادة معاناة المواطنين في مناطق سيطرة الجماعة، ووفرت للحوثيين إلى جانب الدعم المالي الإيراني مصادر تمويل مستدامة لجهودهم الحربية، مما مكّنهم من الاستمرار في حكم مناطق سيطرتهم. من جهة أخرى، أشارت تقارير متعددة إلى أن الحوثيين فرضوا جبايات جديدة على البضائع والباعة المحليين، مما وَلّد استياءً بالغًا لدى التجار[97]، مما يؤكد تحويلهم الاقتصاد إلى أداة حرب، ولا تخفي الجماعة حملات المجهود الحربي التي تقوم بها بشكل دائم.

بناء على ذلك، لم تنجح جماعة الحوثي في بناء حالة تنموية ولو بسيطة، مع استمرار امتناعها عن صرف المرتبات للموظفين طوال العقد الماضي، باستثناء نصف راتب أقرّته بداية العام الحالي 2025، على الرغم من سيطرتها على كثير من الموارد مثل ميناء الحُديدَة، مطار صنعاء، الضرائب والجمارك، إضافة للإتاوات المفروضة على المواطنين.

وبالمُحصِّلة، أرهق اقتصاد الحرب والسياسات الاقتصادية المواطنين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، واتّسعت يوما بعد آخر دائرة النقمة الشعبية، حتى صار يُنظَر للجماعة من خصومها الكامنين تحت سيطرتها كمصدر للإفقار والتجويع، بل وحتّى حاضنتها الشعبية التقليدية كمصدر لحروب لا تنتهي.

المحدد الثاني: التخادم والشراكة السياسية

تمكَّنت جماعة الحوثي مِن توظيف عدَّة عوامل في سياق تهيئة الظروف السياسية والعسكرية التي تمكنها من السيطرة على الحكم في اليمن، حيث دخلت في علاقة تخادم مع الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي الذي كانت له أجندة شخصية تهدف لصنع توازنات سياسية وعسكرية جديدة رأى أنَّها تمكِّنه مِن اللعب على التناقضات وضرب القوى والمكوّنات السياسية والعسكرية والدينية والقبلية بعضها ببعض لإحكام سيطرته على مقاليد الحكم لأطول فترة ممكنة، كما دخل الحوثيون في شراكة وتحالف نفعي مع الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح ، حيث كان ما يزال يأمل بالعودة إلى السلطة مِن خلال توظيف جماعة الحوثي للانقلاب على الحكومة

96- إسماعيل السهيلي، *ما وراء القتال: كيف تسهم الأيديولوجيا الحوثية في إطالة أمد النزاع المسلح وإعاقة السلام*، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. https://2u.pw/xTNgCO

97- «إضراب شامل يشل سوق باب السلام التجاري في صنعاء للمرة الثانية»، المصدر أونلاين، 22 سبتمبر/ أيلول 2024، (تم التصفّح 20 تشرين الأوّل 2025) https://www.almasdaronline.com/articles/302533

الانتقالية، واجتثاث القوى السياسية والقبلية والاجتماعية والشبابية التي ثارت ضدَّ حكمه[98]، وقد شَكّلَ التحالف السياسي بين جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح وقوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية له أحد أهم العوامل الحاسمة في إسقاط العاصمة اليمنية صنعاء، مما وفَّر للحوثيين غطاء سياسيًا وعسكريًا، وفتح الطريق إلى العاصمة، وقلّل من المقاومة التي كان من الممكن أن تواجهها الجماعة بمفردها. وقد أبقت الجماعة على تحالفها قائمًا حتى بعد دخول صنعاء.

ومع ذلك، لم يثبت هذا التحالف طويلًا، حيث بدأت الخلافات تظهر بشكل علني، ووصلت إلى ذروتها في أواخر عام 2017، بعد اندلاع اشتباكات مسلّحة في صنعاء انتهت بمقتل علي عبد الله صالح. وبذلك أصبحت جماعة الحوثي الفاعل السياسي والعسكري الأوحد في مناطق سيطرتها، وعملت على إقصاء بقية قيادات حزب المؤتمر في صنعاء والتضييق عليهم. وكان آخر مظاهر هذا التضييق اعتقال الحوثيين عدداً من القيادات المؤتمرية في صنعاء في العشرين من أغسطس 2025، على رأسهم أمين عام المؤتمر، غازي الأحول[99].

ويُظهِر هذا التحوّل، بقدر ما أسهم في وِحدة قرار الجماعة، بقدرِ ما أظهرها كطرف غير موثوق به في صناعة السلام وبناء الشراكات السياسية حتى مع القوى التي أصبحت مجردة من قوّتها العسكرية، وتحت رقابة الجماعة.

المحدد الثالث: الموقف الإقليمي والدولي

لم يكن الدعم الإيراني حاسمًا بمفرده في إسقاط صنعاء، إذ كان هناك تساهل إقليمي ودولي مع الجماعة لدوافع مختلفة، إلّا أنه محصلتها النهائية كانت التماهي مع خيارات الحوثيين في الوصول إلى صنعاء على الرغم من التصريحات المنددة ومحاولات التوصل إلى اتفاقات سياسية. لكن هذا التماهي لم يدم طويلًا حيث شعرت دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بخطورة الموقف الذي تجاوز مسألة التوتر السياسي والأمني الداخلي إلى التهديد المباشر للأراضي السعودية، بلغ ذروته في الثاني عشر من مارس/آذار 2015، حينَ قام آلاف المقاتلين الحوثيين بمناورات عسكرية قرب الحدود السعودية في منطقة البقع بمحافظة صَعدة، شملت مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة التي استولوا عليها مِن الجيش اليمني[100].

فأطلقت المملكة السعودية، بالتنسيق مع عدد من الدول عملية «عاصفة الحزم» بدعوة من الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي. حينها تصاعد الدعم الإيراني للحوثيين، وأصبحت إيران حليفًا سياسيًا واضحًا، فتبادلت

98- إسماعيل السهيلي ، جذور النزاع المسلح الراهن في اليمن، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 4/9/2025، https://2u.pw/pTrcHZ
99- «الحوثيون يعتقلون أمين عام حزب صالح في صنعاء وعددًا من قيادات الحزب"، عربي*21*، 20 آب/أغسطس 2025، https://2u.pw/rTBs5d.
100- «مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود السعودية»، *الجزيرة نت*، في: 12آذار/مارس 2015، (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025)، متوفر على الرابط التالي: https://aja.me/dy5nx .

السفراء مع الجماعة، لتكونَ الدولة الوحيدة التي لديها سفير مع الحوثي وتعترف به رسميًا، وقدّمت دعماً متعدّد الأبعاد كان حاسمًا في تعزيز قدراتهم الحربية. وممّا يزيد من التأكيد على هذا التمدّد والدور الحاسم والمتصاعد للجماعة، كلام الجنرال حسين سلامي، نائب قائد الحرس الثوري، حينما عن هذا الواقع بقوله إنّ في اليمن باتت» أنصار الله « كحزب الله في لبنان لاعبين مهمين في إعادة تشكيل المعادلات في المنطقة [101]. في ذات الوقت، استمر المجتمع الدولي في محاولات الوساطة والتوصل إلى حلول سياسية [102].

بناءً على ذلك، انتقل الموقف الإقليمي من مرحلة التماهي مع الجماعة إلى الوقوف العسكري ضدها، فيما حصل تطور تدريجي في الموقف الدولي الذي صار أقرب إلى محاولات إضعاف قدرات الجماعة دون القضاء عليها، ممّا سمح للحوثيين بكسب الوقت وإعادة تنظيم صفوفهم في بعض المحطات، وخاصةً عند اشتداد المعركة على محافظة الحُديدَة عام 2018، من خلال فرض اتفاق «ستوكهلم» الذي منع تحرير المدينة وموانئها الاستراتيجية، كما ظلّت خطوط الإمداد الرئيسية التي تُمثِّل الشريان البحري لخطوط إمداد جماعة الحوثي مفتوحة ممّا مكّنها من الحِفاظ على مصادر تمويلها الرئيسية والحيوّية لاسيما الدعم المتعدد الأوجه الذي تزود به إيران جماعة الحوثي[103].

لم يدم هذا التوجه طويلًا، فقد أخذ الموقف الدولي في التغير بعد عملية طوفان الأقصى في أكتوبر 2023، حيث تم النظر للهجمات الحوثية الصاروخية وبالطيران المسير على أهداف في» إسرائيل» وسفن في البحر الأحمر على أنه تجاوز للخطوط الحمراء التي تم رسمها للجماعة الحوثي، فتم توجيه ضربات جوية أمريكية وبريطانية وإسرائيلية استهدفت المنشآت الحيوية كالموانئ والمطارات، وفرض عقوبات الخزانة الأميركية على كثير من القيادات الحوثية أو المتعاونين مع الجماعة من شركات وبنوك، وعلى رأس ذلك فرضُ وزارة الخزانة الأميركية في 11 من سبتمبر/أيلول 2025 أكبر حُزمة من العقوبات استهدفت 32 فردًا وكيانًا من شبكات التمويل والتوريد المرتبطة بجماعة الحوثي[104].

وفي ذات السياق، تجري تحوّلات في تفاهمات الحوثيين مع الأمم المتحدة، فقد واجهت المنظمات الدولية تحديات كبيرة بسبب القيود المفروضة من قِبَل الحوثيين على وصول المساعدات، واعتقلوا الكثير من الموظفين الأمميين،

101- قائد بالحرس الثوري، «إيران تمددت شرق المتوسط»، *الجزيرة نت*، 1 كانون الثاني/ يناير 2016، (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025) على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2016/1/1/

102- «المتحدة الأمم المتحدة: فرصة سانحة في اليمن لإنهاء الحرب»، موقع *أخبار الأمم المتحدّة*، 16 كانون الثاني/يناير 2023 (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025) https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117517

103- «المقدسي يكشف أسباب توقف معركة تحرير «الحديدة» وعن الأسباب التي تمنع الشرعية من التخلي عن اتفاق" استوكهولم"، *المشهد اليمني*،18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025) https://www.almashhad.news/220332

104- السفارة الأمريكية لدى اليمن، عقوبات الخزانة تستهدف شبكات الحوثيين للإيرادات والمشتريات غير المشروعة»، 11 سبتمبر/أيلول 2025، (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025)، https://2u.pw/7mRcAa

بتهمة التخابر[105].

وعلى صعيد الدور الإيراني يظهر أنَّ هناك تراجع بعد الضربات الإسرائيلية والضغوط الدولية، ومع استمرار الضغط الدولي، من المُرجَّح أن يتراجع هذا الدعم أكثر. وقد تُشكِّل هذه التطورات تحديًا مستقبليًا للجماعة، مما قد يؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات الحرب ومواجهة خصومها.

المحدد الرابع: تماسك الجماعة ووحدة قرارها

تميّزت جماعة الحوثي، عقب إقصاء المؤتمر الشعبي العام في ديسمبر 2017 بوحدة القرار، والقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة بسرعة وتنفيذها بفعالية، مستمدةً ذلك من عقيدتها الزيدية التي تؤمن بالحق الإلهي في الحكم، حيث ترى أن الحكم محصور في ذرية الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، وبما أن الحوثيين من ذرية الحسن، فإن الحكم حق لهم، لا ينازعهم فيه أحد كما يزعمون، فالوثيقة الثقافية والفكرية الصادرة عن الجماعة في 13/2/2012م، تبنت نظرية البطنين واعتبرته استحقاق قائم على الاصطفاء الإلهي الدائم إلى قيام الساعة[106]، وانطلاقًا من هذه النظرية الثيوقراطية، يعتقد الحوثيون أن لهم امتيازًا خاصًا وحصريًا؛ لاحتكار الحكم في اليمن، كما ترى السلاح جزءًا أصيلًا من فكرها السياسي والمذهبي، وقد استمرت الجماعة في الاعتماد على عقيدتها الزيدية كركيزة أساسية للتعبئة والحشد، واتخاذ قرارات حاسمة وتنفيذها بفعالية، مما ساهم في تثبيت سيطرتها على صنعاء[107].

غير أنّ هذا المشهد تغيّر في السنوات الأخيرة؛ حيث يبدو حاليًا أن الجماعة تعاني من تبايُنات داخلية، سواء بينها وبين من تبقى من شركائها السياسيين كالمؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء كما هو واضح، أو في إطار البنية التنظيمية للجماعة نفسها، فالجماعة الحوثية لم تعد اليوم تيارًا واحدًا، بفعل تباين المصالح وصراعات النفوذ[108]، وهناك حديث عن تباينات عميقة تتعلق بالاستحواذ على مزيد من النفوذ والثروة والسلطة، بين تيار يقوده محمد علي الحوثي رئيس اللجنة الثورية للحوثيين سابقًا، وتيار آخر يقوده أحمد حامد مدير مكتب رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، إضافة إلى اتهام مدير مكتب رئيس المجلس السياسي بالتهميش لقيادات أخرى، وهو ما أشار له نائب رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين سلطان السامعي أثناء جلسة برلمانية[109].

105- نيكو جعفريا، »الحوثيون يعتقلون المزيد من الموظفين الأمميين في اليمن»، هيومن *راتس ووتش*، 8 أيلول/ سبتمبر 2025، (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025) staff-un-of-arrests-houthi-new/2025/09/08/news/ar/org.hrw.www//:https

106- السهيلي، ما وراء القتال، مصدر سابق،

107- - يُنظر: ندوى الدوسري، «الأسس الأيديولوجية لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر»، معهد *الشرق الأوسط*، 22 يناير/ تشرين الثاني 2024، (تم التصفّح 11 نوفمبر 2025) ERLZ7/cx.bitly//:https

108- «تصاعد الخلافات داخل صفوف الحوثيين.. الكشف عن تفاصيل مثيرة حول انهيار الثقة وفرار قيادات بارزة»، *المشهد اليمني*، 9 نيسان / أبريل2025، (تم التصفّح 20 نوفمبر 2025) 313049/news.almashhad.www//:https

109- يُنظر: تصريحات السامعي على الرابط: M3E-lfPs9Z4=v?watch/com.youtube.www//:https

المحدد الخامس: طبيعة الحكومة الشرعية

عانت القوى السياسية قبيل سقوط صنعاء بيد الحوثيين في 21 سبتمبر 2014 من الخلافات والتباينات، حيث فشلت الحكومة ووزارة الدفاع في وضع استراتيجية للتعامل مع الحوثيين، مما أدّى إلى تراجع القوى الشعبية المناهضة للحوثيين عن المواجهة، كما رأت بعض القوى السياسية اليمنية في الانقلاب الحوثي فرصة لتقليص نفوذ الإسلاميين في اليمن، وخصوصًا حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة وممتدة في جميع الجغرافيا اليمنية، والذي كان شريكا رئيسيا في الحكومة الانتقالية ، مما سهَّل للحوثيين السيطرة على صنعاء.

حاليًا وبعد أكثر من عشر سنوات على انقلاب الحوثيين، لا يزال الخصوم المحليين للحوثيين، كالمجلس الانتقالي الجنوبي والمكتب السياسي للمقاومة الوطنية والأحزاب المؤيدة للشرعية وفي ومقدمتها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، يعانون من الخلافات المتصاعدة، مما يمثل نقطة قوة مستمرة للجماعة. حيث لم تتمكن الحكومة الشرعية والقوى المندرجة فيها من توحيد صفوفها بشكل فعّال لمواجهة الحوثيين، كما عجزت عن استثمار التوجه الدولي ضد الجماعة. والمتغير الأبرز في هذا المحدد هو أنَّ القوى الموالية للشرعية أصبحت مُجمِعَة على أولوية إسقاط الحوثي، لكنها تبدو عاجزة حتى الآن عن توحيد صفوفها العسكرية، وبناء استراتيجية واضحة في مواجهة الحوثي.

خاتمة

قياسًا على المحددات السابقة، يبدو أنَّ مستقبل جماعة الحوثي يتجه نحو مزيدٍ من التعقيد، ففي حين أنَّ أيديولوجيتها المذهبية وخلافات خصومها، يمنحانها القدرة على الصمود والبقاء، إلا أنَّ التحديات الاقتصادية المتزايدة، والعزلة السياسية، والضغوط الدولية قد تشكل تهديداً على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن الهجمات على البحر الأحمر منحت الجماعة زخمًا إعلاميًا وسياسيًا واسعًا، إلّا أنها أدخلتها في مواجهة مباشرة مع قوى دولية كبرى(إسرائيل-أميركا-بريطانيا)، مما قد يغير من موازين القوى، في حال كان هناك توجه دولي للحد من نفوذ الجماعة، أو توجه محلي للاستثمار المناخ الدولي.

بناءً على ذلك، فإنَّ مستقبل الجماعة سيعتمد بشكل كبير على مدى قدرة الفاعلين الدوليين والإقليميين، وكذلك الخصوم/القوى المناوئة المحليين على تجاوز خلافاتهم وصياغة استراتيجية/مقاربة مشتركة واحدة تجاه الجماعة، أو قدرة جماعة الحوثي نفسها على التكيُّف مع هذه المتغيرات وإدارة التوازنات الدقيقة بين قوتها الداخلية والتحديات الخارجية.

الفصل الخامس

هيئة تحرير الشام في سوريا: من الجهادية إلى السلطة

الإسلام السياسي في سوريا والتحوّل العظيم

د. عبد الرحمن الحاج

دشّنت هيئة تحرير الشام صباح الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2024 تحولاً تاريخياً في المنطقة. إذ لم يكن الأمر مجردَ انتصارٍ غيرَ متوقع على أعتى الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، بل شَكّل بداية لتغيُّر في مواقع وأدوار الإسلاميين، ورُبما بداية فعلية لعصر «ما بعد الإسلام السياسي» في سورية على الأقل. ومع ذلك، يمنع موقع سورية الجُغرافي بقاء هذه التحوّلات حبيسَ حدودها، ومن المؤكّد أن تأثيرها سيمتد عبر الحدود. فقد تحوّلت سورية إلى مُختبر للجهادية السلفية المحلية والعالمية، القاعدية أو ما بعد القاعدية (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش)، وكذلك للإسلام السياسي في تنظيماته السياسية، من الإخوان المسلمين وطيفهم من التنظيمات والأحزاب التي نشأت في ظل الثورة، أو تلك التي كانت قائمة أصلًا ومن ثَمَّ خاضت تجربة الصراع مع النظام والتزاحم في أروقة السياسة والعلاقات الدولية. كما أصبحت مختبرًا للإسلاميين من مختلف أنحاء العالم، من الصين إلى الولايات المتحدة، ومن روسيا وأوروبا إلى جنوب أفريقيا وأستراليا، مما يجعل من الصعب تصوّر بقاء تأثير هذه التحوّلات وتراكم الأحداث في سورية محصورًا في حدودها الجغرافية.

المُعطيات

على الرغم من أنه لا يزال مبكرًا الحسم في شكل التحول النهائي، إلا أنه يُمكِن مُلاحظة سِمات تطبع مرحلة افتتحت للتوّ كالآتي:

1. تهشم فكرة الخلافة: شكّلت تجربة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الفاشلة والقاسية منعطفًا كبيرًا في تاريخ الحركات الجهادية والإسلامية عموماً، إذ لم يكن الأمر مجرد إخفاق للتجربة المبنية على رفض النظام العالمي وإقامة دولة تستعيد النموذج/المِخيال التاريخي للحكم الإسلاميّ في ظل الدولة الوطنية، بل بدا الأمر في الواقع سيراً عكس التاريخ. وبما أنّ الخِلافة تمثل عنوانًا مشتركًا بين مُختَلَف الحركات والجماعات الإسلامية، فإنّ فكرة العودة إليها وإقامة نظام الحكم الإسلامي وتوحّد الأقطار العربية والإسلامية تكافئ العودة إلى الإسلام مقابل الدولة الوطنية القومية التي مزّقت الوِحدة وأزاحت الشريعة من موقعها كمرجعية، كما شكّلت الخلافة أملًا للشعوب بالعدالة في ظلّ فشل الدولة الوطنية في معظم الدول التي كانت تاريخيًا جزءًا من نظام الخلافة، لذا فإن إخفاق تجربة داعش لم تعنِ فقط عدم إمكانية عودة النموذج في ظل النظام العالمي، بل أيضًا قضت على جاذبية فكرة الخلافة، وشكّلت القسوة المفرطة والاستعراضية التي مارستها داعش تحت مسمى «الخلافة» نهايةً

لحلم الخلافة المرتبط بالعدالة المُتخيَّلة، بل إن صدمة نموذج الخلافة في داعش أدت إلى تحوّلات في التديّن في المناطق التي وقعت تحت التجربة على الأقل.

2. نهاية الأزمة السنية (أو المظلومية السُّنية): لطالما شكّلت المظلومية السُّنية في الشرق الأوسط عنوانًا رئيسيًا في الأيديولوجيا الجهادية منذ تأسيسها، لا سيما في سورية والعراق، فهما قلب العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي. فالعنف الطائفي في دول مثل سورية التي حكمتها الأقلية العَلوية (النُصيرية) لِما يُقارب ستّة عقود، والعراق المحكوم من قِبَل الشيعة، في كِلا الحالتين شكّل الصراع الطائفي السُّني-الشيعي جوهر المظلومية السُّنية المولّدة للحركات الإسلامية. ومع وصول هيئة تحرير الشام للحكم في سورية وإخراج إيران منها وبداية انحسار النفوذ الإيراني في المنطقة وتراجع حِدّة الصراع السُّني-الشيعي، فإن جزءًا رئيسيًا من سَردية حركات الإسلام السياسي قد انتهى. صحيح أنه بقيَ في العراق ولبنان، لكن الثُقل الرئيس في سورية: حلقة الاتصال الجغرافية بين المظلوميات الثلاثة (سوريا، لبنان والعِراق) قد انكسرت، وسيكون لها تداعياتها على الجيران قبل غيرهم.

3.عودة القضية الفلسطينية إلى المركز: بعد أن تراجعت المظلومية السُّنية من جهة، وتغيّر مدلول مفهوم الأمّة إثر الصراع السني-الشيعي وحصره غالبًا في أدبيات الحركات الإسلامية على السنة، وحدوث تعديلات كثيرة في بنية الحكم في الكثير من الدول الإسلامية قبل وبعد الربيع العربي، والتي خففت من حِدّة العنف السلطوي، بالإضافة لمشاركة الإسلاميين في الحكم في دول عديدة، ونجاح التجربة التركية، بقيت القضية الفلسطينية قضية جامعة، وعادت لتشكّل عنواناً رئيساً للهيمنة الغربية على العالم الإسلامي. فمشاكل العالم الإسلامي اليوم لم تعد كما هي قبل عقدين، ولم تعد التصورات التقليدية للعالم ومشاكل العالم الإسلامي تنطبق على واقع اليوم.

4. الانتقال إلى المحلي والوطني: رافق تراجع جاذبية فكرة العودة إلى الخلافة بعد تجربة داعش صعود نزعة محلية، إذ لطالما كان البُعد المحلي مُغيَّباً أو مُضحّىً بِهِ لصالح الأممية والسردية الكبرى. جميع التحوّلات في سوريا التي أصابت الحركات الإسلامية تشترك في تصاعد النزعة المحلية وتأثيرها، ولا شك أن تجربة تنظيم الدولة الفاشلة العابرة للحدود عزّزت هذا التوّجه وأعطته دفعة كبيرة إلى الأمام. هذا الانتقال من الأُممية إلى المحلية أو الوطنية سيكون أحد أبرز معالم التنظيمات الإسلامية في سورية، وعلى الأغلب سيكون كذلك خارج سورية أيضًا، فمعظم الحركات الجهادية والإسلامية الناشطة الآن، وخصوصًا في أفريقيا التي ينشط فيها فروع تنظيم القاعدة وفروع تنظيم الدولة، تركّز على القضايا الوطنية والنزعة المحلية في جوهرها.

5. تزايد الإيمان بالقوة والعُنف كوسيلة للتغيير: في نظام عالمي يسند الأنظمة الدكتاتورية، يُنظَر إلى النجاح الذي حقّقه الإسلاميون في سوريا بالإطاحة بأحد أسوء الأنظمة وأعتاها على أنه دليل على فعالية الحلول المسلّحة، خاصةً بعد فشل كل الحلول السياسية السلمية. هذا النجاح يجعل من الحلول المستندة إلى القوة أمراً جذابا للأجيال الشابّة في العالم العربي والإسلامي، التي تعاني من ظروف صعبة تحت أنظمة سلطوية وقد شَهِدوا بأعينهم نجاح تجربة الإطاحة بها.

وقد تزامن هذه التجربة مع الإبادة الوحشية للفلسطينيين في غزة، والتي تمثل حركة حماس علامة رئيسية على استمرارية الصِراع المسلّح كأداة للتغيير. وممّا يدعم من ذلك، نتائج المؤشر العربي الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة[110]، خلال السنوات الأخيرة والتي تُظهِر تراجعًا مُتزايدًا في إيمان الشباب بالديمقراطية، ممّا يؤكِّد تراجع وسائل التعبير السلمي، وفي ذات الوقت لا يُمكن لأحد التنبؤ متى وأين ستظهر آثار هذا التغير.

التداعيات

على الرغم من إقرارنا بحداثة التجربة السورية واستمرار تشكُّلاتها وتفاعُلاتها، ومن الموضوعية القول إنّ من المبكر الحكم على نتائجها بشكل نهائي وحاسم، خصوصًا وأنها لا تزال في خِضم التحديات المتعددة والتي تحول أمام استقرارها، فلا أحد يعرف المآلات النهائية لهذه التجربة الفريدة، إلّا أنَّه من المؤكّد أنّ هيئة تحرير الشام دخلت في تحوّلات بعد وصولها إلى الحكم. إذ لم يكن الأمر مجرد انتصار عسكري؛ بل دخلت بالفعل مرحلة من التحوّلات البنيويّة، فالهيئة بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 ليست هي ذاتها قبله. وخلال عام من هذا الحدث العظيم، تمّ حل الهيئة التي كانت دائما تملك أيديولوجيا سياسية وليدة السياق والصراع أكثر من كونها أيديولوجيا صلبة وليدة إيمان راسخ، وهو ما مكّن قادة الهيئة في سدة الحكم من البدء في إنشاء حزب سياسي سيرى النور في الفترة القادمة، وستعبّر طبيعة الحزب والأيديولوجيا السياسية التي سيتبنّاها أحد أشكال التغيير المُعبِرَة عن كلّ التراكم السابق.

في هذه الأثناء تشهد تنظيمات الإسلام السياسي في سوريا وضعًا صعبًا، ومن المتوقع أن تنحسر هَذِهِ التنظيمات، -على قلتها- وتتفكك، وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين، التي وجدت نفسها بشكل غير متوقع عاجزة عن القيام بأيّ فِعل. حيث تتحكم جملة من العوامل في وضع الجماعة، أهمّها:

110- المؤشر العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011–2022، انظر. https://bitly.cx/F5xNA (تم الدخول 2025-11-12).

1. رَضّ الثمانينات: الدرس القاسي في أحداث الثمانينات، وتحميل الجماعة مسؤولية الهزيمة والمآسي التي خلّفتها مواجهة نظام الأسد، وهو ما أفقدها القدرة على قيادة المبادرات.
2. المناخ الإقليمي الضاغط: حيث يربط الإخوان المسلمون باستمرار بالاضطرابات في المنطقة وهو ما يُقيّد هامش قدرتهم على المناورة السياسية.
3. المنافسة غير المتكافئة: يواجه الإخوان المسلمون في سوريا منافسة شديدة غير متكافئة على الأيديولوجيا السياسية مع هيئة تحرير الشام، المسنودة بالإنجاز الضخم الذي حقّقته وبالحكم الذي وصلت إليه. إلّا أنَّ للإخوان تاريخاً طويلاً من التنظيم والعمل الحزبي، ما يجعلهم منافسًا تنظيميًا قويًا محتملًا. هذه نقطة قوة يمتلكها الإخوان، فَهُم التنظيم السياسي الوحيد الذي ظل متماسكاً وقادراً على النشاط والاستمرار.
4. السُّنة في سوريا: رغم أنّ الخطاب السياسي للإخوان المسلمين غير طائفي، إلّا أن عوامل عدّة ابتداءً من الصِدَام المسلّح في أواخر السبعينات جعلت الجماعة تنظر إلى نفسها كمسؤولة عن سنة سوريا في ظل حكم طائفي علوي. كان أنّ حافظ الأسد وبشار الأسد عَمِلا على مساواة الإخوان بالسنة في سورية، وطمس الحدود بين تنظيم سياسي يمثل خصمًا لهم وبين المجتمع الذي تعرّض في النهاية للتنكيل والإخضاع في الثمانينات ثم الإذلال لاحقًا.
5. العلامة/ البراند: صحيح أن الإخوان المسلمين لا يتمسكون بالاسم نظريًا (وِفق تصريح سابق للمراقب العام الشقفة قبل اندلاع الثورة بأنهم مستعدون لتغيير الاسم[111])، إلاّ أن الجماعة، كتنظيم سياسي، لا تستطيع عمليًا التخلّي عن الاسم المُحمَّل بتاريخ طويل في ظلّ أفق مجهول لمستقبلها في سورية.
6. الأزمة الجيلية: إذ أن أغلب قادة التنظيم مُسنّون، وقد أُعيد بناء هياكل التنظيم منذ السبعينيات وفق أسس تشبه أسس التنظيمات الشيوعية، وجعلت الدم يُضخ في الرأس لا في القدمين، وهذا خلق ويشهد صراعًا جيليًا داخل التنظيم، فبينما يسعى الأعضاء الشباب إلى لعب دور سياسي من خلال التنظيم، يحرمهم النظام الداخلي وهيمنة قدامى القادة العجائز من لعب أي دور مؤثر. وهذا كان أحد عوامل الضعف في تمدده وانتشاره تنظيميًا داخل المجتمع السوري. فقواعده الاجتماعية تعتمد تقريبًا على الروابط العائلية للإخوان في سورية قبل خروج التنظيم نهائيًا عام 1982.

تجعل هذه العوامل مجتمعة الاخوان مترددين أولًا، وفي الصف الثاني غالباً، وحَريصين على عدم الظهور بمَظهر المعارضة للحكم الجديد حتى ولو تم إقصاؤهم ثالثًا، وفي الخلاصة يكاد يكون موقفهم الحالي من عدم القيام بأيّ فِعل تقريباً. وقد أضاع الإخوان المسلمين السوريين الفرص السياسية مرتين: الأولى حينَ اندلاع الثورة نتيجة ترددهم في تقديم الدعم العلني، والثانية حين تشكيل الفصائل العسكرية. واليوم، بعد التحرير، هم على وشك إضاعتها للمرّة الثالثة، والتي يبدو أنها الفرصة الأخيرة.

111- شقفة، عبد الرحمن، «مستعدون للتخلّي عن اسم «الإخوان المسلِمون» إذا سُمِحَ لنا بالعودة إلى سوريّة»، مؤسّسة الذاكرة السورية، 16 يناير 2011، انظر. https://bitly.cx/9jvnc (تم الدخول بتاريخ 2025-11-12)

خاتمة

حقيقة أن تحوّلات كبرى قد حدثت بالفعل في السياق السوري، ومن غير المرجّح أن تبقى محصورة ضمن حدوده الجغرافية، أمر يصعب إنكاره. وتتمثّل وظيفة الباحثين المتخصّصين في دراسة هذه التحوّلات، وفهم ديناميّاتها، ومراقبة تداعياتها المحتملة، فمن الممكن أن تؤدي هذه التحوّلات، في المستقبل، إلى ولادة تنظيمات جديدة ذات طابع جذري، تُؤمن بالقوة والعنف وسيلةً للتغيير، وتجمع بين النزعتين المحلية والوطنية في آنٍ واحد. وقد يتبلور من هذا المزيج شكلٌ جديد من التنظيمات يجمع بين البُعد القومي والديني، إذ إنّ المسافة بين القومي والديني قصيرة للغاية، وغالبًا ما يصبح الدين أحد مكوّنات الهُويّة المحلية. ومع ذلك، فإنّ بروز مثل هذه التنظيمات لن يكون دليلاً على تجدّد الإسلام السياسي أو عودة الجهادية العالمية، بقدر ما سيكون علامةً على تراجعهما، وتحوّلهما إلى ظواهر هامشية تتكيّف مع الحقائق الجديدة أكثر مما تُعيد إنتاج نفسها.

سوريا الجديدة: تركة التحديات القديمة والتموضع الجيوسياسي الجديد

فاضل خانجي

بعد مرور ما يقارب العام على إسقاط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، بدأت ملامح الحكم الجديد في سوريا تتضح تدريجياً، سواء على مستوى السياسات الداخلية أو على صعيد العلاقات الخارجية. وقد تشكَّلت هذه السياسات عبر تفاعل ثلاثة عوامل رئيسية: أولها طبيعة السلطة الجديدة التي تولَّت الحكم بعد إسقاط النظام، والمتمثلة بهيئة تحرير الشام (سابقاً)، وثانيها المشهد السوري المعقَّد والتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المزمنة، القديمة الجديدة، التي ورثتها الإدارة الجديدة، وثالثها البيئة الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط، وما تحمله من فرص ومخاطر؛ حيث تشكل بمجملها محددات أساسية لمسار بناء الدولة السورية الجديدة.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أنَّ نجاح مسار بناء الدولة هو في جوهره مسار لبناء دولة متصالحة مع شعبها ومحيطها[112]. وتناقش في ضوء ذلك المشهد السوري الداخلي وتركة التحديات الثقيلة التي ورثتها الإدارة السورية الجديدة لحظة وصولها لدمشق بدءاً من مسار دمج الفصائل، مروراً بالمناطق الخارجة عن سيطرتها في شمال شرق سوريا وجنوبها، وانتهاءً بإرث النظام الطائفي وتحدِّي بناء الهوية والسردية الوطنية. كما تجادل الورقة بأنَّ معالجة هذه التحديات المزمنة بطبيعتها، وبالتالي بناء دولة متصالحة مع شعبها، لا يمكن أن يتم من غير أن تكون الدولة متصالحة مع محيطها.

وعليه، تناقش الورقة أيضاً السياسة الخارجية السورية والتموضع الجيوسياسي الجديد لسوريا بالنظر إلى البيئة الإقليمية ما بعد النفوذ الإيراني وفرصة تعظيم سوريا لموقعها الجغرافي بين الدول العربية وتركيا، وانعكاس ذلك المباشر على استقرارها وإعادة إعمارها وبناء دولة متصالحة مع محيطها ومنفتحة على العالم، مقابل المخاطر التي تطرحها البيئة ذاتها، وعلى رأسها التهديد الإسرائيلي. تجادل الورقة بأنَّ مسار بناء الدولة الجديدة لم يعد محكوماً بمسار تحول الهيئة السابقة فقط، بل أيضاً بالمشهد السوري الداخلي عموماً والبيئة الإقليمية المحيطة ككل؛ مع بقاء القدرة على التكيُّف والنزعة نحو التجديد لدى القيادة السورية الجديدة عاملاً محورياً في تشكيل ماهية الحكم الجديد.

112- James Dobbins, Seth G. Jones, Keith Crane, Beth Cole DeGrasse, The Beginner's Guide to Nation-Building, RAND Corporation, Jan 11, 2007.

هيئة تحرير الشام ما قبل عملية ردع العدوان

على مدار أكثر من عقد، برز مسار تحوُّل هيئة تحرير الشام كأحد أبرز المواضيع إشكاليةً وأهميةً سواء بالنسبة لجمهور الثورة السورية أو لجمهور الباحثين والأكاديميين أو أروقة صنع القرار الإقليمية والعالمية. فالمعارضة السورية السياسية التي رفضت تصنيف جبهة النصرة في بدايات الثورة السورية هي ذاتها التي انتقدتها بشدة بعد عقد من الزمان أثناء الاقتتالات الفصائلية بدءاً من 2017 وحتى فترة قريبة قبل سقوط نظام الأسد، والتحالف الدولي الذي استهدف جبهة النصرة في مراحل مبكرة هو ذاته الذي يعتبر دمشق اليوم شريكاً في مواجهة داعش. أما بحثيًّاً، فلطالما كان مسار تحوُّل الهيئة محط اهتمام الأكاديميين وباحثي السياسات، الذين أنتجوا مقاربات مختلفة تجاه الهيئة وتحولاتها في مراحل زمنية مختلفة. ناقش الكاتب، في دراسة مطولة له سابقاً[113]، مسار تحوُّل هيئة تحرير الشام ضمن حقل دراسات الثقافة الاستراتيجية وفواعل ما دون الدولة، وفق مقاربة هرمية من الأعلى للأسفل تدرس الحركة كـ«مجتمع أمني»، مركّزاً على دور قيادة الحركة في التفاعل والتكيُّف مع البيئة الداخلية والبيئة الاستراتيجية، عبر دراسة التحوُّل في السردية والممارسات الاستراتيجية وعلاقتهما بعضهما البعض؛ وما يعنيه ذلك على مستوى تحوُّل الثقافة الاستراتيجية للهيئة، وقدرة هذه الفواعل بالعموم على إنتاج تفكير استراتيجي.

كان وما زال مسار تحوُّل الهيئة، بجوهره، مساراً تدريجيًّاً، بلورته لحظات انعطافية فارقة أبرزها مبايعة القاعدة بهدف مواجهة داعش في نيسان عام 2013، والانفصال العلني عنها وتشكيل جبهة فتح الشام في تموز عام 2016 التي شكَّلت مرحلة انتقالية بين الجهادية والاندماج الكامل مع الفصائل السورية حيث انفصل الرافضين لمسار التحوُّل عن الحركة مع نهايتها، وتأسيس هيئة تحرير الشام في كانون الثاني عام 2017 الذي مثَّل بداية لمرحلة التحوُّل الأطول والتي أعادت تعريف هوية الحركة وتصوراتها تجاه نفسها والبيئة الداخلية والخارجية ورسم استراتيجيتها الجديدة ونظرية النصر خاصتها في صراعها مع نظام الأسد وحلفائه. هذا التحوُّل كان محكوماً بمساعي التكيُّف والاستجابة للديناميات والبيئة الداخلية الفصائلية والاجتماعية، والخارجية الجيوسياسية وتدخُّل الفواعل الإقليمية والدولية. حيث كانت استجابة قيادة الهيئة التي أبدت مرونة في التعاطي مع جملة المتغيرات الداخلية والخارجية، عاملاً محورياً في مسار التحوُّل برمته، بما فيه الحسابات الاستراتيجية والهوية الأيديولوجية والبنية التنظيمية العسكرية.

113- Fadil Hanci, Change in Strategic Culture of Violent Non-state Actors: The Case of HTS in Syria (MA Thesis), Marmara University, Institute of Middle Eastern and Islamic Countries, 2024.

على مستوى الحسابات الاستراتيجية، أعادت الهيئة صياغة أهدافها الاستراتيجية وفق تقييم موضوعي لقدراتها ومصالحها آخذة بعين الاعتبار طبيعة البيئة الاستراتيجية المحيطة بسوريا والبيئة المحلية التي تنشط داخلها. بمعنى آخر، إذا كانت الاستراتيجية - بأبسط تعريف لها - هي موائمة القدرات والموارد المحدودة مع الطموحات غير المحدودة، فما فعلته الهيئة بنظرة استراتيجية صرفة هي معايرة أهدافها الاستراتيجية وفق محددات البيئة الاستراتيجية وديناميات الصراع الداخلي في سوريا. انعكس ذلك على أرض الواقع بإصرارها على إسقاط النظام كهدف استراتيجي مع التخلّي فعلياً عن هدف تأسيس الإمارة والطموحات العابرة للحدود، وتجاوزها لمنطق «العدو البعيد والعدو القريب» وتطويرها شيئاً فشيئاً مقاربة عقلانية تجاه العلاقات الدولية مقابل احتفاظها بمخيال الصراع خاصتها، أي النظر إلى أن الصراع مع نظام الأسد حتمي وصفري بطبيعته، وهو ما تجلّى برفضها لأي شكل من أشكال الحل السياسي والتمسك بالحل العسكري.

على المستوى الأيديولوجي-الهوياتي، تبنَّت الهيئة الثورة السورية، وبدت تنظر لنفسها كجزء من القوى الثورية، من غير التخلّي عن خلفيتها الإسلامية، التي ظلَّت حاضرة في سرديتها، بتجلّيات مختلفة، ما أنتج فعلياً هوية تضم عناصر وطنية سوريا، وسنية محلية، وإسلامية أممية. بذلك، وازنت الهيئة بين الحسابات الاستراتيجية والهوية الأيديولوجية، أي بين السياسة العقلانية المبنية على المعطيات الموضوعية وبين الحاجة إلى هوية صلبة تحافظ من خلالها على تماسكها. كما وازنت في تحوّلها الهوياتي هذا بين تبني سردية الثورة السورية كهوية سياسية وطنية تعمّق تجذرها بالبيئة المحلية المجتمعية والفصائلية وهويتها الإسلامية التي ظلَّت تشكّل عنصراً محورياً في هويتها وسرديتها.

على المستوى العسكري التنظيمي، كان تشكيل الهيئة ذاتها عبارة عن مظلة جمعت جبهة فتح الشام مع عدة فصائل محلية أخرى، وكانت اللحظة الفعلية لبداية تحوُّل الجبهة للفصيل الأبرز في سوريا، حيث استعملت الهيئة استراتيجية الترغيب والترهيب مع مختلف الفصائل، الثورية-الإسلامية أو الجهادية، لاحتوائها أو تفكيكها ودمجها ضمن بنية الهيئة، ما جعل لديها خبرة وتجربة متراكمة في التعامل مع فصائل ومجموعات مسلحة من خلفيات أيديولوجية وبنى تنظيمية مختلفة. مع الزمن، قامت الهيئة باحتكار العنف وقرار السلم والحرب في مناطق سيطرتها بشكل كامل، عبر غرفة عمليات «الفتح المبين» التي ضمَّت فصائل متنوعة من ناحية القدرات التنظيمية أو الخلفية الأيديولوجية، إذ ستشكّل غرفة العمليات هذه النواة الفعلية لغرفة إدارة العمليات العسكرية التي قادت معركة ردع العدوان وأطاحت بنظام الأسد. قامت الهيئة بمأسسة عسكرية تضمَّنت تأسيس كلية عسكرية

ومراكز تدريبية وشعب تجنيد ومركز دراسات عسكري، معتمدة على خبرة ضباط منشقين عن جيش النظام وخبرة قادتها الميدانية على طوال أكثر من عقد. وستشكل تجربة المأسسة هذه الأرضية التي سيعتمد عليها الجيش السوري الجديد، الذي تشكل الهيئة نواته الرئيسية، في دمج الفصائل والمجموعات المسلحة الأخرى بعد إسقاط النظام. يُضاف إلى ذلك التحوُّل على مستوى التكتيكات العسكرية، لا سيما بما يرتبط باستخدام التكنلوجيا عموماً، والطائرات المسيرة خصوصاً، وذلك بالاستفادة من التجارب الحديثة في استخدام المسيرات وعلى رأسها الحرب الروسية-الأوكرانية، وانعكاس ذلك على طبيعة الحركة وتكتيكاتها العسكرية، إذ حلَّت الطائرات المسيَّرة محل عمليات التفجير الذاتية، وهو ما كان أحد التكتيكات التي لعبت دوراً حاسماً في معركة ردع العدوان التي أسقطت نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

على المستوى البنيوي الكلِّي، لم تكن الهيئة عبارة عن تنظيم عسكري مسلَّح فحسب، بل تحوَّلت إلى حركة هجينة أو ما يسمى اصطلاحاً فاعل نصف دولة، يتكون من تنظيم عسكري (هيئة تحرير الشام)، وجهاز أمني (جهاز الأمن العام)، وهيكل حوكمي (حكومة الإنقاذ)، وجناح سياسي (إدارة الشؤون السياسية). فقد شكَّل تأسيس حكومة الإنقاذ عام 2017 نقطة انعطاف محورية بالنسبة لعلاقة الحركة بالمجتمع المحلي. فمن ناحية، استقطبت الهيئة كوادر مدنية بيوقراطية جديدة ضمن حكوماتها على دورات متتابعة، وضمَّت وجهاء وأعيان محليين إلى مجلس الشورى العام الذي أسس في عام 2019، وأعيد انتخابه في عام 2021 عبر انتخابات غير مباشرة. ومن ناحية أخرى، أسسَّت الهيئة، عبر ذراعها الإداري حكومة الإنقاذ، نموذجاً حوكميًّاً مركزياً محلياً كان منافساً للحكومة السورية المؤقتة (الجهاز الإداري التابع للائتلاف الوطني السوري) والمجالس المحلية التابعة لها، مستبدلةً إيَّاها بنظام المناطق المحلية المركزي، «إدارات المناطق المحررة»، والذي لعب دور البلدية والوسيط بين المجتمع المحلي والسلطة. يُضاف إلى ذلك جهاز الأمن العام الذي تولَّى حفظ النظام داخل المناطق السكنية والذي سيتحوَّل لاحقاً للنواة الرئيسية لوزارة الداخلية السورية بعد سقوط النظام، وإدارة الشؤون السياسية التي سيهندس كوادرها، وعلى رأسهم وزير الخارجية أسعد الشيباني، السياسة الخارجية السورية لاحقاً.

من الناحية الزمنية، في الوقت الذي بدأ فيه التحوُّل على جميع المستويات السابقة منذ تأسيس الهيئة عام 2017، فإنَّ تبلوره بشكل واضح، سيَّما على المستوى البنيوي-الكلِّي والتنظيمي العسكري، أي التحول إلى فاعل نصف دولة، وهو ما كان يُطلق عليه «قيادة المحرَّر» أو نموذج إدلب، حدث خلال فترة وقف إطلاق النار النسبي المرحلة الزمنية بعد هدنة آذار 2020 بشكل تدريجي حتى معركة ردع العدوان في نهاية تشرين الثاني 2024. ختاماً، كان التكيُّف والتحوُّل أحد أهم ما اتَّسمت به هيئة تحرير الشام على مدار ما يقارب العقد من الزمان، وهو ما

سيستمر عاملاً محوريًّاً في صياغة الرؤية والسلوك السياسي لها بعد إسقاطها للنظام ووصولها للحكم في دمشق.

سوريا الجديدة وتركة التحديات القديمة

مثَّلت لحظة إسقاط نظام الأسد نقطة انعطاف محورية في مسار تحوُّل هيئة تحرير الشام خصوصاً وفي المشهد السياسي لسوريا عموماً. إذ وجدت الهيئة نفسها، بعد الانتصار في استحقاق الصراع مع نظام الأسد، أمام استحقاق جديد، وهو استحقاق الحكم والدولة، بمساحة جغرافية أكبر بأضعاف مضاعفة عن مساحة المناطق التي كانت تسيطر عليها في إدلب، وتحديات، قديمة بأصلها وجديدة بتجلياتها، ورثتها بلحظة وصولها لدمشق. على رأس هذه التحديات كان المشهد الفصائلي السابق في شمال غرب سوريا والانقسام الداخلي السابق بين هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الوطني السوري، سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية- قسد» على مناطق شمال شرق سوريا بما تحتويه على موارد اقتصادية حيوية للبلاد، وفلول نظام الأسد والإرث الطائفي للنظام الذي خلَّف مجتمعاً ممزقاً ومنقسماً، والمجموعات المسلَّحة في السويداء وأزمة العلاقة بين الأخيرة ودمشق التي تمتد جذورها لبدايات نشأة سوريا كوحدة سياسية (دولة/شعب)، والاقتصاد المنهار بشكل شبه كامل في البلاد. وفي الوقت الذي تؤثر الديناميات الخارجية - الإيجابية والسلبية - في كافة هذه الملفات، إلَّا أنَّها تبقى ملفات داخلية خاضعة أيضاً للرؤية والإرادة السياسية الداخلية. كما أنَّ توضيح طبيعة الحكم الجديد والرؤية السياسية للمرحلة الانتقالية ومسار بناء الدولة في سوريا، وبالتالي التموضع الجديد لهيئة تحرير الشام في المشهد السياسي، لم يكن أقل أهمية من جملة هذه التحديات. وفي إطار مقاربة توازن بين المعيارية والواقعية، فإنَّ تقييم مسار بناء الدولة، وعلى رأسه شكل الحكم، داخلياً في مرحلة ما بعد النزاع، يجدر أن يرتبط بشكل مباشر بنشوء دولة متصالحة مع شعبها بكل بأطيافه، وهو ما يعني في السياق السوري تجاوز إرث نظام الأسد الطائفي بشكل رئيسي، ومعالجة التحديات المذكرة سلفاً.

بدءاً من إطلاق شعار الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة مروراً بحملة دبلوماسية عامة التقى فيها الرئيس السوري أحمد الشرع مئات الشخصيات الممثلة لأطياف مختلفة من الشعب السوري وحتى اعتماد هوية بصرية جديدة وشعار جديد للدولة، قامت الإدارة السورية الجديدة بعدد من الخطوات الرمزية التي تشير إلى فتح صفحة سياسية جديدة في سوريا، أحد عناوينها بناء المشروعية السياسية الداخلية. شكَّل مؤتمر إعلان انتصار الثورة السورية[114] في 29 كانون الأول/يناير 2025، والذي تمَّ الإعلان فيه عن تسمية أحمد الشرع رئيساً للجمهورية وعن حل الفصائل لحظة محورية في تأمين استقرار القطاع الأمني، وبالتالي تجاوز إرث الاقتتالات الفصائلية السابقة

114- مؤتمر النصر: الفصائل تعلن انتصار الثورة وتسمية الشرع رئيساً للبلاد، الذاكرة السورية.

والانقسام السابق في شمال غرب سوريا، وهو المسار الذي حقَّق تقدماً ملحوظاً ولم يشهد أي انتكاسات حتى الحظة الراهنة.

وقد أسهمت أربع عوامل رئيسية في تقدُّم مسار الدمج للفصائل: الأول، وهو تحقيق هذه الفصائل للهدف النهائي الذي كانت تحارب من أجله، أي إسقاط نظام الأسد. إذ يعتبر تحقيق الفصائل المسلَّحة - أياً كانت وفي أي منطقة جغرافية - للهدف الذي تسعى إليه، أحد الأسباب التي تدفعها لحل نفسها مجرد توافر الشروط الملائمة وعلى رأسها بناء دولة جديدة. ثانياً، الخبرة التراكمية لهيئة تحرير الشام في احتواء ودمج أو تفكيك الفصائل بمختلف خلفياتها المناطقية وقدراتها التنظيمية، بما في ذلك الخبرة التي راكمتها الهيئة في بناء الكليات والمؤسسات العسكرية. لا يقل أهمية عن ذلك وجود جهاز أمني مركزي، غير فصائلي، مسؤول عن المهام الأمنية في المدن والمناطق السكنية. إذ تقع اليوم الحواضر السورية في مناطق سيطرة الحكومة تحت إدارة جهاز أمني مركزي، وهو بالمقارنة مع حالات بلدان أخرى شهدت سقوط أنظمة، يعتبر عاملاً فارقاً على مستوى تأمين الاستقرار الأمني في مرحلة ما بعد النزاع. ثالثاً، خضوع الموارد المالية الخاصة بالمعابر والحدود لدمشق وغياب عامل خارجي مزعزع للاستقرار، متزامن مع دعم أنقرة لمسار دمج الفصائل التي دعمتها ضمن بنية عسكرية مركزية.

تزامن ذلك مع مسار سياسي موازي، إذ تمَّ دمج المجالس المحلية التابعة للحكومة المؤقتة بالحكومة المركزية، واستقطاب شخصيات من أجسام المعارضة السورية السياسية والأهلية السابقة وعلى رأسها الائتلاف الوطني السوري والمجلس الإسلامي السوري ومنظمات المجتمع المدني لتولي مهام في مختلف أجهزة الدولة، بدءاً من مؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري مروراً بتأسيس الحكومة المؤقتة وانتهاءً بانتخابات مجلس الشعب. علماً بأنَّ الإعلان الدستوري اعتمد في مضمونه ومبادئه العامة على الأسس التي أرستها الدساتير السابقة، وبشكل خاص دستور عام 1950 الذي يُعدّ المرجع الأبرز في صياغته[115]. ناهيك إعادة ما يزيد عن 2000 ضابط سوري منشق عن النظام للمؤسسة العسكرية الجديدة وإعادة الدبلوماسيين المنشقين إلى وزارة الخارجية. كل هذه الخطوات كانت في سياق طي صفحة الماضي والمصالحة بين الهيئة (سابقاً) ومختلف شرائح المعارضة (سابقاً)، وهو ما يعني تعزيز المشروعية السياسية للحكومة السورية الجديدة، أمام التحديات المزمنة التي تواجهها.

مقابل ذلك، وفيما يتعلق بأحد أبرز التحديات الراهنة المرتبطة بدمج مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في شمال شرق سوريا، يُلاحظ أنَّ مسار دمج قسد ضمن بنية الدولة السورية، وفق الاتفاقية آذار/مارس 2025 ما زال يواجه تعثّراً واضحاً رغم مرور أكثر من ثمانية أشهر على الاتفاقية. إذ لم يتحقق أي تقدُّم ملموس

115- محمد الأمين، كل هذا الحضور لدستور 1950 في منعطفات سورية، العربي الجديد، 15 نيسان 2025.

على أرض الواقع، بل أظهرت التطورات الميدانية أنَّ تجربة الدمج الوحيدة التي تمَّ العمل عليها في منطقتي الأشرفية والشيخ مقصود في حلب، كانت ذات طابع شكلي. يحكم هذا المسار عدة عوامل مرتبطة بالمناخ الجيوسياسي، وذاتية خاصة بالمشهد السوري والحكومة السورية من جهة وقسد من جهة أخرى. فاتفاقية آذار ذاتها هي نتاج لبيئة جيوسياسية جديدة في سوريا والمنطقة: سقوط نظام الأسد وانحسار النفوذ الإيراني في المنطقة - إذ كانت طهران ونظام الأسد من الداعمين التاريخيين لحزب العمال الكردستاني - وانطلاق مسار لحل ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني في تركيا تحت عنوان (تركيا بلا إرهاب)[116] والشرعية الخارجية التي اكتسبتها الحكومة السورية تدريجيًّاً والضغط الأمريكي على قسد والدور الأمريكي الوسيط لإنجاز اتفاقية الدمج. جملة هذه العوامل يفترض نظريًّاً أن تدفع قسد للقبول بتنفيذ الاتفاقية. لكن على أرض الواقع، ومنذ لحظة سقوط النظام وحتى هذه اللحظة، تبنَّت «قسد» موقف الترقُّب تجاه المسار السياسي الداخلي في سوريا، ونظرت بعين الريبة إلى مسار استكمال الاعتراف الدولي بالحكومة السورية وقدرتها على إدارة التحديات الداخلية سيما أحداث الساحل السوري وأزمة السويداء، الأمر الذي انعكس على سلوكها خلال المرحلة السابقة، والذي اتَّسم بمحاولات كسب الوقت ورفع سقف المطالب. وبالأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الجوهري على مستوى الأهداف والبنية والأيديولوجيا، بين قسد وباقي فصائل المعارضة المسلحة، فإنَّ عدم قبول قسد بعرض الحكومة السورية لدمجها بشكل مشابه لباقي الفصائل لا يعد مفاجئاً. فعلى مستوى الهدف، لم يكن إسقاط نظام الأسد هدفاً لها، بل كانت في حالة تفاوض مستمرة مع النظام البائد، وكان الهدف الرئيسي لها هو تحقيق مكاسب سياسية وإدارية تتعلق بمشروع «الإدارة الذاتية» في شمال شرق البلاد. ولهذا، تنظر قسد إلى أي عملية دمج فعلية ضمن الدولة السورية بوصفها تهديداً لما تعتبره مكتسبات لها وهدف حققته وتسعى لإضفاء الشرعية السياسية عليه، أكثر مما تراها فرصة سياسية للاندماج بمسار بناء الدولة الجديدة. وعلى مستوى البنية والأيديولوجيا، فترتبط قسد بنيويًّاً وأيديولوجيًّاً بحزب العمال الكردستاني، وهو ما ينعكس في بنيتها بتغلغل كوادر قنديل في جميع مفاصل بناها العسكرية والإدارية[117]، وهو ما يجعل العامل الخارجي محوريًّاً، أي مستوى انعكاس مسار حل ونزع سلاح العمال على كوادره داخل قسد، وهو ما لم يحرز به تقدُّم حتى الآن.

بالنسبة لدمشق، فيمكن تحديد مقاربتها لمسار الدمج لقسد من خلال جملة من الاعتبارات الرئيسية الديمغرافية والأمنية والسياسية. أول هذه الاعتبارات يتمثل في إدراك الحكومة لأهمية العامل الديموغرافي بوصفه أحد المحددات الجوهرية في هذا السياق. فحقيقة أن العرب يشكّلون الغالبية السكانية في تلك المناطق، ولا سيما في

116- التأثيرات الإقليمية لهدف «تركيا بلا إرهاب »، مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام، 19 آب 2025.
117- ساشا العلو، وشادي أبو فجر، وفاضل خانجي، «الإدارة الذاتية».. مدخل قضائي في فَهم النموذج والتجربة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 29 نيسان 2025.

محافظتي دير الزور والرقة، إضافة لما يتمتعون به من امتدادات عشائرية، تُعد عاملاً مؤثراً في إمَّا تسهيل عملية الدمج في حال انطلاقها أو أنَّه لن يكون في صالح قسد على المدى المتوسط والبعيد في حال انسداد أفق الحل. أمنيَّاً، تستمر مساعي دمشق لتعزيز الاستقرار الأمني، وعلى رأسه مكافحة تنظيم داعش، إذ أنَّه ومع زيادة قدرات الحكومة السورية على الضبط الأمني وتموضعها شيئاً فشيئاً كفاعل أساسي وشريك أمني إقليمي ودولي، وبالتالي تقليص اعتماد واشنطن والتحالف الدولي على قسد. فالمسار الذي بدأ بتأسيس آلية إقليمية بين سوريا ودول جوار سوريا لمكافحة تنظيم داعش[118]، يبدو أنَّه سينتهي بانضمام دمشق للتحالف الدولي. سياسيَّاً، فيتجسد في توجه الحكومة السورية نحو تجنُّب التصعيد العسكري مع قسد وإعطاء الأولوية للحل السلمي السياسي، والتركيز على استكمال العملية السياسية وأركان المرحلة الانتقالية، والتي كان آخرها الانتخابات البرلمانية[119]. ومن المتوقع أن يشكِّل هذا الملل ورقة تفاوضية مهمة، خصوصاً بعد استبعاد المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» من العملية الانتخابية لعدم توافر الشروط الأمنية والسياسية، وهو ما يُعبِّر عن رفض الحكومة السورية إضفاء أي شرعية على الوضع الراهن في شمال شرق البلاد.

لهذا، فإنَّ جملة هذه العوامل تشير إلى أنَّ الوقت لا يمضي لصالح قسد، لكن توقُّع إنجاز حل سريع وشامل هو أيضاً غير واقعي، إذ أنَّه حتى وإن انطلق مسار الدمج تدريجيَّاً، فإنَّ استكمال المسار بشكل ناجع سيبقى مرتبطاً بشكل عضوي بمسار حل ونزع سلاح حزب العمال وانعكاس ذلك على كوادره داخل قسد، وبمستوى الضغط الأمريكي على الأخيرة، وقدرة دمشق على إدارة التحديات الداخلية والخارجية عموماً.

أماً جنوباً، خصوصاً بما يتعلق بأزمة بمحافظة السويداء، فقد تبيَّن أن عملية اندماجها ضمن الدولة السورية الجديدة، عقب سقوط النظام، لم تكن بالسهولة التي كان متوقعة في البداية. إذ اتَّضح مع الوقت بأن هذا المسار سيكون أحد أكثر التحديات تعقيداً التي ستواجهها الحكومة السورية بعد سقوط النظام، وأكثره صعوبةً على مستوى المصالحة المجتمعية. فبعد عدة أشهر من المفاوضات، لم تسفر تلك الجهود عن تحقيق أي تقدُّم ملموس في مسار الاندماج السياسي والمؤسسي للسويداء ضمن الإطار الوطني العام. لتنقطع بعد ذلك شعرة معاوية – إن صحَّ التعبير – عقب اندلاع مواجهات مسلَّحة بين مجموعات مسلحة درزية وأخرى من البدو، أعقبها تدخل من قوات الأمن بهدف فض النزاع، ومن ثمَّ تدخل للجيش بهدف دعم قوات الأمن، الأمر الذي تطوَّر لاحقاً إلى أحداث عنف واسعة وانتهاكات طالت مختلف المكوّنات المجتمعية من البدو والدروز في المنطقة من مختلف الأطراف؛

118- طارق ديلواني، لقاء خماسي في الأردن يؤسس لتحالف ضد الإرهاب، اندبندت عربية، 10 آذار 2025.
119- النتائج النهائية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب في دوائر الانتخابات المقررة في المحافظات السورية، الوكالة العربية السورية للأنباء، 1 تشرين الثاني 2025.

شكَّلت دمشق على إثرها لجنة تحقيق[120]. ناهيك عن الهجوم الإسرائيلي ضد قوات الجيش السوري ومقر الأركان في دمشق، ما يجعل العامل الخارجي محورياً أيضاً في هذا الملف. إثر ذلك، تحوَّل الملف إلى ملف سياسي خارجي وأمني واجتماعي متداخل بذات الوقت. وعلى الرغم من الإعلان هن خارطة طريق جديدة لحل أزمة السويداء برعاية أردنية وأمريكية، لم تحدث هذه الجهود تقدُّم ملموس على أرض الواقع، مع بقاء المحافظة تحت سيطرة عدد من المجموعات المسلحة المنضوية تحت ما يسمى بـ»الحرس الوطني» برعاية حكمت الهجري، المدعوم إسرائيلياً[121]. وبالأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي للأزمة بين جبل السويداء والمركز سواء خلال فترة الحكم العثماني ثم الانتداب الفرنسي ثم الاستقلال ثم حكم البعث ثم نظام الأسد[122]، والبعد الخارجي المتمثل بالدور الإسرائيل في دعم المجموعات الانفصالية والسعي لتشكيل وكيل محلّي في السويداء، والبعد الاجتماعي حيث شكَّلت موجة العنف الأخيرة نقطة تحول داخل المجتمع المحلي وكان أثرها مضاعف باعتبار أن السويداء – وعلى خلاف معظم المحافظات السورية الأخرى – لم تشهد عمليات عسكرية أو أحداث عنف بهذا المستوى على مدار سنوات الحرب السابقة؛ لن يكون من الصعب تخمين بأنَّ هذه الأزمة ستكون إحدى أكثر الأزمات السورية تعقيداً وطولاً من حيث المدى الزمني اللازم لتسويتها.

قبل أزمة السويداء، مرَّت سوريا بأزمة أخرى لا تقل وطأة، تمثَّلت في المواجهات التي دارت مع فلول النظام السابق في مناطق الساحل السوري، والتي أظهرت بشكل جلي تحدّي الإرث الطائفي للنظام البائد بأبعاده الأمنية والاجتماعية. فعلى الرغم من أن هجوم الفلول لم يكن احتمالاً مستبعد أو غير وارد، نظراً لأنَّ جيش النظام السابق كان قد انحل تلقائياً مع سقوطه، ومع ذلك بدأت تنشط خلايا الفلول «تحت الأرض»، إلَّا أنَّه شكَّل صدمة للمجتمع السوري في الوقت الذي كان يسود فيه مناخ إيجابي مفعم بنشوة سقوط نظام الأسد. فمع تحرُّك الفلول التي كانت قد نظَّمت صفوفها بهدف السيطرة على الساحل السوري، وهجومها على أغلب مواقع قوات الأمن والذي أدَّى لسقوط عدد كبير في صفوف القوى الأمنية، أرسلت وزارة الدفاع قواتها لاستعادة السيطرة على المناطق. لم تنته المعارك على النحو الذي رمت إليه الفلول، فمع التعزيزات التي أرسلتها وزارة الدفاع السورية، بالإضافة إلى المجموعات المسلحة غير النظامية، استعادت الحكومة السورية السيطرة على المنطقة. لكن بذات الوقت، أدت هذه المواجهات إلى انتهاكات واسعة بحق المدنيين أيضاً، قامت على إثرها الحكومة السورية بافتتاح تحقيق رسمي وتعيين لجنة خاصة بذلك ومتابعة نتائج التحقيق قضائياً[123].

وعلى الرغم من أنَّ هذه الأزمة لم تتحول إلى حالة مستعصية كنظيرتها في السويداء، إلَّا أنَّها تحمل بجورها أبعاداً

120- سوريا تشكل لجنة للتحقيق في أحداث السويداء، الشرق الأوسط، 31 تموز 2025.
121- الهجري ينسف اسم السويداء ويستخدم اسماً عبرياً توراتياً، المدن، 11 تشرين الأول 2025.
122- أحمد مأمون أبو عامر، استعصاء الدمج.. تاريخ الصراع بين جبل الدروز والدولة المركزية، مجلة الفراتس، 29 تشرين الأول 2025.
123- لجنة التحقيق بأحداث الساحل السوري تعلن نتائج تحقيقاتها، الجزيرة نت، 22 تموز 2025.

مشابهة من ناحية الإرث الطائفي التاريخي لنظام الأسد وأثره الذي لن يزول بسهولة. يُضاف إلى ذلك البعد الأمني المتعلق باستمرار وجود خلايا لفلول النظام ما زالت نشطة، حيث تستمر الحكومة السورية بتنظيم حملات لاعتقال مجرمي الحرب من خلايا النظام السابق، وحملات لمصادرة مخازن الأسلحة القديمة، والفلول الذي انضموا للمجموعات الانفصالية في السويداء أو الذين لجأوا إلى مناطق سيطرة قسد.

اجتماعيًّاً، يبرز مسار العدالة الانتقالية، الذي تمَّ تأسيس لجنة خاصة به[124]، كأحد أبرز الملفات التي لا تقل أهميته عن الملف الأمني، مثلما يبرز أيضاً الحوار الوطني كمسار مستمر كحاجة ملحة لتجاوز إرث النظام الطائفي مع الزمن. حيث لا ينضوي تجاوز الإرث الطائفي للنظام السابق على أزمة الفلول فحسب، بل على تفكيك إرث النظام الطائفي البائد الذي خلَّف انقساماً اجتماعياً عميقاً ومزَّق السردية والهوية الوطنية. يتطلب ذلك بالضرورة إعادة بناء هوية وسردية سياسية وطنية جامعة، تُجيب عن سؤال جوهري: ماذا يعني أن يكون السوري سوريًّاً؟ بكل ما يحمله ذلك من أبعاد سياسية وتاريخية وثقافية ودينية واجتماعية-ديمواغرافية. وهو التحدِّي الذي يرتبط أيضاً بالحوار الوطني ومسار صياغة دستور جديد للبلاد الذي سيكون أحد المهام الرئيسية للبرلمان الجديد، إذ أنَّ تجنُّب سيناريو تحول سوريا إلى «لبنان كبير»، لا يمر فقط عبر رفض المحاصصة الطائفية – على الأهمية الكبرى لذلك – بل أيضاً من خلال إعادة بناء الهوية والسردية الوطنية.

تواجه الإدارة السورية جميع هذه التحديات السابقة في ظل واقع اقتصادي شبه منهار، يتسم بهشاشة واضحة على مستوى الخدمات وفرص العمل والبنية التحتية، مع بقاء ما يقارب 90% من السكان تحت خط الفقر، ما يعني غياب شبه كامل للطبقة الاقتصادية الوسطى. أمام هذا المشهد، تسعى الحكومة السورية إلى الانتقال من الاقتصاد المنغلق والمنعزل الذي كان سائداً في عهد النظام إلى اقتصاد السوق الحر، بهدف إطلاق عجلة إعادة الإعمار عبر الاستثمار[125]. غير أن هذا التحول يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتأمين البيئة الاقتصادية والأمنية والقانونية اللازمة لجذب الاستثمارات وضمان استقرار الأسواق من جهة وتحديات إدارة المخاطر الناجمة عن رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية في ظل انتشار الفقر المدقع من جهة أخرى.

لهذا، يحتاج المشهد السوري إلى استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية، تكون بوصلتها إنشاء دولة متصالحة مع شعبها. وفي موازاة معالجة جملة هذه التحديات الداخلية الذي يجعل من مسار البناء الداخلي هو الأولوية لدمشق خلال المرحلة الانتقالية على الأقل، فإن بناء دولة متصالحة مع نفسها

124- الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بتشكيل لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، الوكالة العربية السورية للأنباء، 28 آب 2025.
125- وزير الاقتصاد السوري يكشف ملامح إعادة البناء المقبلة في سوريا، شبكة شام الأخبارية، 10 ايلول 2025.

وشعبها لا يمكن أن يتحقق دون علاقات خارجية متصالحة مع محيطها الإقليمي، إذ إن الاستقرار الأمني الداخلي وإعادة الإعمار عبر الاستثمار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار في العلاقات الخارجية، وهو موضوع نقاش القسم القادم من الورقة.

شرق أوسط جديد يمر من سوريا الجديدة

بلا شك، مثَّل سقوط نظام الأسد تحولاً استراتيجياً مهمّاً في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم يكن تشبيه لحظة سقوط الأسد بلحظة سقوط جدار برلين عام 1989 مبالغ بها من ناحية أثرها الإقليمي الاستراتيجي[126]. فمع سقوط الأسد، انهارت استراتيجية إيران الخارجية القائمة على ما يسمَّى «الدفاع الأمامي» وانحسر نفوذها وبات نظامها السياسي ذاته تحت التهديد، ولم يمر وقت طويل حتى تعرَّضت طهران ذاتها لضربات نوعية استهدفت كبار قيادات الجيش[127] وعدد من منشئاتها النووية خلال حرب الـ 12 يوم مع إسرائيل في حزيران/يونيو 2025[128]. لهذا، كان إسقاط نظام الأسد هو إعلان رسمي لنهاية عهد التمدد الإيراني، وهو ما يعني نشوء معادلة توازن قوى إقليمية جديدة تقتضي ملء النفوذ الإيراني. وعلى الرغم من أن الضربات الإسرائيلية ضد أذرع إيران اللادولتية، وعلى رأسها حزب الله في لبنان، أسهمت بشكل كبير في تقليص النفوذ الإيراني، فإن إسرائيل ليست قادرة على ملء هذا الفراغ لأسباب عديدة، وعلى رأسها تركيز إسرائيل على المكاسب العسكرية من دون امتلاكها أفق سياسي لما بعد الحرب. بالمقابل، تبرز دول الخليج العربي، وفي مقدمتها السعودية، وتركيا كفاعلين أساسيين في معادلة ملء هذا الفراغ، وهو ما تجسَّد بشكل مباشر في المشهد السوري، إذ لعبت الحسابات الاستراتيجية للفواعل الإقليمية دوراً معزِّزاً للاستقرار في سوريا. فقد غلَّبت الدول الإقليمية التعاون على التنافس، خصوصاً بعد مرور فترة زمنية ليست بالقليلة على تجاوز الخلافات الخليجية-الخليجية السابقة، وتحسن العلاقات العربية-التركية. في هذا السياق، لعبت الحسابات الإقليمية المذكورة، وفي مقدمتها الجهود السعودية والتركية، دوراً هامّاً في تشجيع واشنطن على رفع العقوبات عن سوريا، وهي الخطوة التي لا بد من وصفها بالانعطافية من ناحية إنهاء العزلة المكبلة لمساعي دمشق في إعادة الإعمار وإعادة الاندماج بالمجتمع الدولي[129].

من ناحيتها، سعت دمشق إلى الاستفادة من المشهد الإقليمي الجديد ودخلت في سباق مع الزمن لكسر الافتراضات المسبقة المتعلقة بماهية الحكم الجديد ورؤيته السياسية تجاه المستقبل وعلاقاته بالإقليم والعالم، فقد حرصت

126- Lina Khatib, Assad's Fall in Syria Is the Middle East's 1989, Foreign Policy, 9 December 2024

127- مَن هم القادة الإيرانيون الذين قُتلوا في الضربات الإسرائيلية؟، الشرق الأوسط، 14 حزيران 2025.

128- أسامة أبو ارشيد، الضربة العسكرية الأميركية للمنشآت النووية الإيرانية: قراءة في الخلفيات والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 تموز 2025.

129- Fadil Hanci, Syria's Foreign Relations: How Regional Calculations Played in Damascus's Favour, Jordanian Politics and Society Magazine, June 2025.

دمشق على إبداء رسائل سياسية مطمئنة مفادها بأنّها لن تكون مصدر تهديد لأي بلد، بل والاستعداد للانخراط والتعاون الإقليمي لتعزيز الاستقرار، وهو ما كان أحد أبرز تجلياته لاحقاً تأسيس آلية إقليمية (سوريا ودول جوار سوريا) لمكافحة تنظيم داعش. أعطت دمشق أولوية للاندماج بالنظام الرسمي العربي بأسرع وقت ممكن، وهو ما تجلّى بعودتها إلى جامعة الدول العربية، فضلاً عن تعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها السعودية، والأردن وتركيا. يُضاف إلى ذلك مساعيها لتجاوز الإرث السيء مع لبنان، وفتح صفحة جديدة مع العراق آخذة بعين الاعتبار المصالح المشتركة، سيما الأمنية منها؛ مع الإبقاء على القطيعة الدبلوماسية مع طهران.

بالتوازي مع ذلك، شرعت دمشق في بناء مسار من الثقة مع كلٍّ من واشنطن وبروكسل، ما مهَّد لرفع العقوبات بشكل تدريجي، وبدء عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية، وصولاً إلى إعادة اندماج سوريا تدريجياً في المجتمع الدولي، والتي كانت أحد أهم تجلياتها مشاركة الرئيس السوري الشرع باجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول الفائت[130]، وزيارته اللاحقة للبيت الأبيض. إذ يبدو بأنَّ مسار العلاقات السورية-الأمريكية في تطور مستمر، سيما مع لعب واشنطن لعدة أدوار حيوية، فيما يتعلق بمسار اندماج قسد ضمن الدولة السورية، وخارطة الحل في السويداء، والوساطة في ملف التهديد الإسرائيلي.

أما بالنسبة للعلاقات مع روسيا، فقد أجَّلت دمشق مسألة تطبيع العلاقات مع موسكو إلى حين نضوج علاقاتها الإقليمية والدولية، حيث جاءت زيارة الرئيس السوري لروسيا بعد زيارته معظم العواصم الإقليمية وباريس ونيويورك. إذ أنه وعلى مدار أشهر تجنَّبت دمشق مواجهة مباشرة مع موسكو بشأن القواعد العسكرية الروسية في الساحل السوري، مع رفضها في الوقت ذاته القبول بشروط الاتفاقات السابقة. كما يبدو أنَّ موقف دمشق بهذا الخصوص لم يتغيَّر حتى بعد الزيارة الأخيرة للشرع لموسكو[131]، حيث سيبقى محور تفاوض. أي أنَّه وعلى الرغم من استعادة العلاقات مع روسيا، فإنَّ طبيعة هذه العلاقات اختلفت جذرياً ولم تعد موسكو تملك الدور الحيوي الذي كانت تمتلكه في عهد النظام البائد. لهذا، ففي الوقت الذي يأتي فيه الدافع الرئيسي لسوريا في تطبيع العلاقات مع روسيا ضمن سياق مساعيها لتجنُّب أي عداءات مع قوى خارجية وعدم استبعاد روسيا تماماً من الخيارات الاستراتيجية في ظل عدم رسوخ العلاقات الخارجية لدمشق بعد، ما زالت مسار العلاقات يتسم بالغموض الاستراتيجي – حتى لحظة كتابة هذه الورقة – ومرتبط بملفات أخرى عديدة مرتبطة، ليس أقلها أهمية مسار تطور العلاقات السورية-الأمريكية وملف التهديد الإسرائيلي.

وإلى جانب مساعي سوريا للانفتاح إقليميَّاً ودوليَّاً وتجنُّب أي عداءات خارجية، يبرز التهديد الإسرائيلي كمصدر

130- الشرع: سوريا تحولت من بلد يصدر الأزمات إلى فرصة تاريخية لإحلال الاستقرار، أخبار الأمم المتحدة، 24 أيلول 2025.
131- الشيباني: الاتفاقيات بين روسيا والنظام البائد معلّقة وسنجري زيارة رسمية للصين قريباً، الأخبارية السورية، 18 تشرين الأول 2025.

التهديد الرئيسي لدمشق، وهو تهديد قديم وجديد في آن واحد، ولطالما كان وسيستمر كمصدر خطر رئيسي في العقل الاستراتيجي السوري. فعلى الرغم من وجود اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974، فإن السياسات التوسعية والعدوانية الإسرائيلية تجاوزت هذه الاتفاقية، حيث سيطرت إسرائيل على مواقع استراتيجية في الجنوب السوري، في مقدمتها جبل الشيخ، ودعمت مجموعات انفصالية في السويداء؛ ناهيك عن احتلالها لمرتفعات الجولان السوري. وبالأخذ بعين الاعتبار مستوى هذا التهديد وحاجة دمشق لإطلاق عجلة البناء وإعادة الإعمار، تبرز أولوية الحصول على ضمانات أمنية كأحد أهم الأولويات الاستراتيجية لسوريا، وهو يشكِّل الدافع الرئيسي لانخراط سوريا في مسارات التفاوض. حيث تسعى دمشق للاستناد على الدعم الإقليمي العربي-التركي، والمشروعية الدولية، وسياستها القائمة على «صفر أعداء» لتقويض السياسة العدوانية الإسرائيلية والحصول على ضمانات أمنية؛ لكن ليس بأي ثمن، أي من غير التفريط بالسيادة السورية على أراضيها في الجنوب. لهذا، سيبقى التهديد الإسرائيلي عاملاً محورياً في تشكيل بوصلة السياسة الخارجية السورية ككل.

ختاماً، فإنَّ إعادة التموضع الاستراتيجي لسوريا الجديدة يرتبط بالعوامل والديناميات المذكورة سلفاً. بدءاً من المناخ الإقليمي الجديد المتشكل بعد انحسار النفوذ الإيراني، مروراً بمساعي سوريا للاندماج إقليمياً والانفتاح دولياً بهدف كسر العزلة وفتح الطريق أمام إعادة الإعمار، وتجنُّب – قدر الإمكان – أي عداءات خارجية تنعكس سلباً على استقرارها الداخلي، وانتهاءً بالحصول على ضمانات أمنية فيما يتعلق بالتهديد الإسرائيلي – وهو العامل المحوري في صياغة السياسة الخارجية لدمشق. ففي الوقت الذي تسعى دمشق لتعظيم مكاسب التعاون الإقليمي سيما بين الدول العربية وتركيا في شرق أوسط جديد لبناء دولة متصالحة مع نفسها ومحيطها، تواجه الخطر الإسرائيلي، تجاه سوريا عموماً وفي الجنوب خصوصاً، ما يجعل التهديد الإسرائيلي العائق الأكبر أمام مسار بناء الدولة.

لهذا، فإنَّ الانفتاح السياسي على مختلف الفاعلين الدوليين وتصفير العداءات لا يعني بالضرورة الحياد المطلق، إذ يبدو بأنَّه سينعكس مع الزمن على صياغة شراكات استراتيجية تعظِّم من المكاسب المرتبطة بالموقع الجغرافي لسوريا، وبالتالي إعادة تشكيل تموضعها الجيوسياسي. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون هذه الشراكات مندفعة بإحداث قطيعة مع أسلوب حكم النظام البائد، التي استلهمها من تجارب سياسية قادمة من المعسكر الشرقي السابق، واستبدالها بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري نحو إصلاح علاقة الدولة بالمجتمع[132]، أي بناء دولة متصالحة مع شعبها ومنفتحة على العالم.

132- ساشا العلو وفاضل خانجي، تحديات السياسة السورية الجديدة: أسئلة البوصلة والخيارات الاستراتيجية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 10 نيسان 2025.

سوريا الجديدة والطريق الشائك نحو بناء دولة متصالحة مع نفسها ومحيطها

مع إسقاط نظام الأسد على يد هيئة تحرير الشام وحلفائها في 8 ديسمبر 2024، وجدت الهيئة نفسها – وبعد مسار طويل من التحوُّل – أمام تحديات الحكم بعد تجاوزها لتحدّي الصراع مع النظام. وعلى الرغم من امتلاك الهيئة لخبرة تراكمية في التكيُّف مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة على مدار أكثر من عقد، عبر التحوُّل الذي شهدته على مستوى الحسابات الاستراتيجية والهوية-السردية والتنظيمي-العسكري والبنية، إلَّا أنَّها وجدت نفسها مع دخول دمشق أمام مشهد معقَّد ورثت معه تحديات مرتبطة بها خصوصاً وبسوريا عموماً، قديمة وجديدة، داخلية وخارجية.

مقابل ذلك، أبدت الهيئة سرعة ملحوظة في التكيُّف مع الواقع الجديد، دخلت من خلالها مرحلة تحول جديدة، عنوانها بناء الدولة والسعي لتأسيس نموذج حكم متلائم مع الواقع الداخلي والبيئة الخارجية المحيطة، حيث تجاوزت نماذجاً كانت قد شكَّلت في مرحلة سابقة مصدر إلهام، وعلى رأسها طالبان في أفغانستان، سيما وأنَّ الأخيرة التي نجحت في الميدان العسكري بالوصول للحكم في كابل لم تظهر نجاحاً ملحوظاً في الاختبار السياسي بعد ذلك. عليه، لم يعد مسار بناء الدولة الجديد محكوماً بمسار تحول الهيئة السابقة فحسب، بل أيضاً بالمشهد السوري الداخلي والبيئة الإقليمية المحيطة ككل؛ مع بقاء القدرة على التكيُّف والنزعة نحو التغيير لدى القيادة السورية الجديدة عاملاً محورياً في تشكيل ماهية الحكم الجديد. في هذا السياق، تظهر السياسات التي اتبعتها دمشق داخلياً وخارجياً إدراك القيادة السورية لتحديات المشهد الجديد على المستوى الكلِّي، وسعيها لتجنب سيناريوهات كارثية بجوهرها، كعزلة أفغانستان بعد سقوط نظام الحكم السياسي السابق، وحرب الوكالات في ليبيا نتيجة تناقض المصالح الإقليمية، ونظام المحاصصة الطائفي في لبنان. إلَّا أنَّ طبيعة التركة الثقيلة التي ورثتها يجعل من مسار بناء الدولة محفوفاً بالمخاطر والتحديات.

داخليًّاً، شكَّل مؤتمر النصر الذي أعلن فيه عن حل الفصائل لحظة سياسية انعطافية في بدأ مسار بناء الدولة في سوريا، من ناحية دمج الفصائل في المسار وتعزيز الاستقرار الأمني، وبدء عملية سياسية بقيادة سورية لبناء المشروعية الداخلية، بدءاً من المؤتمر الوطني، ومروراً بالإعلان الدستوري وتشكيل حكومة انتقالية ذات طابع تشميلي وحتى تشكيل الانتخابات البرلمانية. حيث كانت أهم سمات جملة هذه الخطوات هو إنهاء الانقسام السابق بين الفضاء السياسي والعسكري في إدلب ونظيره في ريف حلب الشمالي سابقاً، واندماج ممثلين عن شرائح اجتماعية مختلفة، بما فيها الجاليات السورية في الخارج، بمسار بناء الدولة بمختلف قطاعاته. بالمقابل، ورثت الحكومة السورية الجديدة تحديات مزمنة، لن تكون معالجتها سهلة وستشكل بمجملها أو كل منها بمفردها خطراً على المرحلة الانتقالية، سيَّما وأنها متشابكة مع عوامل سياسية وأمنية واجتماعية. في مقدمة هذه التحديات

استمرار سيطرة قسد على مناطق شمال شرق سوريا بما تحتويه على موارد اقتصادية حيوية للبلاد والإشكاليات البنيوية المتعلقة بمسار دمجها، والنزعة الانفصالية لمجموعات في السويداء وأزمة العلاقة بين الأخيرة ودمشق التي تمتد جذورها لبدايات نشأة سوريا كوحدة سياسية (دولة/شعب)، وفلول نظام الأسد والإرث الطائفي للنظام الذي خلَّف مجتمعاً ممزقاً ومنقسماً وما يفرضه ذلك من استحقاق إعادة بناء الهوية والسردية الوطنية، والاقتصاد المنهار بشكل شبه كامل في البلاد. لهذا فإنَّ جملة هذه التحديات تفرض صياغة استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار بأبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، تكون بوصلتها إنشاء دولة متصالحة مع شعبها.

بيد أنَّ بناء دولة متصالحة مع شعبها لا تنفصل عن سياسة البلاد الخارجية، وبالتحديد بناء دولة متصالحة مع محيطها. ففي الوقت الذي تتيح البيئة الإقليمية الجديدة المتشكلة على أثر انحسار النفوذ الإيراني فرصة لدمشق لتعظيم مكاسب موقعها الجيوسياسي بين الدول العربية وتركيا – في ظل تجاوز الخلافات الخليجية-الخليجية وتحسُّن العلاقات العربية-التركية، سيما الخليجية-التركية والأردنية-التركية، وهو ما كان عاملاً محدِّداً في قرار ترامب برفع العقوبات عن سوريا بتشجيع من الرياض وأنقرة – يشكِّل التهديد الإسرائيلي عامل الخطر الأكبر أمام مسار بناء الدولة في سوريا. كما أنَّه وبحكم طبيعته القديمة والجديدة، سيبقى التهديد الإسرائيلي مصدر خطر رئيسي في المنطق الاستراتيجي السوري وعاملاً محورياً في صياغة بوصلة السياسة الخارجية السورية. أمام هذا المشهد، سعت دمشق للاندماج إقليميَّاً عبر توثيق علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، وتركيا، وبناء الثقة في علاقاتها مع واشنطن وبروكسل، والاندماج بالمجتمع الدولي بما يخدم المساعي السورية لفك العزلة السياسية ورفع العقوبات وإعادة الإعمار، وتجنُّب عداءات قديمة-جديدة قد تنعكس سلباً على استقرارها الداخلي وهو ما تجلَّى بتطبيع العلاقات مع روسيا مع إبقاء الملفات السيادية – وأهمها القواعد العسكرية – قيد التفاوض، والسعي لتأمين ضمانات أمنية بخصوص التهديد الإسرائيلي عبر التفاوض والوساطات الإقليمية والدولية.

ستشكِّل هذه الديناميات بمجملها عوامل محدِّدة للتموضع الجيوسياسي الجديد في سوريا ما يعني بالضرورة أنَّ تصفير المشاكل الخارجية لا يعني الحياد المطلق وأنَّه لا بدَّ مع الزمن من صياغة شراكات استراتيجية، بشكل يعظِّم مكاسب الموقع الجغرافي لسوريا ويصب في صالح استقرارها وإعادة إعمارها. كما ينبغي أن تكون هذه الشراكات مندفعة بإحداث قطيعة مع أسلوب حكم النظام البائد، التي استلهمها من تجارب سياسية قادمة من المعسكر الشرقي السابق، واستبدالها بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري نحو إصلاح علاقة الدولة بالمجتمع[133]، أي بناء دولة متصالحة مع شعبها ومحيطها ومنفتحة على العالم.

133- المرجع السابق.

الفصل السادس

مستقبل داعش والجهادية في ظل تصاعد الأزمات

داعش بلا خِلافة: انبثاقٌ جديد بعدَ موتٍ سريريّ

حسن أبو هنيّة

منذ سقوط خلافته المكانية الواقعية في العراق وسوريا عام 2019، تحول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى خلافة افتراضية، وعاد للعمل كمنظمة لا مركزية، وانتقل مركز ثقل التنظيم إلى أماكن أخرى في افريقيا وآسيا، ورغم تراجع قدرة التنظيم على شن هجمات خارجية كبيرة، فإنه احتفظ بقدراته المحلية على شن هجمات مباغتة وفرض سيطرة مؤقته أحياناً ودائمة أحياناً أخرى، بعد أن تحول من نهج الحروب الكلاسيكية والسيطرة المكانية والتمكين، إلى نهج الاستنزاف وحرب العصابات والنكاية، وانتقل إلى العمل بمرونة من حالة المركزية إلى اللامركزية، ولا يزال تنظيم داعش يُشكل تهديدًا مستمرًا في سوريا والعراق ويحافظ على نسق ثابت من الهجمات.

وقد تضاعفت المخاوف من عودة داعش إلى صدارة المشهد الجهادي العالمي، عقب تراجع الاهتمام الدولي بملف الإرهاب مع تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية العالمية، في ظل صعود نظام عالمي متعدد الأقطاب وتراجع النظام الأحادي القطب، الذي أخذ بالتصاعد مع وقوع الحرب الروسية الأوكرانية في شباط/ فبراير 2022 وارتفاع وتيرة التنافس العالمي، وعقب زيادة المخاطر الإقليمية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين أول 2023، وهي التداعيات التي خلقت اختلالات بنيوية للقوة المحلية ولدت ديناميكية جديدة أدت إلى سقوط دراماتيكي لنظام بشار الأسد الاستبدادي في الثامن من ديسمبر/ كانون أول 2024،على يد هيئة تحرير الشام الفرع السابق للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وعدوهما اللدود، وتشير التقارير الأمنية الأخيرة إلى ارتفاع مستوى خطر عودة داعش في سويا والعراق في ظل اشتداد التنافس الدولي والإقليمي، وزيادة حالة عدم الاستقرار وتنامي مخاطر الحرب الأهلية وشبح التقسيم ، فوفقًا لتقديرات الولايات المتحدة، لا يزال أكثر من 2500 مقاتل نشط ينشطون في سوريا والعراق حتى عام 2025، بينما يُحتجز 10 آلاف من مقاتلي داعش المُتمرسين في المعارك في السجون السورية، مما يُشكل خطرًا جسيمًا في حال إطلاق سراحهم، لا سيما من خلال عمليات هروب مُدبرة من السجون. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال نحو 42 ألف من الأفراد التابعين لداعش في معسكرات الاعتقال، حيث يكونون عُرضة للتطرف والتجنيد. وفي أعقاب سقوط نظام بشار الأسد، قد تُعزز السيطرة الهشة للحكومة السورية الجديدة، إلى جانب العنف المُستمر على أسس عرقية وأثنية وطائفية، قدرات داعش بشكل أكبر، مما يسمح للجهاديين بإعادة تنظيم صفوفهم والحفاظ على وجودهم، وربما توسيع نفوذهم مرة أخرى.

أما خارج سوريا والعراق، فقد وسّع تنظيم داعش حضوره ونفوذه بشكل ملحوظ في عدة دول في أفريقيا وآسيا. ومع

ذلك، ونظرًا للتطورات الديناميكية التي أعقبت سقوط نظام الأسد والتحول السياسي الجاري في سوريا، وسيُقيّم هذا التحليل الوضع الراهن للتنظيم، ونقاط قوته العملياتية، والتهديد المستمر الذي يُشكّله في سياق بروز عالم متعدد الأقطاب

مرونة هيكلية وتوسع جغرافي

تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتوسع عالميًا منذ هزيمته الإقليمية في العراق وسوريا عام 2019، مما مكّنه من مواصلة تنظيم وإلهام الهجمات على الغرب، ورغم أن داعش فقد السيطرة على 95% من الأراضي التي استولى عليها بين عامي 2014 و2017، وفقد السيطرة على آخر أراضيه في العراق وسوريا بين عامي 2017 و2019، إلا إن تنظيم الدولة استمر بالتوسع في أنحاء متعددة من العالم منذ عام 2019. حيث أعلن داعش مسؤوليته عن أولى هجماته في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق عام 2019 تحت ولاية وسط أفريقيا التابعة له، والتي تأسست حديثًا، كما اعترف التنظيم بتأسيس ولايات أصغر وأقل نشاطًا في الهند وباكستان وتركيا في عام 2019، وأعلن عن تأسيس ولاية في موزمبيق منفصلة عن ولاية تنظيم الدولة في جنوب إفريقيا ومقرها جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2022، كما أعلن تنظيم الدولة رسميًا عن تأسيس ولاية في الساحل مستقلة عن ولاية التنظيم في غرب إفريقيا ومقرها نيجيريا في عام 2022.

أعاد تنظيم الدولة الإسلامية هيكلة الإدارة العامة للولايات - المعروفة سابقًا باسم إدارة الولايات البعيدة حتى عام 2020 - بشكل كبير منذ سقوط خلافته الإقليمية في الشرق الأوسط، و تقدم إدارة التنظيم التوجيه التشغيلي وتنسق التمويل لجميع الولايات التابعة له على مستوى العالم، وتلعب دورًا محوريًا في عمليات الهجوم الخارجية، وتشرف على الشؤون الإدارية الداخلية رفيعة المستوى داخل الولايات، وأنشأ تنظيم الدولة مكاتب إقليمية للإشراف على هذا الدعم عبر ولاياته التابعة المختلفة في المحافظات وأراضيه الأساسية التقليدية في العراق وسوريا حوالي عام 2019، ويساعد هذا النظام اللامركزي في تنسيق التمويل والتوجيهات وغيرها من أشكال الدعم بين أفراد المجموعة في الجبهات المحلية وشبكة تنظيم الدولة العالمية والقيادة المركزية لداعش على الرغم من ضعف موقف داعش في الشرق الأوسط. ومكتب ولاية الرافدين هو أحد المكاتب التي أسّسها تنظيم داعش لتأمين القيادة الإقليمية لفروعه المنتشرة في العالم. وهذه المكاتب هي مكتب الفرقان ويدير ولاية الساحل وولاية غرب إفريقيا، وهما ولايتان كبيرتان تتفرع كل واحدة منهما الى ولايات صغيرة مثل ولاية مالي وولاية بوركينا فاسو وولاية سامبيسا (في نيجيريا)، ومكتب الكرار الذي يضم (الصومال، والكونغو، وموزمبيق، ودول الجوار)، ومكتب الأنفال الذي يضم (النيجر، ومالي،

وبوركينا فاسو، ودول الجوار)، وولاية وسط أفريقيا، ومكتب الصديق، ويشمل أفغانستان ودول الجوار، ومكتب الفاروق ويشمل تركيا وأوروبا، ومكتب الأرض المباركة الذي يشمل بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين)،

ثمة انقسام عميق بين الخبراء الذين يزعمون أن تنظيم الدولة الإسلامية قد تدهور إلى شبكة لامركزية من الفروع التابعة وآخرين يزعمون أن التنظيم تطور بدلا من ذلك إلى منظمة عالمية متكاملة أكثر تماسكا، لكن الحقيقة تجمع بين الفريقين، حيث تبنى تنظيم الدولة الإسلامية نموذجا هجينا يضم عناصر كلا النموذجين، فبعد أن اضطر التنظيم للتخلي عن طموحاته في خلافة إقليمية، تحول تدريجيًا إلى هيكل أقل هرمية ونموذج عمليات أكثر لامركزية، بهدف تعزيز فرص بقائه ومرونته في هياكله الإقليمية. ويظهر ذلك من خلال غياب فهم واضح للهوية الحقيقية لأبي حفص الهاشمي القرشي، الخليفة الخامس والحالي للدولة الإسلامية، فحتى منتصف عام 2025، يُرجّح أن يكون الغموض انعكاسًا لهذا التحول نحو هيكل هجين يُعطي الأولوية للمرونة والأمن على حساب السيطرة المركزية، نظرًا لأن وجود قائد مُسمّى أقل أهمية لاستمرارية العمليات في هيكل غير مركزي.

في الوقت نفسه، وبينما يتبنى تنظيم الدولة الإسلامية نموذجًا إقليميًا يعزز المرونة والرشاقة من خلال هيكلية أقل هرمية، فإنه يحتفظ بالتواصل والإشراف على شبكته من الفروع العالمية من خلال مديريته العامة للولايات المُعاد هيكلتها، والتي تُمثل المحور الرئيسي لتوفير الدعم العملياتي والتمويل والتوجيه الأيديولوجي. إذ يوازن النموذج الهجين الحالي بين الاستقلالية الإقليمية والإشراف المركزي، مما يسمح لتنظيم الدولة الإسلامية بالحفاظ على قدرته على التكيف مع سعيه لتحقيق أجندته الجهادية العالمية، وكما هو الحال مع الخليفة الحالي، إذ لا تزال هوية القائد العام للإدارة العامة للولايات مجهولة. مع ذلك، وتشير مصادر الأمم المتحدة إلى أن عبد الله مكي مصلح الرفيعي (المعروف بأبي خديجة العراقي)، وهو مواطن عراقي من مواليد عام 1991 وأحد أبرز قادة الدولة الإسلامية المعروفين، هو الرئيس المحتمل للتنظيم واللجنة المفوضة. وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إدراجه على قائمة الإرهابيين العالميين المصنفين بشكل خاص في 8 يونيو/حزيران 2023, وأعلن عن مقتله من قبل القيادة الوسطى الأمريكية (سنتكوم) في بيان على منصة إكس إنه «في 13 مارس/آذار 2025، وأن العملية نفّذت بالتعاون مع قوات الاستخبارات والأمن العراقية، وأشارت إلى أنه نائب الهاشمي، وأشارت توقعات بتولي عبد القادر مؤمن منصب خليفة الدولة الإسلامية زعيم ولاية الصومال، ويبدو أن حالة اللامركزية وتصاعد الفرع الصومالي عزز من خطأ التوقعات، مع تنامي دور مكتب الكرار الحاسم، الذي عزز سمعته كقوة راسخة في الصومال ودوره الحيوي في

الشبكة المالية والعملياتية العالمية لتنظيم الدولة الإسلامية. ومن بين التطورات الأكثر إثارة للقلق وربما القوة الدافعة وراء الجهود المبكرة لإدارة ترامب لمهاجمة المجموعة بشراسة أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال يركز بشكل أكبر على التخطيط وتنفيذ عمليات خارجية بدلاً من التوسع الإقليمي.

هدية جنوب آسيا

على الرغم من حالة عدم اليقين المحيطة بالقيادة الحالية والنقاش حول نموذجها التنظيمي، فإن قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على التكيف واضحة بقدرته المستدامة على القتال وتجنيد مسلحين جدد وتوجيه أو إلهام هجمات مميتة، وتُعدّ ولاية خراسان التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان إلى جانب ولاية تركيا عقدتين محوريتين في شبكة الهجمات الخارجية لداعش، وقد أثبتتا مرارًا وتكرارًا قدرتهما على تنسيق الهجمات خارج مناطق عملياتهما الرئيسية. وقد قدّمت ولاية خراسان وولاية تركيا مساهمات حاسمة في العديد من هجمات داعش في عامي 2023 و2024، وتشمل الهجمات الناجحة تفجيرًا انتحاريًا في يوليو 2023 في باكستان أسفر عن مقتل 63 شخصًا على الأقل، وتفجيرات يناير 2024 في كرمان بإيران، والتي أسفرت عن مقتل 94 شخصًا، وهجوم قاعة مدينة كروكس في مارس 2024 في موسكو بروسيا، والذي أسفر عن مقتل 145 شخصًا، وكذلك هجمات سولينجن في ألمانيا، في أغسطس/آب 2024 إلى نيو أورلينز، الولايات المتحدة، في يناير/كانون الثاني 2025. وأحبطت قوات الأمن الأوروبية العديد من شبكات الهجمات المرتبطة بولاية خراسان وتركيا، وتبرهن هذه الحوادث ليس فقط على استمرار جاذبية الخطاب الإيديولوجي، ولكن أيضًا على قدرة ومرونة التنظيم وتوسع نطاقه العالمي.

برز تنظيم داعش خراسان، الفرع الرئيسي للتنظيم في جنوب آسيا، بقوة تقدر بما بين 4000 و6000 مقاتل وأفراد من عائلاتهم، تدريجيًا كواحد من أكثر الجماعات الجهادية عدوانية ونشاطًا على مستوى العالم. وقد وسع نطاق عملياته خارج أفغانستان، حيث استقطب مسلحين من دول آسيا الوسطى مثل طاجيكستان وأوزبكستان، وأظهر قدرة كبيرة على الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وتنفيذ هجمات بارزة. ويرجع ذلك إلى تواتر وتعقيد وقوة فتك مؤامرات وهجمات تنظيم داعش خراسان، بما في ذلك في أوروبا، إلى أن فريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد صنفه في أوائل عام 2025 على أنه الفرع التابع لتنظيم الدولة الإسلامية الذي يشكل أكبر تهديد إرهابي خارج المنطقة.

جائزة إفريقيا

استغل تنظيم الدولة الإسلامية ضعف الدول وسوء الإدارة في أفريقيا لإنشاء فروع متنامية تسيطر على الأراضي، وتدعم شبكته العالمية، وتعزز خطابه الدعائي. ويمتلك التنظيم خمس ولايات نشطة للغاية في أفريقيا، وهي: ولاية وسط أفريقيا المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وولاية موزمبيق وولاية الساحل، وولاية الصومال وولاية غرب أفريقيا المتمركزة في نيجيريا. وتواجه العديد من الدول الأفريقية تحديات حوكمة جسيمة، بما في ذلك العنف العرقي طويل الأمد، وضعف الخدمات العامة، وضعف قوات الأمن وقد استغلت فروع تنظيم الدولة الأفريقية هذه الثغرات لترسيخ وجودها في المناطق غير الخاضعة للحكم، واستغلال المظالم المحلية لاستقطاب السكان المحليين.

تلعب منظمة الخدمات الأمنية الدولية ومنظمة غرب أفريقيا الإسلامية أدوارًا حاسمة في الشبكة الإدارية العالمية لتنظيم الدولة الإسلامية. تستضيف منظمة الخدمات الأمنية الدولية مكتب شرق أفريقيا التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، الكرار، الذي يُعد أحد المكاتب الثمانية التي تعمل كقيادات إقليمية لداعش وتُشارك في قيادة أفرعه المختلفة، وتستضيف منظمة غرب أفريقيا الإسلامية مكتب غرب أفريقيا، الفرقان. ويشرف مكتب الكرار على خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب أفريقيا وحركة الجهاد الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية وخلايا تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب أفريقيا. وتستثمر منظمة الخدمات الأمنية الدولية مئات الآلاف من الدولارات التي تولدها كل شهر من خلال عمليات الابتزاز في ميناء بوساسو في شمال الصومال مرة أخرى في شبكة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال مكتب الكرار، وأرسل مكتب الكرار مدربين وبعض أمواله إلى تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب أفريقيا وحركة الجهاد الإسلامي، وأرسل مكتب الفرقان أموالًا ومقاتلين وتوجيهات من أراضي تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب أفريقيا، وخاصة منذ توسعه في عامي 2022 و2023. وذكر تقرير للأمم المتحدة في يونيو 2024 أن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أنشأ خلايا وشبكات تسهيل في شمال غرب نيجيريا لنقل الأسلحة والوقود والمعدات والمقاتلين لدعم عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب أفريقيا بناءً على طلب القيادة المركزية الأساسية لداعش.

أصبحت إفريقيا اليوم ملاذًا للقيادة رفيعة المستوى لتنظيم الدولة، وجسرًا بين إفريقيا والشرق الأوسط. وتساهم فروع داعش الأفريقية في تنسيق الهجمات الخارجية من خلال المديرية العالمية للولايات وتزيد من خطر هجمات الذئاب المنفردة من خلال تعزيز سرديات تنظيم الدولة الدعائية. وقد أكدت الأمم المتحدة والولايات المتحدة أن

مكتب الكرار قد استخدم عملاء في جنوب إفريقيا لتحويل الأموال إلى ولاية خراسان، وأعلنت فروع داعش الأفريقية عن عدد من الهجمات كل عام يفوق جميع ولايات داعش الأخرى مجتمعة منذ عام 2022، إذ شكلت فروع داعش الأفريقية ما يقرب من 70 في المئة من جميع الهجمات التي أعلن داعش مسؤوليته عنها في عام 2024 و64 في المائة من جميع الضحايا الذين أعلن داعش مسؤوليته عنها.

أدت الاضطرابات السياسية في منطقة الساحل إلى انسحاب القوات الغربية من المنطقة بين عامي 2022 و2023، وخلقت فراغًا استغله تنظيم الدولة الإسلامية، فقد شهدت بوركينا فاسو ومالي والنيجر عدة انقلابات بين عامي 2021 و2023، أدت إلى تنصيب مجالس عسكرية معادية للغرب، و طردت هذه المجالس شركاء الأمن الغربيين واستبدلتهم بمجموعات أصغر بكثير من القوات الروسية، و تبنت المجالس العسكرية في منطقة الساحل وداعموها الروس استراتيجيات مكافحة التمرد شديدة العسكرة والتي فشلت في معالجة القضايا العالقة الموجودة بالفعل في النهج المدعوم من الغرب، ونشرت في الوقت نفسه العنف العشوائي والانتهاكات ضد المدنيين مما زاد من تأجيج التمردات، وسمحت هذه التحولات لتنظيم الدولة الإسلامية في بوركينا فاسو بزراعة مركز قوي ومتوسع على طول حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

اعتبارًا من منتصف عام 2025، يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية ينمو بشكل أسرع في إفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، مدفوعًا ليس فقط بقضايا مزمنة مثل عدم الاستقرار السياسي والمظالم المحلية والصعوبات الاقتصادية وضعف الحكم، بل إنه يتغذى أيضًا على انسحاب القوات العسكرية الغربية التي كانت حتى وقت قريب منخرطة في اتفاقيات دفاع طويلة الأمد وجهود مكافحة الإرهاب الموسعة في المنطقة. ونتيجة لذلك، وسع تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل الذي يعمل بشكل أساسي عبر مالي وبوركينا فاسو والنيجر سيطرته الإقليمية بشكل كبير في بعض المناطق الريفية في منطقة الحدود الثلاثية ليبتاكو-غورما. تقدر أحدث التقديرات المتاحة قوة تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل بما يتراوح بين 2000 و3000 مقاتل. وبالمقارنة، قُدرت قوة هذا الفرع بنحو 425 مقاتلاً في أواخر عام 2018. وتشير هذه التقديرات إلى نمو هائل يتراوح بين 4 إلى 6 مرات في السنوات السبع الماضية.

تنظيم داعش في الصومال هو تنظيم تابع آخر سريع النمو، تضاعف حجمه خلال العام الماضي، ويتحول باستمرار إلى مركز لوجستي ومالي رئيسي لتنظيم الدولة الإسلامية عالميًا. ويُقدر عدد مقاتلي التنظيم بنحو ألف مقاتل، بمن فيهم مقاتلون أجانب، معظمهم من دول أفريقية مجاورة.

لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أحد أبرز التنظيمات الجهادية وأكثرها نشاطًا، حيث يُقدر عدد مقاتليه بنحو 3000-2000 مقاتل، ويعمل في حوض بحيرة تشاد. ومن التنظيمات الأخرى التابعة لداعش، ذات الأنشطة الأقل أهمية في القارة، تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، الذي يعمل بشكل رئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق. أما وجود داعش في ليبيا ومنطقة سيناء في مصر، فهو أقل بكثير من حيث عدد المقاتلين والتأثير العملياتي.

رِهانٌ على سوريا

يعاود تنظيم داعش الظهور في سوريا بعد حملة استمرت سنوات لإعادة بناء نفسه، فقد أعاد داعش بناء قدراته تدريجيًا منذ عام 2022 في الصحراء السورية الوسطى - حيث كانت قوات النظام تقوم بدوريات غير متكررة وغير فعالة - وتسلل تدريجيًا إلى البلدات التي كانت تحت سيطرة النظام على طول نهر الفرات، وفشل نظام الأسد والقوات الروسية بهزيمة داعش الذي لم يكن يشكل أولوية، وبدلاً من ذلك ركزوا على قمع التهديدات لحكم الأسد، وقد أعطى نظام الأسد الأولوية بشكل دوري للاشتباك مع داعش في الصحراء السورية الوسطى، ولكن فقط عندما لم تهدد القوات المدعومة من هيئة تحرير الشام النظام في الشمال الغربي وصل تنظيم داعش في وسط سوريا إلى ذروته بعد الخلافة في عام 2023، عندما قتلت الجماعة مئات المدنيين في ربيع عام 2023 ونفذت هجومين في دمشق في ربيع وصيف عام 2023 و أظهرت الهجمات قدرة الجماعة على التسلل إلى العاصمة والمدن الكبرى الأخرى من المناطق الصحراوية في سوريا.

من المرجح أن تنظيم الدولة يستغل بالفعل الوضع ما بعد الأسد في سوريا لمواصلة إعادة بناء نفسه ببطء في وسط سوريا، فلقد أتاح الانهيار المفاجئ لنظام الأسد لداعش فرصة للاستيلاء على مخزونات كبيرة من الأسلحة في قواعد نظام الأسد السابقة في جميع أنحاء الصحراء، وهناك بعض الأدلة على أن داعش قد استغل هذه الفرصة بالفعل. فعلى سبيل المثال، ضربت القيادة المركزية الأمريكية ودمرت «حمولة شاحنة» من أسلحة داعش التي من المحتمل أن الجماعة قد أخذتها من مخزون نظام الأسد السابق. ومن جانبها، تفتقر الحكومة السورية المؤقتة إلى القوات الكافية للقيام بدوريات في شرق سوريا والصحراء السورية الوسطى بشكل كافٍ، وكلاهما مناطق كانت منذ فترة طويلة أولويات ثانوية وثالثية للحكومات السوري، كما أن الحكومة المؤقتة ليس لديها حافز كبير لاستهداف داعش حيث تتعامل القوات الحكومية مع أعضاء نظام الأسد السابق في غرب سوريا، وقد أدرك داعش هذا الواقع وحاول تجنب لفت انتباه دمشق من خلال إعطاء الأولوية للهجمات على قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، فتنظيم الدولة الإسلامية غير قادر حتى الآن على السيطرة على الأرض، ولا يستطيع شن حملات تستمر

لأشهر، ولكنه بالتأكيد سيحاول حشد الموارد للسيطرة على الأرض وإطلاق حملات كبرى في الأشهر والسنوات المقبلة ما لم يتم منعه من القيام بذلك.

أدى سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، عقب انهيار الجيش السوري، إلى تأجيج العنف الطائفي في أوائل عام 2025، مما أثار مخاوف من أن الفراغ الحكومي الناتج عن ذلك وتدهور الوضع الأمني قد يمكّن تنظيم الدولة الإسلامية من إعادة تنظيم صفوفه والتوسع في سوريا. ومع ذلك، لم تتحقق هذه المخاوف بالكامل في عام 2025، حيث انخفضت أعداد الهجمات في الواقع مقارنة بعام 2024، مع وقوع معظم الحوادث في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في شمال شرق سوريا. يشير هذا إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية يتكيف من خلال استهداف المناطق ذات السيطرة الأضعف مع إعادة تنظيم شبكاته وإعادة بنائها. والجدير بالذكر أنه لوحظت زيادة في الهجمات في أبريل ومايو 2025، تزامنًا مع خفض عدد القوات العسكرية الأمريكية من 2000 إلى حوالي 700.

تُشكّل مراكز الاحتجاز والمخيمات في شمال شرق سوريا تحديًا أمنيًا مستمرًا آخر، إذ يُحتجز حوالي 8,500 مُسلّح يُشتبه بانتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أكثر من عشرين مركزًا تُديره قوات سوريا الديمقراطية، 64% منهم سوريون، و19% عراقيون، و17% أجانب من أكثر من 50 دولة. إضافةً إلى ذلك، يُحتجز حوالي 38,400 شخص - معظمهم زوجات وأرامل وأطفال وأقارب لمُسلّحين مُشتبه بهم - في مخيمي الهول وروج. من بين هؤلاء، 42% سوريون، و36% عراقيون، و22% مواطنون من أكثر من 50 دولة أخرى. ولا تزال هذه المجموعة محورًا رئيسيًا لدعاية داعش وعملياته، بما في ذلك الهجمات المتكررة على السجون التي تُديرها قوات سوريا الديمقراطية لتحرير المُسلّحين.

يشكل المسلحون المحتجزون من مقاتلي داعش البالغ عددهم 8500، وكثير منهم لديهم خبرة قتالية، تهديدًا أمنيًا مباشرًا نظرًا لقدرتهم على إعادة تنظيم صفوفهم إذا تم تحريرهم. وقد استغل تنظيم الدولة الإسلامية عدم الاستقرار الإقليمي لشن مثل هذه الهجمات، ولا سيما هجوم يناير 2022 على سجن الصناعة في الحسكة، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 500 شخص وتحرير العشرات من المقاتلين. قد تكون الهجمات المستمرة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية دفعة استراتيجية لاستنزاف موارد قوات سوريا الديمقراطية وتسهيل المزيد من عمليات الهروب. وفي الوقت نفسه، تمثل المخيمات، حيث 60 في المائة من السكان أطفال - كثير منهم أيتام أو منفصلون عن عائلاتهم، ويعيشون في خوف وسط العنف والتأثيرات المتطرفة - تحديًا إنسانيًا وأمنيًا خطيرًا على المدى الطويل. هؤلاء الأطفال، الذين نشأوا في ظروف بائسة مع محدودية الوصول إلى الماء، أو الطعام، أو الرعاية الصحية، أو التعليم، معرضون بشدة للصدمات والتطرف، مما يزيد من خطر التطرف في المستقبل.

تُنذر التحولات الأخيرة في الموقف الدولي لمكافحة الإرهاب في سوريا وأفريقيا وآسيا بخلق فراغات أمنية قد يستغلها داعش لتعزيز قوته. فقد يُقوّض داعش كلاً من الجهود الغربية لمكافحته وإفشال الانتقال السوري، إما من خلال تنفيذ عمليات هروب واسعة من السجون في شرق سوريا أو هجمات طائفية في غربها، أو كليهما. حيث تُركّز قوات سوريا الديمقراطية على قتالها ضد تركيا والقوات المدعومة من طرفها في شمال سوريا. وقد يُتيح هذا التشتيت فرصة لقوات داعش في شمال شرق سوريا لتحرير مقاتليها المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية. وقد وصف قائد القيادة المركزية الأمريكية الحالي هؤلاء المقاتلين المسجونين بأنهم «جيش داعش المحتجز»، وبالمثل، قد يُقوّض داعش الانتقال السوري ويُؤجج التوترات الطائفية من خلال استهداف الأقليات السورية، وخاصة في المدن السورية أو مناطق الأقليات. وقد نفّذ داعش بالفعل هجومين منفصلين استهدفا مرقد السيدة زينب الشيعي في دمشق في صيف عام 2023 فقد يُعزز تنظيم الدولة أيٌّ من المسارين بشكل كبير، إما من خلال إعادة تنشيط صفوفه بمزيد من المقاتلين المخضرمين المُفرج عنهم من الاحتجاز، أو من خلال زيادة قدرة داعش على تجنيد مقاتلين جدد إذا خرجت الطائفية عن السيطرة.

خاتمة وتوقعات

على المدى القصير والمتوسط، من المتوقع أن يوسع تنظيم الدولة الإسلامية من خريطة انتشاره الإقليمي، وأن يشكل تهديدًا عابرًا للحدود الوطنية، وذلك بسبب استراتيجياته التكيفية وهيكليته المرنة، وجاذبيته الأيديولوجية الراسخة، وقدرته على إلهام هجمات عالمية، وسوف يُعزز التنظيم من نموذجه العملياتي اللامركزي واستغلاله لحالة عدم الاستقرار الإقليمي ويعمل على تعزيز وجوده وتوسع نطاق سيطرته، لا سيما في المناطق ذات الحوكمة الضعيفة. من الناحية التكتيكية، ومن المرجح أن يواصل التنظيم الموازنة بين الحرب غير المتكافئة للحفاظ على ضغط مستمر وهجمات شديدة التأثير لتحقيق أقصى قدر من النجاعة وتعطيل القدرة على فرض الاستقرار، وترسيخ رؤيته حول الخلافة الواقعية، أما على الإنترنت، فمن المرجح أن يواصل فرض خلافته الافتراضية، من خلال استخدامه الماهر للتقنيات الناشئة، ومنصات الرسائل المشفرة، والعملات المشفرة، وتعزيز مرونته العملياتية، مما يُمكّنه من مواصلة جمع التبرعات، ونشر أيديولوجيته، والاستقطاب والتجنيد، والتنسيق العملياتي.

في سوريا، يُنذر التحول الجاري، الذي يتسم بالعنف الطائفي وتراجع الوجود العسكري الأمريكي في الشمال الشرقي، بخلق فراغ أمني قد يستغله تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ظل هذه الظروف، يُصبح الجهد الدولي السريع والمنسق لتفكيك مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى مخيمي الهول وروج، أولويةً بالغة الأهمية. إن إعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم، وإعادة تأهيلهم، ومحاكمتهم في بلدانهم الأصلية، وفقًا للقوانين

السارية، من شأنه أن يُخفف من مخاطر هروبهم من السجون، ويُعيد دمج المعتقلين المُفرج عنهم في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، مُعالجًا بذلك المخاوف الأمنية المُتعددة الجوانب والمُهملة منذ زمن طويل والمرتبطة بهذه المرافق.

ومع ذلك، بدلاً من المشاركة المستدامة وتحسين التعاون، شهد عام 2025 تحديات مستمرة في الحفاظ على الجهود الدولية المتماسكة في الحرب طويلة الأمد ضد الدولة الإسلامية. إن مزيجًا من الانسحابات الغربية القسرية والطوعية، وانعدام الثقة الإقليمية وضعف التنسيق، وانخفاض التمويل، وتقليص الجهود - بما في ذلك في مساعدات التنمية - يخلق ثغرات أمنية كبيرة يستعد تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له لاستغلالها، ففي غضون ذلك، ابتعدت الولايات المتحدة عن مكافحة الإرهاب كمحور تركيزها الرئيسي، متجهةً نحو منافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا، وفي الوقت نفسه، حوّلت تركيزها نحو الداخل لإعادة تقييم دورها العالمي. وقد أدى هذا التحول الاستراتيجي، المدفوع بتطور تصورات التهديد والضغوط الداخلية بعد عقدين من عمليات مكافحة الإرهاب المكلفة، إلى خفض ميزانيات مكافحة الإرهاب ومنع العنف، وإلى غموض بشأن مستقبل مبادرات مكافحة الإرهاب، لا سيما في أفريقيا، ومن المرجح أن يُضعف الانسحاب من عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وتراجع الوجود العسكري في البؤر الساخنة الرئيسية، وتراجع التمويل، جهود مكافحة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية. وتأتي هذه التغييرات في ظل تزايد النشاط الجهادي وحالة عدم اليقين الأمني العالمي، مما قد يسمح للجماعات الجهادية باستغلال الثغرات الناشئة، ولعل عودة الاتحاد والاندماج أو التوصل إلى صيغة من التعاون بين النماذج الجهادية المتنافسة في زمن التعددية القطبية، سوف يشكل أحد أكبر التحديات في العالم الجديد، فقد باتت سيناريوهات سيطرة الجهادية العالمية على دول في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط مسألة وقت.

مستقبل داعش والجهادية في ظل تصاعد الأزمات

د. شفيق شقير

أخذ الاهتمام الدولي بـ«تنظيم الدولة في العراق والشام»، داعش، بالتراجع مع سقوط دولته عام 2017، ومع انتهاء آخر معقل له في منطقة الباغوز السورية عام 2019. بالتوازي، كانت التحولات تتقدم في جبهة النصرة السورية أو حركة فتح الشام التي انفصلت عن داعش عام 2013، ثم ابتعدت عن القاعدة عام 2017، لتتحول إلى حالة ذات أولوية محلية بسمات جهادية، تحت اسم هيئة تحرير الشام. أما القاعدة، التي كادت تنتهي في سوريا بعد حل آخر تنظيماتها لنفسه «حراس الدين»، في فبراير/شباط من العام الجاري، فقد كانت تصارع عالميًا لتبقى الوجه الأول للحركة الجهادية، ودخلت مع ما تبقى من داعش في مناطق أخرى في منافسة شديدة، وبوجه خاص في إفريقيا.

تركز هذه الورقة على أربعة محاور أساسية: الخطر الذي يمثله داعش عمومًا، ضعفه الأيديولوجي، تجدده في إفريقيا، ومدى قدرته على استغلال تحولات هيئة تحرير الشام في سوريا ومستقبل التيارات الجهادية بشكل عام.

هل لا يزال داعش يشكل خطرًا على العالم؟

تجددت التحذيرات الأممية من استمرار خطر داعش في مناطق عدة من العالم. فقد حذر وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، في تقريرين له هذا العام، في فبراير/شباط وأغسطس/آب، من قدرة تنظيم داعش على مواصلة أنشطته وتكييف أسلوب عمله، وأنه يستغل الأوضاع غير المستقرة في عدة دول، منها تلك التي لا يزال له فيها انتشار مثل العراق وسوريا وأفغانستان، وأخرى في إفريقيا حيث "تشهد حاليًا أعلى كثافة لنشاط داعش على مستوى العالم"، وتحديدًا في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. ومن أسباب انتشاره هناك هشاشة تلك المناطق، وخاصة الأطراف والأرياف، حيث تنطوي المنطقة على مظالم عدة تبدأ من قضايا تنموية وعرقية إلى أخرى سياسية.

أما على الصعيد السوري، فقد أكد المسؤول الأممي أن الوضع المتقلب في سوريا "يثير قلقًا كبيرًا"، حيث لا يزال هناك مخزون من الأسلحة، وما تزال منطقة البادية السورية تُستخدم كمركز للتخطيط العملياتي الخارجي لداعش ومنطقة حيوية لأنشطته. كما لا تزال منطقة شرق سوريا تضم مراكز احتجاز ومعسكرات اعتقال، لاسيما في مخيم الهول. وهذه جميعها بطبيعة الحال تشكل فضاء مواتيًا للجماعة كي تجند المزيد من العناصر
أما على الصعيد السوري، فقد أكد المسؤول الأممي أن الوضع المتقلب في سوريا «يثير قلقًا كبيرًا»، حيث لا يزال

هناك مخزون من الأسلحة، وما تزال منطقة البادية السورية تُستخدم كمركز للتخطيط العملياتي الخارجي لداعش ومنطقة حيوية لأنشطته. كما لا تزال منطقة شرق سوريا تضم مراكز احتجاز ومعسكرات اعتقال، لاسيما في مخيم الهول. وهذه جميعها بطبيعة الحال تشكل فضاء مواتيًا للجماعة كي تجند المزيد من العناصر وتصعّد من هجماتها. وعملياتيًا، يواصل داعش «استغلال الثغرات الأمنية، والانخراط في عمليات سرية، وإثارة التوترات الطائفية في البلاد».

إن الخطر الأمني على المدى القريب لداعش، لاسيما في المناطق التي له تواجد فيها، لا يزال حاضرًا بلا شك، لكنه على شكل هجمات متفرقة ومحدودة، وهو محل اهتمام من الأجهزة المحلية المعنية، وكذلك الدولية والأممية المختصة. وتعمل بوجه خاص واشنطن، من خلال التحالف الدولي ضد داعش، على محاصرة التنظيم ومحاربته، وتقوم من حين إلى آخر باستهداف بعض عناصره وقادته.

إلا أن احتمالات تعاظم خطر داعش على المدى المتوسط والبعيد، ليحظى باهتمام دولي كما في السابق أو ما يقرب منه، تبقى محل جدل، سواء في سوريا أو حتى إفريقيا، باعتبار أن هذه الحركات لا تعتمد في بقائها فقط على قوتها العسكرية، فهي تعتمد بشكل أساسي على قوتها الأيديولوجية وعلى إذعان أو رضى حاضنتها الشعبية، خاصة في حالة داعش.

تراجع داعش أيديولوجيًا

تتسم التيارات الإسلامية بأولوية البعد الأيديولوجي والفكري فيها، بسبب طبيعتها الدينية، وهو العنصر الأساس الجاذب فيها لأنصارها، وربما من هذه الجهة جاء اهتمام الإسلاميين بالمراجعات وإعلانها. فمقولة إن الأيديولوجيا هي القوة الأولى المحركة للأحزاب تنطبق عليها؛ فكلما تطورت انعكس ذلك على أدائها وأدواتها وبرامجها وجمهورها، سواء بالتجديد والتمدد أو التقلص والانحسار.

إن داعش وُلد من رحم القاعدة، وخرج عليها ليكون حالة تصحيحية بمقابلها. وقد مر بمرحلتين أساسيتين في هذا السياق: مرحلة تأسسه تنظيمًا، ومرحلة إقامته دولة.

في المرحلة الأولى، يمكن القول -بالنظر إلى السياق السياسي الذي جاء فيه والمقولات التي قام عليها- إن ظهور هذا التنظيم جاء في أغلبه للحؤول دون وقوع تحولات عميقة في القاعدة، التنظيم الأم للجهادية العالمية، تحديدًا بعد اندلاع «الثورات» في عدة دول عربية، والتحاق عدة تيارات إسلامية سياسية وسلفية وإصلاحية فيها.

فقد تراجعت القاعدة يومها إلى حد بعيد، وكاد تقدم «الثورات» السريع والمفاجئ أن يطيح بجوهر القاعدة «الجهادي». حتى إن زعيمها أسامة بن لادن، قبيل اغتياله عام 2011، قبل بـ«الثورات» وأثنى عليها، واعتبرها أيمن الظواهري بدوره إحدى الخطوات المقبولة عنده للتغيير رغم اعتمادها المطلق على التغيير السلمي. وقد استقلت داعش عن القاعدة عام 2013، ليأتي وكأنه انقلاب على «القاعدة» ومسارها الجديد هذا، وليعيد التأكيد على أن «الجهاد» لا يزال هو السبيل الأساس، وأن القاعدة لم تخرج فقط على خط «الجهادية الإسلامية» بل خرج قادتها عن الإسلام بذلك، لقبولهم «بنهج الثورات العربية بالتغيير». مع الإشارة إلى أن أحد أهم أسباب استقلال داعش عن القاعدة، هو انفصال جبهة النصرة عنها بتأييد من القاعدة، وتحولها إلى حالة جهادية سورية.

في المرحلة الثانية، قامت دولة داعش على كثير من العنف، حتى باتت تهديدًا للجميع. وأعملت سيفها بالإسلاميين كما سواهم. وقد جاء إعلان «الخلافة» من قبلها في المنطقة في بعضه لقطع الطريق على كل النماذج التي يمكن أن تأتي بها «الثورات»، خاصة تلك التي شهدت أو مظنة أن تشهد صعودًا للإسلام السياسي، وكذلك لإنهاء القاعدة وقيادتها للتيار الجهادي. وأصبحت هذه الأخيرة مطالبة بالبيعة لـ«خليفة» داعش الذي يحكم أرض «إسلام»، دولة العراق والشام، ودافع عن سلطة زعيمه «الخليفة» بوصفها سلطة شرعية تفوق بصلاحياتها كل ما سواها مما لأمراء «القتال والجهاد»، ومنهم أمير القاعدة، أيمن الظواهري.

بانتهاء كثير من مفاعيل الربيع، أو التناقضات التي نشأت معه في البيئة الإقليمية والعربية الرسمية والشعبية، التي استفاد منها داعش حتى بلغ ذروته، وبسقوط دولته مع تجربتها، فإن كثيرًا من مبررات استمراره وتمددِه السريع السابقة قد ضعفت، وبعضها في طور الاندثار.

إن تجربة داعش الدموية خلقت عمليًا إجماعًا دوليًا على عدم السماح بعودتها تحت أي ظرف، كما أن إجماعًا كبيرًا على نبذها قد تشكل في موطن نشأتها ودولتها، سواء لدى الحاضنة الإسلامية أو لدى الحركات الإسلامية نفسها.

مع الإقرار بأن قدرة التنظيم على الاستمرار على المدى القريب، خاصة في المناطق البعيدة عن تجربته الأولى ولم تشهد عنفه المفرط، بقيت ممكنة ولا تزال حاضرة، خاصة في المناطق الهشة في إفريقيا.

الجهادية في افريقيا وتأثيراتها

يؤخذ على التقارير الدولية الخاصة بالتنظيمات الجهادية، خاصة في إفريقيا، أنها لا تميز بين داعش والقاعدة،

وتغلب الحديث عنها على أنها داعش. كما يؤخذ عليها بشكل عام أنها تفتقر إلى التوصيف الدقيق لحجم هذه التنظيمات وتقدير فعاليتها، ولا تخلو تقديراتها من اعتبارات سياسية أحيانًا. فوجود تنظيمات متطرفة يترك المنطقة عرضة للتدخل بأشكال وأحجام مختلفة. وهذا لا ينفي البتة خطر داعش على وجه الخصوص، لكنه يجعل هذا الخطر غير مفسَّر ولا مفهوم بما يساعد على التعامل معه، وغير قابل للتقدير المهني في حالات كثيرة. أولًا، إن التيارات الجهادية الأساسية في إفريقيا، داعش والقاعدة، أعطت القضايا المحلية أولوية على قضاياها السياسية الكبرى والأيديولوجية، وقدمت تنازلات على هذا الصعيد لتتكيف مع الشروط المحلية التي تعينها على البقاء والتمدد، وهو ما لم تفعله في المشرق ولا في أفغانستان ولا في أي مكان آخر قبلاً. كما إنها لا تزال في أغلب طبيعتها تبعًا وصدى للتنظيمات الأم في الشرق، وتفتقر إلى المرجعيات العلمية والمنظرين الكبار الذين يُعوَّل عليهم في توجيه أو إعادة تأسيس وتجديد هذا التيار على مستوى عالمي أو عابر للحدود.

ثانيًا، تبدو هذه التنظيمات منعزلة نسبيًا في منطقة الساحل وفي غرب إفريقيا عن بقية العالم، رغم كل انتعاشها وتزايد دورها الأمني في محيطها، ورغم أن الجهود الدولية لمكافحتها قد تراجعت كثيرًا جدًا، سواء من حيث شمولها والتنسيق بين دولها، أو ما يقدم لها من موازنات مالية. فكيف لو تجددت الحملة الدولية ضدها؟

ثالثًا، انخراط داعش والقاعدة، أكبر حركتين جهاديتين، في مواجهات عسكرية مباشرة بينهما وفي صراع مرير ممتد، بسبب النزاع الأيديولوجي والإرث التاريخي الدامي بينهما، فضلًا عن تنافس المصالح هناك، وهو ما يجدد نار الحرب بينهما كلما حاولوا وأدها.

رابعًا، إن التمدد الأيديولوجي الأوسع والحضور العسكري الأقوى في إفريقيا، ولو بفرق محدود، هو للقاعدة وليس لداعش. وقد ساهم في ذلك «عقلانية» خطاب القاعدة مع حاضنتها ومراعاتها لها، بمقابل «تهور» مسار داعش وعنفه حتى مع حاضنته. كما أن هزيمة داعش لم تكن هزيمة للتطرف مقابل التحالف الدولي والعالم فقط، بل كانت أيضًا هزيمة لمقولاته في مواجهة القاعدة. فقد عاد تنظيم داعش، بعد سقوط حكمه (الخلافة)، إلى ما كانت عليه القاعدة، سواء في أسلوب عمله «الجهادي» أو في تبريراته الأيديولوجية له. وهذا يعطي أفضلية للقاعدة على داعش في البيئة الجهادية في إفريقيا وغيرها، وبوجه خاص على المدى الطويل. من أمثلة ذلك أن البيعة لم تعد عمليًا لدى داعش لـ «خليفة» يحكم أرضًا لتكون أرض «إسلام». بهذا عاد داعش إلى سيرته الأولى يوم كان قاعدة وقبل أن يصبح خلافة، فهو يخضع لأمير «قتال» محدود الصلاحية شرعًا وفكرًا، يعمل في ساحة حرب و»كفر» لا أرض «إسلام»، ويقوم بكل ما يستتبع ذلك من عودة لكثير مما قامت عليه القاعدة في أول أمرها ومما أنكره داعش عليها في ذروة قيامها. وهذا أعظم خرق في جداره الأيديولوجي.

إن تحول إفريقيا إلى مركز أساسي لداعش هو أمر واقع، لكنه ليس ذلك المركز الذي يملك القدرة على التصرف بشكل مؤثر جدًا خارج أماكن انتشاره، لأن مظاهر الضعف هذه تحول دون قدرة التنظيم على تعضيد قوته خارج القارة بفعالية، وعنصر الوقت قد لا يكون في صالحه، بل على العكس من ذلك.

استثمار داعش تحولات هيئة تحرير الشام

واجهت المنطقة خلال هذه الفترة ثلاث محطات وتحديات أساسية: الأولى محطة اندلاع «الثورات العربية»، وهي المرحلة التي تناسلت منها محطة «تنظيم الدولة»، «داعش». والثالثة هي محطة «طوفان الأقصى» والحرب الإسرائيلية على غزة. كانت سوريا في قلب هذه التحولات، لاسيما بعد وصول هيئة تحرير الشام بتحولاتها وتطور الأحداث من حولها، إلى حكم دمشق وسعيها لتحظى بالشرعية الدولية. وهناك خشية دولية من أن تلتقط داعش أنفاسها وأن تعود إلى المسرح السوري، مستفيدة بوجه خاص من تحولات «هيئة تحرير الشام».

لم يتوقف داعش عن محاولته الاستفادة من التحولات الأخيرة في سوريا، خاصة منذ سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، وهو يستهدف «هيئة تحرير الشام» منذ انفصالها عنه، ومن المنطقي أن يضاعف مساعيه في هذا السبيل بعد أن انفصلت الهيئة عن الجهادية العالمية وقد أصبحت هي النظام نفسه، وذلك بهدف تعزيز سرديته وتجنيد عناصره من الهيئة وبيئتها أو حاضنتها. إلا أنه يظل أمرًا محدودًا في السياق الحالي، بسبب الضعف العام الذي يعاني منه داعش، لأسباب أخرى تخص السياق السوري، أهمها:

الأول، إن البنية التحتية التي يمكن لداعش أن يبني عليها منصته لمزاحمة هيئة تحرير الشام في فكرها ومصادر قوتها، قد تحطمت إلى حد كبير إبان مرحلة الثورة. ذلك أن عنف تنظيم «داعش» الفائض عن أي وظيفة سياسية، كما فعل في إسرافه في القتل بذرائع قضائية أو سياسية وأحيانًا بلا سبب واضح، وخروجه على أي منطق أو أخلاق دينية أو سياسية يمكن للحاضنة الإسلامية في منطقة الشام أن تقبله أو تتحمله، قاد إلى ظهور نموذج «جبهة النصرة» وعزز من وجودها وسهل تحولاتها اللاحقة وغذى سرديتها. ولا يملك تنظيم داعش، خاصة على المدى القريب وتحديدًا في الشام، القدرة الكافية على عكس هذا المسار، ومن الصعب أن يشكل استثماره لمسار «الهيئة» الراهن ظاهرة كبيرة، ليعود إلى صدارة المشهد الإسلامي أو السياسي، منافسًا قويًا أو مستفيدًا أساسيًا من تحولات هيئة تحرير الشام الأيديولوجية.

الثاني، إن ما يعطي تحولات هيئة تحرير الشام حصانة نسبية تفوق سواها من التنظيمات الإسلامية، أن تحولاتها جاءت وكأنها تطور إيجابي وتقدم إلى الأمام نتيجة لانتصار، وانتصار كبير. في حين أن هناك تحولات جارية بعمق في

كل التيارات الجهادية، وعلى شكل مراجعات وتراجعات بعد هزيمة، وأبرز وأعظم المهزومين هو داعش. وسيبقى لفترة من أقل المستفيدين من أي تحولات أو فراغ إسلامي ينشأ، سواء في منطقة المشرق أو سوريا بالتحديد.
وهذا لا يمنع أن داعش لا يزال أحد أهم المخاطر المحدقة بسوريا الجديدة، لكنه تهديد أمني في أغلبه، ولا يمكن أن يكون منافسًا لهيئة تحرير الشام في حاضنتها. خاصة أن معظم ما يملكه داعش في سوريا هو مما بقي من قدراته، وليس مما كسبه بعد سقوط دولته، وهو ما يؤشر إلى عدم قدرة التنظيم على تجديد نفسه هناك.

مستقبل التيارات الجهادية

لا تزال تجربة القاعدة هي الوجه الأساس للجهادية العالمية، رغم تراجعها وضعفها. ورغم هذا يبدو أن تجددها في إفريقيا لن يعيدها إلى تصدر الواقع الجهادي، لأن فروعها هناك هي استمرار لنهج تاريخي بلا قيادة عالمية فعلية وحاضرة. كما أعطت القضايا المحلية هناك أولوية على الأهداف الأيديولوجية الكبرى، على خلاف تجربتها في المشرق أو أفغانستان. ولا يبدو أن داعش بعيدا عن ذلك هناك، فرأسه الحالي، أبو حفص الهاشمي القرشي، خليفة بالاسم فقط وهو رأس لمجموعات صغيرة وليس لدولة، وقد انخرطت فروع داعش وخاصة في إفريقيا في قضايا محلية جدا، شأنه شأن القاعدة.

وليس من المتوقع أن يتغير وضع داعش كثيرًا في ظل السلطة الجديدة في سوريا، إلا أن ذلك لا يعني أن تحولات «هيئة تحرير الشام»، وخاصة في إدارة الحكم، قد تؤدي إلى خروج أفراد أو مجموعات محدودة من الهيئة إلى داعش، لكنه لن يشكل ظاهرة كبيرة، وهو أمر كان ولا يزال موجودًا بين التيارات الإسلامية، وقد حصل مع تحولات الهيئة سابقًا ولم يؤثر على مسارها، ولن يؤثر على وضعها في الحكم من هذه الجهة راهنًا.
كما سيبقى داعش موجودًا في سوريا، لاسيما في مجموعات صغيرة في بعض المناطق. وفي أسوأ الأحوال قد تنشأ مجموعات أخرى تستلهم بعض تجربة التنظيم، لكنها، في أحسن الأحوال، قد تعوض بعض ضعف التنظيم لكنها لن تضيف إليه الكثير.

وهذا لا يمنع أن تحولات الهيئة السياسية ستترك فراغًا في المجال الإسلامي الجهادي الذي تغادره، لاسيما وأنها لا تغادره إلى مجال إسلامي آخر، سلفي أو إخواني مثلًا، بل هي تبحث عن تجربتها الخاصة.
وسيبقى تأثير داعش بوصفه تجربة جهادية، فسيظل مؤثرًا وبقوة في إرث الجهادية بكل تلاوينها، وفي إرث التيارات الإسلامية جميعها ولأجيال عدة. لكن استمرار التنظيم نفسه وبخطابه المعهود منه أمر صعب.

وتراجع داعش لن يعني بالضرورة انتفاء مخاطر الحركات الجهادية، بل قد يكون إيذانًا بأن التحولات في الجهادية العالمية ستستأنف مسارها، وقد تضيف إلى تجاربها الفاشلة تجربة «داعش»، لتنهض بتحولاتها ومراجعاتها في نماذج أخرى. وهنا بالضبط قد تستفيد من الفراغ الذي تركته تحولات هيئة تحرير الشام. خاصة وأن هذه الأخيرة تنازلت عن «خطابها الجهادي التقليدي»، وحتى عن خطاب الإسلاميين التقليدي، وهذا الفراغ سيأتي بإسلاميات متعددة. وقد تكون الجهادية أوفر حظًا، لأن «هيئة تحرير الشام» قد وُلدت من رحم هذه الأخيرة، ومن سيخرج عن الهيئة سيعود إلى أقربهم رحمًا به، وبالتالي قد نكون أمام جهاديات جديدة أذكى من سابقاتها.

خاتمة

إن أكبر تحدٍ تشهده المنطقة هو تراجع الحوار فيها حول دور الإسلام في الحكم والسياسة والمجتمع، وهناك فراغ كبير على هذا الصعيد، وسيبقى المجال التداولي مفتوحًا بانتظار أجوبة قد تأتيه من محاضن خارج أي تصنيف حالي متاح.

وإذا ما اعتبرنا أن الشريحة المحافظة في العالمين العربي والإسلامي ليست بالصغيرة، وهي الحاضن الأساس للتيارات الإسلامية، فإنها ستبقى تبحث عن خياراتها بين التيارات الإسلامية المختلفة، وليس من المتوقع أن يكون الخطاب الرسمي للدول كافيًا على هذا الصعيد. وإذا ما أضيف إلى ذلك الهشاشة، فإن العودة مرة أخرى إلى التجارب المتطرفة تبقى أمرًا محتملًا على الدوام.

الفصل السابع

خلاصات ومقاربات حول الإسلام السياسي

مثلّت أحداث السابع من أكتوبر "نقطة تحوّل مفصلية" أعادت رسم ملامح الإسلام السياسي إقليمياً، إذ أعادت تلك الحادثة وما تلاها من تداعيات وتحولات متسارعة طرح أسئلة قديمة-جديدة حول واقع الإسلام السياسي ومستقبله، ليس فقط كفواعل سياسية، بل حتى كحقل معرفي مستقل بذاته. وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة خلال العقد والنصف الأخير بدءاً من الربيع العربي حتى السابع من أكتوبر والتي أضحت أدوار قوى الإسلام السياسي مختلفة عمّا كانت عليه سابقاً؛ حيث شهدت تشتتاً واضحاً، وانقسامات بنيوية على مستوى القيادة والرؤية السياسية والقاعدة الاجتماعية لهذه الحركات، أدّت إلى تراجع أثر الإسلام "الديمقراطي" بعد تجاربه في الحكم.

غير أنّ المسارات المتباينة التي تبنتها الحركات الإسلامية اصطدمت بمشهد جديد رسخته مرحلة ما بعد "طوفان الأقصى"، فقد أفرزت هذه المرحلة معادلات جديدة، تمثلت بعودة الحركات الإسلامية المسلّحة إلى واجهة الفعل السياسي والعسكري، وبخاصة في نموذج صعود هيئة تحرير الشام ذات الجذور السلفية الجهادية، التي وصلت إلى الحكم عن طريق القوة، وارتدادات هذا النموذج، في حين تراجعت القوى ذات المسار السلمي ووُضعت اليوم على الهامش، ويتزامن كلّ ذلك مع استمرار أزمة الدولة العربية وهشاشتها البنيوية، وبروز أنماط جديدة من السلطوية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، الأمر الذي يعمّق إشكاليات الحركات الإسلامية ويعيد تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل ضمنها.

يشتمل هذا الفصل على موجز المناقشات والتعقيبات التي دارت في مؤتمر «مستقبل الإسلام السياسي في ضوء التحوّلات الإقليمية»، وتناولت تشخيص الواقع الراهن للحركات الإسلامية السياسية، وتفكيك الديناميات الجيوسياسية التي تؤطّر حضورها، واستشراف المآلات المستقبلية المحتملة لها، وذلك في ضوء الأوراق التي تم عرضها خلال جلسات هذا المؤتمر.

وقد انطلقت النقاشات من واقع أن دراسات الإسلام السياسي تمر بحالة من الارتباك المفاهيمي والمنهجي، إذ لم يَعُد ممكناً التعامل مع هذه الظاهرة بالتصنيفات التقليدية التي سادت منذ الثمانينيات، ولا بالمقاربات التي افترضت وجود خط تطوري مستقيم يقود من الدعوي إلى السياسي ثم إلى المشاركة في الحكم. لكن التحولات الإقليمية بعد الربيع العربي، ومن ثمّ بعد حرب غزة، أعادت خلط الأوراق بين الدولة وفواعل ما دون الدولة، وبين الإسلام الحركي والإسلام الجهادي، وبهتت الفواصل بين العمل السياسي، والعمل العسكري، والعمل الدعوي، بحيث صارت النماذج الجديدة تتجاوز القوالب التي استقرت عليها الأدبيات الكلاسيكية، وهو ما يتطلب إعادة النظر

في الأدوات المفاهيمية والمعرفية المستخدمة في هذا الحقل. كما انطلقت النقاشات كذلك من واقع أن المنطقة والعالم يمران حاليا بمرحلة تحوّل عميقة تتّسم بحالة من «اللايقين»، وهو ما يجعل استشراف المستقبل بعيداً عن أي حتميات جازمة.

ورصدت النقاشات ابتداءاً ثلاث ملاحظات مفصلية، تُلخّص الحالة الراهنة لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة:

1. صعود «الجهادية المحلية» وتحولاتها الوظيفية، إذ يبرز في المشهد صعود لافت للحركات الجهادية "المحلية"، مُمثلةً بعدد من النماذج أهمّها هيئة تحرير الشام في سوريا، حيث انتقلت من النظرة الأممية إلى النظرة السياسية التي تتمحور حول الدولة الوطنية أو البيئة المحلية، بل بدأت تُرشّح نفسها كقوى حكم وإدارة، تمتلك مؤسسات وآليات عمل تتجاوز منطق «الشوكة والنكاية» إلى منطق «التمكين»، ولو بشكل جزئي. وبعد وصولها للحكم عن طريق القوة يمكن وصفها بأنها حركة «ما بعد جهادية» بعدما تخلّت عن العديد من مقولات الأيديولوجيا الجهادية.

في هذا السياق، طُرحت فرضية «العدوى السياسية»، انطلاقًا من افتراض أن نجاح نموذج الجهادية المحلية في سوريا، قد يُنتج تأثيرات ممتدة في أقاليم أخرى، ولا سيما في إفريقيا، حيث تُظهر بعض الحالات، مثل حركة الشباب في الصومال، مؤشرات تصاعد لافت في السيطرة الميدانية ومحاولات الانتقال من نمط الحركة المقاتلة إلى نمط الفاعل الحاكم. غير أنّ النقاش لم يُجمع على صلاحية تعميم هذه الفرضية، إذ جرى التأكيد حركة النهضة في تونس.

على أن الحالة السورية لا تشبه سياقات انتقال النماذج التي شهدها مطلع «الربيع العربي»، حين كانت المشتركات البنيوية والسياسية بين الدول العربية تسمح بانتقال سريع للنماذج الاحتجاجية والتنظيمية. فالحالة السورية، بحسب هذا المنظور، تحمل خصوصية بنيوية وتاريخية تحدّ من إمكانية استنساخها إقليميًا؛ إذ تتداخل فيها مسارات معقدة من تحولات الحركات الإسلامية، إلى جانب ديناميات محلية متعلقة بطبيعة الصراع، وبنية المجتمع، ومستويات العنف والتدخل الخارجي. وعليه، فإن تأثير النموذج السوري يبقى قويًا من حيث الإلهام وإعادة التفكير في مسارات الجهادية، لكنه لا يُنتج بالضرورة «عدوى» قابلة للتعميم، بقدر ما يعكس تحوّلًا خاصًا نتج عن شروط استثنائية يصعب تكرارها بالكامل في سياقات أخرى.

2. ارتباك الحركات الإسلامية «التقليدية«، إذ أشار المشاركون إلى أن حركات الإسلام السياسي الكلاسيكية، وفي مقدمتها الإخوان المسلمون ومن يماثلهم من حركات اجتماعية-سياسية، تعيش حالة من الارتباك الاستراتيجي والتآكل في النفوذ والفاعلية، نتيجة انسداد الأفق السياسي، وتشظّيها بين الانقسامات العمودية والرأسية، وتوزع

قياداتها بين المنافي والسجون. بما يطرح أسئلة بنيوية، بل حتى وجودية حول مستقبل هذه الحركات بين الدعوي والسياسي، وبين مسارات المراجعات والتكيّف، وبين الإسلام السياسي وما بعده.

3. تراجع النفوذ الإقليمي للإسلام السياسي الشيعي، إذ أشارت التحليلات إلى حدوث تآكُل في إمكانات حركات الإسلام السياسي الشيعي، وعلى رأسها حزب الله اللبناني، خصوصاً بعد الضربات التي تلقّاها وفقدان قياداته إثر انخراطه في جبهات الإسناد خلال السابع من أكتوبر. ويُعزى هذا التآكُل إلى التحولات الجيوسياسية المتسارعة خصوصاً الحرب على غزة، والضغوط الاقتصادية والسياسية على إيران على خلفية برنامجها النووي، إضافة إلى سقوط نظام بشار الأسد وخروج إيران من سوريا، وما نجم عن ذلك من خسائر مباشرة، فضلاً عن تصدعات في السردية الأيديولوجية التي كانت تشكّل رابطاً جامعاً لمحور "المقاومة، وهو ما لم يخلُ من اعتراضات عليه عدد من المداخلات باعتبار أن إيران لا تزال تتمتع بنفوذ في "دولتين ونصف" في إشارةٍ إلى اليمن والعراق ونصف لبنان. نفسه بأشكال مختلفة، في ظل غياب بدائل مقنعة. فقد فشلت التيارات العلمانية والقومية واليسارية في تقديم مشروع بديل قادر على الاستجابة لتعقيدات الواقع، ما يدفع قطاعات واسعة من المجتمعات إلى العودة إلى الدين بوصفه الإطار الأكثر جاهزية للفهم والتعبئة.

الإسلام السياسي وما بعد الإسلام السياسي

شكّل مصطلح «الإسلام السياسي» إحدى أكثر القضايا إشكاليةً في نقاشات المؤتمر، نظراً لتعدّد المقاربات المتعلقة بتعريفه وأصوله ومنطلقاته. فقد تحفّظ عدد من الباحثين على استخدامه بوصفه مفهوماً استشراقياً مرتبط بإرث معرفي استعماري، صكته الأدبيات الغربية ضمن مقاربات اختزالية تنظر إلى الإسلام باعتباره "إسلامات متعدّدة" تفصل بين «الإسلام السياسي» و«الإسلام الاجتماعي» و«الإسلام الاقتصادي»، بما يتعارض مع تصوّر الإسلام كمنظومة حضارية متكاملة/شمولية. في المقابل، رأى باحثون آخرون أن المصطلح ليس إشكالياً بالضرورة، إذ نشأ أيضاً من داخل خطاب الحركات الإسلامية نفسها، لا سيما الحركات الإصلاحية التي قدّمت فهماً شمولياً للدين ورأت له دوراً في الفضاء العام، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

وقد أشارت مداخلات عدّة إلى أن الإشكالية لا تكمن في المصطلح بحدّ ذاته، بل في الكيفية التي تتعامل بها الأدبيات الغربية مع الظاهرة من منظور استشراقي جوهراني، عبر إدراج نماذج متباينة - مثل الغنوشي والبغدادي - ضمن إطار تصنيفي واحد، باعتبار أن كل حركة تتحدث عن الإسلام في المجال العام تُصنَّف تلقائياً ضمن «الإسلام

السياسي». هذا النهج يُغفل السياقات المحلية، ويخلّ بفهم التنوّع البنيوي والوظيفي بين الحركات الإسلامية. وانطلاقاً من ذلك، شدّدت بعض المداخلات على أن الحركات الإسلامية لا تمثل نموذجاً واحداً حتى داخل التنظيم ذاته، كما يظهر في التباين بين تجارب الإخوان المسلمين في تونس والسودان والأردن، ما يجعل البحث عن تعريف «جامع مانع» أمراً غير واقعي.

لذلك خلصت النقاشات إلى أن فهم الإسلام السياسي يقتضي تبنّي قراءة سياقية، تأخذ في الاعتبار شروط التشكّل والخصوصيات المحلية، بدلاً من المقاربات الجوهرانية. كما برز توافق بين الباحثين على أن المنظور الجيوسياسي بات الأكثر فاعلية اليوم في تفسير سلوك الحركات الإسلامية واستشراف مآلاتها، نظراً لتشابك العوامل الإقليمية والدولية مع مسارات هذه الحركات، سواء على مستوى الإقليم أو العلاقات الدولية. فمن دون هذه الزاوية يصعب مثلا تفسير صعود «داعش» في فترة محددة ثم انحسارها، أو تحالفات حماس مع إيران ثم تفكك «محور الممانعة»، وكذلك المواقف المتقلبة للحكومات العربية والولايات المتحدة تجاه جماعات الإخوان المسلمين.

شهدت الجلسات أيضاً نقاشاً موسّعاً حول مدى دقّة تصنيف الجماعات الجهادية والمسلّحة ضمن إطار الإسلام السياسي. فقد رأى بعض الباحثين أن الفروق الجوهرية في التصوّرات والأدوات والأولويات بين الحركات الإسلامية «السلمية» والجماعات الجهادية تجعل الجمع بينها إشكالياً، حتى وإن تقاطعت في الغاية النهائية المتمثلة بتحكيم الشريعة أو إقامة دولة إسلامية. في ضوء ذلك، طُرحت إشكاليات متعلّقة بتصنيف بعض الحركات الإسلامية، مثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، إذ أن هناك فرقا جوهريا بينها وبين حركات الإسلام السياسي التقليدية، التي عادة ما شكلّت السلطة والوصول إلى الحكم غاية تسعى لها. أما حركة الجهاد، باعتبارها حركة مقاومة مسلحة تركز على مقاومة الاحتلال، لم تسعَ للإجابة عن سؤال الحكم، رغم تطورها الفكري والأيديولوجي، وهو ما يظهر من خلال سلوك الحركة، وعدم انخراطها في الانتخابات على سبيل المثال مقارنة بحركة حماس في السياق الفلسطيني. في ذات السياق أيضاً، طُرح نموذج آخر، وهو هيئة تحرير الشام، فالنموذج الذي نشأ في سياق الثورة السورية، وخارج مسار الربيع العربي التقليدي، يمثّل حالة غير نمطية؛ إذ يجمع بين جذور جهادية ومحاولات للتأقلم مع النظام الرسمي العربي، مع اشتراطات مبكرة للابتعاد عن جماعة الإخوان المسلمين.

هذا التعقيد طرح سؤالاً آخر، حول ما إذا كان يمكن فهم نموذج "الهيئة" ضمن سياق «ما بعد الإسلام السياسي»، أو ضمن تحوّلات مرتبطة بالدولة والاستقرار، رغم أن الظاهرة الجهادية الجديدة نشأت أساساً من فضاء الإعلام الرقمي والتعبئة العابرة للمؤسسات التقليدية، ما يمنحها بعداً «ما بعد حداثي».

ولم يخلُ مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي» بدوره من إشكاليات، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن طرح آصف بيات لهذا المفهوم أدّى إلى ارتباكات بحثية لدى الباحثين، إذ يوحي بانتقال حاد من مرحلة إلى أخرى، بينما الواقع يشير إلى تطور داخلي تدريجي داخل الحركات الإسلامية. في المقابل، رأى آخرون أن ما بعد الربيع العربي يمكن توصيفه عموماً بوصفه مرحلة «ما بعد إسلام سياسي»، بالنظر إلى التخلّي عن مفاهيم مركزية مثل الخلافة، كما في تجربة حركة النهضة في تونس.

وقد اعتُبرت التجربة السورية مختبراً تاريخياً لجميع الحركات الإسلامية، من السياسية إلى الجهادية، فقد أشارت إحدى المداخلات إلى أن مفهوم «الخلافة» أو «لاهوت الخلافة» شكّل ركيزة مركزية في المخيال السياسي للحركات الإسلامية، الحركية والجهادية على حدّ سواء، بوصفه الأفق النهائي لمشاريعها السياسية. وقد مثّلت تجربة تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا انتقالاً من الخلافة كرمز أيديولوجي إلى مشروع سلطوي، ما منح الفكرة قدرة تعبئة غير مسبوقة، غير أن فشل هذه التجربة وانهيارها العنيف في تجربة داعش أسهم في إحداث تصدّع عميق في صورة الخلافة داخل المخيال الإسلامي، وأفقداها جزءاً كبيراً من جاذبيتها الرمزية. وفي هذا السياق، طُرح تساؤل حول ما إذا كان تراجع مركزية الخلافة أحد أبرز ملامح التحوّل الجاري في مسار الإسلام السياسي، بما يشير إلى انتقال من مشاريع أممية كبرى إلى صيغ أكثر محلية وبراغماتية في التعاطي مع الدولة والسلطة.

وقد انتهت النقاشات إلى أن المنطقة لم تحلّ أزمتها الجوهرية منذ قرن، وأن الإسلام السياسي سيستمر في إعادة إنتاج نفسه بأشكال مختلفة، في ظل غياب بدائل مقنعة. فقد فشلت التيارات العلمانية والقومية واليسارية في تقديم مشروع بديل قادر على الاستجابة لتعقيدات الواقع، ما يدفع قطاعات واسعة من المجتمعات إلى العودة إلى الدين بوصفه الإطار الأكثر جاهزية للفهم والتعبئة.

وعليه، فإن ما نشهده اليوم لا يمكن الجزم بتسميته «نهاية الإسلام السياسي»، بل هو مرحلة تحوّل عميقة، قد تُوصَف -بحذر- بأنها ما بعد النماذج الكلاسيكية للإسلام السياسي، من دون أن تعني اختفاء الظاهرة نفسها.

<u>جدل الأيديولوجيا والبراغماتية</u>

لم يخلُ هذا النقاش من تباينٍ واضح بين الباحثين حول موقع الأيديولوجيا في تحليل ظاهرة الإسلام السياسي، ابتداءً من السؤال المركزي: هل تمثّل الأيديولوجيا متغيراً مستقلاً أم متغيراً تابعاً؟ وهل يُعدّ المدخل الأيديولوجي مدخلاً كافياً وصحيحاً لفهم الإسلام السياسي وتحولاته؟

في هذا السياق، استُحضرت عدة مقاربات نظرية لدراسة الإسلام السياسي. من بينها المقاربة التي يتبنّاها ناثان براون في كتابه »المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي«، والتي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن أيديولوجيات الإسلام السياسي ليست متغيراً مستقلاً، بل هي متغير تابع متأثر في البنى السلطوية وشبه السلطوية في العالم العربي. ووفق هذا المنظور، فإن تشكّل الإسلام السياسي وتحوّلاته يرتبطان بطبيعة الأنظمة السياسية ومساحات الانفتاح/المشاركة أو الإقصاء التي تتيحها.

بالمقابل، طُرحت منهجية أخرى تركز على البعد الاجتماعي–الاقتصادي في تحليل الإسلام السياسي، كما عند نادر هاشمي في كتابه »الإسلام والديمقراطية والعلمانية«، حيث يقارب الظاهرة بوصفها كياناً حياً يتفاعل ويتحوّل بتأثير السياقات الاجتماعية والاقتصادية. ويطرح هذا المنظور سؤالاً منهجياً حول مدى إمكانية التعامل مع الحركات الإسلامية كـ«كائنات اجتماعية» تتأثر بالبيئة المحيطة وتعيد إنتاج خطابها وسلوكها تبعاً لذلك.

أمّا لماذا قامت البرغماتية عند الإسلاميين؟ يعود ذلك، وفق أحد المتداخلين، إلى التخوف من تراجع الدور السياسي للإسلام بعد سقوط الخلافة، والرغبة في إعادة الإسلام إلى الحكم. لذلك، اعتبرت الدولة القطرية «دولة ضرورة»، والتعامل معها في إطار الإصلاح، إلى أن تتحقق القدرة على الحكم المِثالي، أيّ الخِلافة.

حتى التنظيمات الجهادية تمتعت بدرجة من البرغماتية، وفق المتداخلين. فعندما ظهرت القاعدة والحركات الجهادية قبلها في مصر، تبنّى أمراء القتال مقاربات برغماتية لإدارة المقاتلين وتنظيم استراتيجيات الحرب، كما كانت حكومة طالبان منذ 2001 تتعامل مع دول الجوار ومحيطها الخارجي ببرغماتية رغم إعلانها نفسها كدولة الإسلام، باعتبار أنهم في دائرة الحرب، ونفس المنطق يظهر في هيئة تحرير الشام، التي تتبنى برغماتية عالية مع إسرائيل، ومع الولايات المتحدة، ومع غيرها.

وفي إحدى المداخلات، جرى التوقف عند مفارقة لافتة تتعلق بالتمييز الشائع بين البراغماتية والأيديولوجيا داخل التيارات الإسلامية. إذ أُشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين، التي غالباً ما تُوصَف بكونها تياراً براغماتياً، على الرغم من كونها حركة أيديولوجية في الأساس، إلا أن التيار السلفي، والذي يُنظَر إليه عادةً باعتباره تياراً أيديولوجياً أكثر صارمة، قد أظهر في الواقع قدراً عالياً من البراغماتية السياسية كذلك، استناداً إلى مرجعيته الفقهية القائمة على فقه المصالح والمفاسد، كما أظهر قدرة على تكييف مواقفه السياسية بالاحتكام إلى مفهوم طاعة «وليّ الأمر»، كما هو الحال مع نموذج السلفية السعودية.

إلا أن استدراكا جرى على هذا الرأي، إذ أن اختزال السلفية في نموذج واحد أو في بعض مكوّناتها غير دقيق. فحزب النور السلفي، على سبيل المثال، لا يمثّل سوى شريحة محدودة من التيار السلفي الأوسع في مصر. كما أن موقف الحزب من أحداث عام 2013 أدّى إلى نبذه من قطاعات واسعة من السلفيين، وأفضى إلى انقسامات عمودية وأفقية، شملت قيادات بارزة مثل الشيخ سعيد عبد العظيم، إضافة إلى انشقاق حزب «الوطن» بقيادة عماد عبد الغفور، فضلاً عن انسحابات واسعة على مستوى المحافظات، حيث انفصل عدد من رؤساء شورى الدعوة السلفية عن الحزب والدعوة بسبب موقفهم من الانقلاب. بل وحتى النموذج السعودي ذاته الذي استُشهِدَ فيه في تعزيز هذه الفرضية مختلف ومتابين المواقف، ودليل ذلك أنّ جزءاً كبيراً منه اليوم في السجون نتيجة مخالفة «ولي الأمر».

وفيما يتعلّق بالمراجعات الأيديولوجية داخل الحركات الجهادية، طُرحت مجموعة من الأسئلة والأفكار، من بينها أن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) شهد تحولات ملحوظة على مستوى التكتيك والاستراتيجية، من دون حصول مراجعات أيديولوجية حقيقية. كما جرى التطرّق إلى مراجعات هيئة تحرير الشام وقيادتها، حيث طُرح سؤال مركزي حول طبيعة هذه التحولات: هل هي نتاج تنظير فكري عميق، أم استجابات اندفاعية فرضتها تطورات الميدان؟

في هذا الإطار، برز رأي يرى أن التحولات داخل هيئة تحرير الشام بعد وصولها للحكم نتيجة استجابة عملية للوقائع المتغيرة أكثر من كونها مراجعات فكرية مؤسِّسة. وقد انعكس ذلك على المناهج التعليمية والدورات الشرعية في إدلب، من خلال اعتماد مواد مثل كتاب «معالم في الفكر والثورة» المستوحى من كتاب سيد قطب «معالم في الطريق». ورغم وجاهة هذا المدخل، إلا أن عدداً من المداخلات رأت أن توصيف هذه التحولات بالبراغماتية قد يكون تبسيطياً، وأن الأدق هو الحديث عن »قدرة على التكيّف»، ذلك بسبب بنية الهيئة التي لم تنفك عن المجتمع، ومن علاقتها بالمجتمع المحلي، ومن تفاعلها مع شبكة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية التي تؤثر في سلوكها وخياراتها الاستراتيجية.

سؤال الهُوية المؤسسية

لربما كان هذا السؤال هو الأكثر تعقيداً والأكثر صعوبةً في استشراف مسارات الحركة الإسلامية، ولا سيما بعد

السابع من أكتوبر، لِما أعقبه من ديناميكيات إقليمية وتحوّلات بنيوية أعادت طرح تصوّرات جديدة لهذه الفواعل حول الذات، والدور والوظيفة، بل والتحالفات. فقد وجدت أغلب الفواعل الإسلامية نفسها أمام ضرورة إعادة تعريف هويّاتها المؤسسية، ليسَ فقط على مستوى الخطاب السياسي أو التنظيمي، بل وهو الأهم كيف ستصدّر هذه الفواعل هُويّتها إلى حواضنها وقواعدها الشعبية؟

وانطلق النقاش من نموذج حركات الإسلام السياسي الكلاسيكية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، التي طالما تمحور فيها سؤال الهُوية بين الدعوي والسياسي، وبين العمل الحركي والانخراط في الدولة. غير أن ما بعد السابع من أكتوبر، وسّع هذا السؤال ليشمل طيفاً أوسع من الفواعل، وبخاصة حركات المقاومة والجماعات المسلّحة، التي لم يكن سؤال الهُويّة في صُلِب النقاش حولها سابقاً.

في هذا السياق، برزت حركة حماس بوصفها النموذج الأكثر إشكاليةً، حيث أُعيد طرح السؤال حول طبيعة الحركة: هل هي حركة مقاومة تمتلك ذراعاً سياسياً، أم حركة سياسية لها جناح عسكري؟ ولم يقتصر الجدل على الهُويّة الخارجية، بل امتدّ إلى العلاقات الداخلية بين المستويين السياسي والعسكري، وبين الداخل والخارج، والعلاقة بين الأقاليم الثلاث للحركة في غزّة والضفة والشتات، وإلى مسألة التماسك التنظيمي في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة. والتي تشكّل تفاعلاتها عاملا حاسما في تحديد شكل وهوية الحركة. وقد اعتبرت إحدى المداخلات أن أخطر ما طُرِح حول حركة حماس خوضها اليوم نقاشاً داخلياً في إعادة التفكير في هُويتها وهي تخوض الحرب، بما في ذلك هُويّتها الإقليمية وعلاقتها بإيران ومحور «المقاومة»، وهي علاقة توقّع عدد من الباحثين أن يكون مصيرها حاسماً في مسألة إعادة الانفتاح والاعتراف الإقليمي والدولي بالحركة، بل وحتى إمكانية التوظيف وإعادة التوظيف لها بسبب الضرورات الجيوسياسية المُتسارِعة في المنطقة.

ولا يبتعد حزب الله عن هذا السياق، إذ يواجه مأزق الهُويّة في ظل تصاعد النقاش في الداخل اللبناني حول نزع سلاحه وحصره بيد الدولة. واقتراب موعد/مُهلة تسليم السلاح. وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية أسوةً بحركة حماس حول مآلات الحزب: هل سيبقى حركة مقاومة ذات وظيفة إقليمية، أم سينكفئ إلى نموذج يعتمد على السلاح بوصفه أداة ردع فقط، من دون أفق سياسي كما في السابق؟

أما في الحالة العراقية، فتبدو إشكالية الهوُية أكثر تعقيداً وتشابكاً مقارنةً بحالات أخرى، فقد بدأ النقاش حولها من إحدى المداخلات التي شدّدت على ضرورة إعادة قراءة حالة «الإسلام السياسي الشيعي»، وعلى رأسها الحشد الشعبي، بوصفه النموذج الأكثر تعبيراً عن هذا التعقيد. وقد طرحت فكرة أساسية مفادها أنه لا يمكن النظر إلى الحشد كحالة ثابتة مُطلَقَة، بل هو حالة مركّبة ومعقّدة. ففي بعض جوانبه، يتشابه مع حالات حزب الله في لبنان

أو الحوثيين في اليمن، وعموم السياق الذي نشأت فيه الحركات المسلّحة المرتبطة بإيران. لكن مع ذلك، فإنّ المقاربة التي تختزل الحشد الشعبي هويةً ودوراً ووظيفة بالكامل في كونه جزءا من محور المُمانعة أو في إطار العلاقة مع إيران غير دقيقة، إذ أنّ داخل الحشد الشعبي مسارات وهُويّات مُتباينة، وموارد وأدوار متصارعة، ما يعني أننا نتحدث في الواقع عن حشدين لا عن حشد واحد: الحشد الولائي وحشد العتبات، كما تم إيضاحه سابقا في الفصل الخاص به.

ولا تقتصر تحولات الهُوية على النماذج السابقة فحسب، بل حتى السلفية الجهادية لم تكن بعيدةً عن ذلك، فالنماذج «المحلية» الجديدة مثل هيئة تحرير الشام وطالبان، قاما بما يمكن تسميته بـ«قومنة الإسلام» أو تحويله إلى مشروع وطني محلّي. وهذه النزعة ليست جديدة، بل تعود إلى نشأة الجهاديّة حيث كان هذا الجدل الداخلي حول الهُويّة دوماً حاضِراً. ولذلك نحن دوماً نتحدّث عن أن هذه الحركات سياقية؛ أي ندرسها ضمن سياقاتها التاريخيّة والسياسية، لا كظواهر جوهرانية ثابتة. غيرَ أنّ المنظورات الغربية لحرب الإرهاب تتعامل مع الإسلام ككتلة واحدة، فتضع الجولاني والبغدادي والغنوشي والترابي في سلّة واحدة، وكأنّ الفروقات بينهم في الوسائل فقط لا في الغايات، وهذا خطأ منهجي فادح.

وبما يتصل أيضاً بسياق الهُويات الوطنية/القُطريّة، تم الإشارة في إحدى المُداخلات إلى ملاحظتين حول حدوث انزياح في الوعي الفلسطيني نتيجة التحولات التي أفرزتها الحرب الأخيرة على قطاع غزّة. الملاحظة الأولى، المرتبطة بحدوث انزياح في إدراك الذات بين «الغزّي/الغزّاوي»، الذي يرى نفسه متفوقاً ورمزاً للتضحية والفِعل المقاوم، ويمتلك زمام المبادرة، وبين «الآخر الفلسطيني» خصوصاً في الضفة الغربية، الذي لم يكن رديفاً أو مسانداً للغزّي، وبالتالي حمل عبء ومسؤولية عدم الانخراط في الفعل المقاوم وإسناد الغزّي لتخفيف وطأة الحرب. الإشكالية هنا تتجاوز مجرد الخلاف السياسي حول الأدوار، لتتمثل في تشكّل وعي الغزّي، وهي ملاحظة تحتاج بحثاً سيسيولوجياً منهجياً لأنها قد تؤدّي إلى ترسيخ الانقسام السياسي وتحويله إلى انقسام اجتماعي وهُويّاتي.

أما الملاحظة الثانية، فهي تتعلق بالتحوّل في مفهوم المقاومة ذاته، وجدواها ومكانتها في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مستقبلاً. فبينما يُنظر إليها من خارج فلسطين كقيمة موحّدة ومحلّ إجماع وتأييد كامل، الّا أنّ الواقع في الداخل الفلسطيني أكثر تعقيداً. فقد مرت المقاومة بعدّة مراحل، بدءاً من مرحلة أوسلو التي وضعتها في دائرة التساؤل، مروراً بمحاولات التشويه الواسعة بعد الانقسام في انتخابات 2007 وما تلاها، وصولاً إلى نموذج الدكتور سلام فيّاض خلال فترة تولّيه رئاسة الحكومة، إذ رسّخ نموذجاً جديداً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وأعاد ترتيب الأولويات على مستوى الوعي الفلسطيني، وهو ما يُعرف داخلياً بـ«الفيّاضية». وقد أفرز هذا النموذج ما وصفه الجنرال الأميركي

كيث دايتون بـ«الفلسطيني الجديد»، الذي أصبحت خياراته الأولى حماس وليس الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يعكس انقلاباً في مفهوم المقاومة داخل الوعي الفلسطيني المعاصر.

لكن مرحلة 7 أكتوبر، مثلّت هزّة كبيرة في الوعي الفلسطيني، وفي مفهوم المقاومة وجدواها، نتيجة الحجم الهائل للخسارة والدمار والألم. وأصبحت «جدوى المقاومة» اليوم موضع نقاش داخلي واسع في الأوساط الفلسطينيّة، بعيداً عن الأُطر المنهجية والبحثية. وبالتالي أصبحت حركات المقاومة اليوم مُطالَبَة بإعادة ترميم مفهوم المقاومة من حيث معناها وجدواها وموقعها في إدارة الصراع المستقبلي داخل فلسطين. وبالذات في الضفة الغربية التي يُتوقّع أن تتحمّل العبء الأكبر من العمل المقاوم في المرحلة القادمة. فبعد الحرب، أصبح واضحاً أن قطاع غزّة سيخرُج من معادلة المقاومة -على الأقل في المدى القريب والمتوسط- نتيجة حجم الدمّار وفقدان البنية القتالية والمؤسساتية التي كانت تُشكِّل حاضنة العمل المقاوم.

الأزمة السنية– الشيعية وتحولاتها في سياق الإسلام السياسي

امتدّ النقاش حول الأزمة السنية–الشيعية على طول جلسات المؤتمر، بوصفها أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم تحولات الإسلام السياسي، ولا سيما صعود التيارات الجهادية وتراجع أنماط الإسلام السياسي الكلاسيكية. وقد ارتبط هذا النقاش بسؤال أوسع حول بنية الصراع الإقليمي، وعلاقة التحولات الجيوسياسية بإعادة تشكيل الفاعلين الإسلاميين. فقد أُشير إلى أن الضغوط التي مارستها الأنظمة العربية على جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية «السلمية» أسهمت في إفساح المجال أمام صعود فاعلين جدد، من بينهم هيئة تحرير الشام. وفي هذا السياق، استُحضرت أطروحة ولي نصر حول «صعود الشيعة» في سبعينيات القرن الماضي، ليُقترح أن ما نشهده اليوم هو، في المقابل، «صعود سنّي» ناتج عن اختلالات عميقة في بنية النظام الإقليمي.

وقد جرى التذكير بما طُرح مبكراً في كتاب »تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية« (2015)، والذي ناقش أن التغير في بنية النظام الدولي بعد غزو العراق عام 2003 خلق أزمة بنيوية داخل المكوّن السني، أُطلق عليها مصطلح «الأزمة السنية». هذه الأزمة لم تكن مجرد تهميش سياسي، بل أزمة هوية وتمثيل وسلطة، وأسهمت في إنتاج حركات جهادية أكثر راديكالية.

وقد أشارت إحدى المداخلات إلى تنامي خطاب سياسي، يفكّر في فصل المذهب الشيعي عن الإسلام، بما يوحي بإمكانية أن يصبح التشيّع «ديناً قائماً بذاته»، على غرار الدروز، وفي ضوء ذلك، واستناداً إلى مصادر مقرّبة من الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، فإن الولايات المتحدة اعتبرت إيران مسؤولة عن الشيعة في المنطقة خلال

مفاوضات الاتفاق النووي، أي أنها حمّلت طهران ضمنياً مسؤولية ضبط هذا المكوّن المذهبي في العالم الإسلامي. ولا يعني ذلك أن الأمر كان واقعياً على المستوى السياسي.

وقد توافق عدد من المشاركين على أن قلب الصراع السني- الشيعي في العقد الأخير تمركز في سوريا، بخلاف حالات لبنان والعراق، وذلك بسبب وجود أكثرية سنية ساحقة في مقابل سلطة أقلوية، وقد تداخل هذا العامل الطائفي مع انسداد الأفق السياسي الإقليمي، ما أسهم في إعادة تأطير الصراع ضمن ثنائية «السنة مقابل الشيعة»، وانعكس ذلك على صورة الشيعة وموقعهم داخل «المخيال الإسلامي العام»، حيث تضرّرت مكانتهم نتيجة الارتباط بالصراع والعنف، ولا سيما بفعل التدخل العسكري لحزب الله في سوريا.

وقد أشارت النقاشات كذلك إلى أن ذروة الأزمة السنية-الشيعية شكّلت أحد أهم المحفزات لظهور نموذج التطرّف الجهادي، المتمثل في تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، فقد كان التنظيم في جوهره تعبيراً عن الأزمة أكثر من كونه مشروعاً مستقلاً بذاته، ومع تراجع المبررات التي غذّت هذه الأزمة، تراجعت -نظرياً- مبررات العنف التي قامت عليها الجهادية العابرة للحدود.

غير أن هذا التراجع لا يعني بالضرورة اختفاء التنظيمات العنيفة، بل ربما تحوّلها إلى أشكال أخرى، قد لا تكون «إسلامية» بالمعنى الأيديولوجي التقليدي. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على أن التجربة السورية أدخلت جميع التنظيمات الإسلامية -السياسية والجهادية على حد سواء- في مسار تحوّل عميق، نتيجة التفاعل بين المحلي والعالمي، وتدفّق الإسلاميين من مختلف البلدان إلى سوريا على مدى أكثر من عقد.

وفي إطار تحليل الأزمة السنية، استُعيد النقاش حول الرمزية التي وظّفتها التنظيمات الجهادية في العراق وسوريا. فقد رفع تنظيم داعش الراية السوداء ذات الدلالة العباسية، في مقابل راية «النصرة» البيضاء ذات الإيحاء الأموي، بما يعكس حضور سرديات تاريخية–طائفية منذ البداية. ورغم محاولات تصوير هذه الرموز باعتبارها نتاجاً شعبياً، إلا أن التحليل رجّح أنها تعكس اختراقات جيوسياسية وسرديات موجّهة أكثر من كونها تعبيراً عفوياً. وفي نقاش متصل حول الحلفاء والصراعات الإقليمية، طُرح مثال الخطاب الإسرائيلي بعد 7 أكتوبر، ولا سيما الصورة التي نُشرت للشهيد يحيى السنوار والسيد حسن نصر الله مرفقة بعبارة «لا تسمحوا بوحدتهم»، وقد جرى تفسير هذا الخطاب على أنه تعبير عن خشية إسرائيل من أي مشهد وحدوي يطوي صفحة الاقتتال الطائفي في المنطقة. ووفق هذا التحليل، فإن إسرائيل استفادت على مدى سنوات من استمرار الصراع السني–الشيعي،

وفضّلت في مراحل معينة تجنّب مواجهة مباشرة مع حزب الله، على أمل أن يعود الاقتتال الداخلي ليستنزف المجتمعات العربية. وقد شكّل هذا الاقتتال، الممتد لأكثر من عقد، بيئة مريحة لإسرائيل.

أخيراً، خلص النقاش إلى أن التدخل العسكري لحزب الله في سوريا كان العامل الأبرز في تعميق الشرخ السني–الشيعي على المستوى الشعبي والذهني، دون تبرئة داعش من مسؤولياته في تغذية هذا الانقسام. فقد أدت هذه التطورات إلى مناخ من الشك والاتهام الجماعي، كما ظهر في اتهام حركة حماس بعمليات نفذها داعش في بيئات شيعية. وأكدت المداخلات أن هذا الواقع يتطلب جهداً منظّماً لإعادة وصل ما انقطع على المستوى الثقافي والتصورات الذهنية، إلا أن هذا الجهد اليوم يغيب عنه أيّ فاعلين أو مرجعيات قادرة على لعب هذا الدور، في ظل غياب شخصيات جامعة كما كان الحال في مراحل سابقة.

جدل الأممية والمحلية

يتصل هذا المحور بما سبقه من نِقاشات ويبني عليها، إذ يشكّل السؤال حول المحلية مقابل الأممية أحد المحاور الجوهرية في فهم تحولات الحركات الإسلامية، سواء عند الحركات الجهادية باختلافاتها، أو عند الحركات السياسية التقليدية مثل الإخوان المسلمين. ويسأل هذا النقاش: هل الحل في فصل النشاط عن البُعد الأممي والتركيز على الفعل الإقليمي/المحلي، أم أن استمرار البُعد الأممي ضروري للحفاظ على قدرة الفعل على المستوى التقليدي؟

كانت إحدى أهم نتائج التجربة السورية هي تحوّل الإسلاميين الجهاديين إلى فاعلين محليين، حتى أولئك الذين قدموا من خارج سوريا. وقد أظهرت التجربة أن النماذج الأكثر قابلية للاستمرار هي النماذج المحلية، لا الأممية، وهو ما شكّل صدمة عميقة لتنظيمات الإسلام السياسي التقليدي. فمنذ بدايات جبهة النصرة، كان المقاتلون خليطاً بين السوريين والأجانب. ومع تطور الهيئة، زاد وزن المقاتلين السوريين، وبرز الخط الجهادي في الممارسة والخطاب. ورغم هذا الصعود الأيديولوجي، ظل الخط الجهادي متوازناً مع النزعة المحلية، دون أن يؤدي إلى الانقسامات الرأسية العميقة المألوفة في التنظيمات الجهادية عند حدوث تحوّلات كبرى، وهو ما ميّز الحالة السورية عن تجارب أخرى.

وقد ظهرت أيضاً تنظيمات وأحزاب انشقّت عن الإخوان المسلمين، مثل الحالة الأردنية، ركّزت على النزعة المحلية وحاولت التخلّص من الطابع الأممي، وانشغلت بقضايا التنمية. ومع ذلك، ظلت بقايا «لاهوت الخلافة» حاضرة في جوهر التفكير. وفي هذا السياق، أُعيد التأكيد على أن فشل جماعة الإخوان المسلمين في الحكم لم يكن ظرفياً فقط، بل مرتبطاً بطبيعة تفكيرها الهويّاتي، وغياب مشروع سياسي عملي. وقد رأت بعض الآراء أن تجربة الهيئة،

قد تزيد الضغط على التنظيمات التقليدية للإسلام السياسي. لكن من ناحية أخرى، فإن التحول من الجهادية الدولية إلى المحلية، يعد كذلك تحديا كبيرا، خصوصاً بالنسبة للمقاتلين غير السوريين، الذين يواجهون صعوبات في التكيف مع هذه النزعة المحلية، فيما مسائل الإقامة والجنسية والاندماج الاجتماعي.

الأزمة الجيلية وأجيال الشباب القادمة

شكّل البُعد الجيلي أحد الأسئلة المحورية في النقاشات، حيث طُرحت فكرتان مركزيتان تتقاطعان عند النموذج السوري بوصفه حالة مغايرة في بنية القيادة والتشكّل التنظيمي. فقد أُشير إلى أن ما يُسمّى تقليدياً بـ«الإسلام السياسي» وصل إلى الحكم في عدد من الدول العربية بقيادات متقدمة في العمر، وهو ما خلق فجوة متزايدة بينها وبين أجيال شابة في قواعدها أو حتى في مراكز القيادة والقرار تتعامل مع واقع مختلف، أسرع إيقاعاً وأكثر تعقيداً. في المقابل، تميّزت الحالة السورية بصعود طبقة قيادية شابة، يتراوح متوسط أعمارها بين 30 و40 عاماً، تتولّى مسؤوليات فعلية داخل الأجهزة والمؤسسات. وهذا يمثّل إشارة مستقبلية، ويُعطي انطباعاً بأنّ المرحلة القادمة تحتاج تجديداً داخلياً، وأن وتيرة تسارع الأحداث تحتاج إلى تجديد داخلي داخل هذه الحركات حتى تكون قادرة على التكيّف ومواجهة تسارع الأحداث وهذه الإشكالات.

الفكرة الثانية التي طُرِحت تتعلّق بصعود الحركات الشبابية - ولا سيما الطلابية - على المستوى العالمي، في سياق أعادت فيه فلسطين تعبئة جيل شبابي جديد، يُقارن في بعض ملامحه بحالة 1968 والانتفاضات الطلابية العالمية. فقد نشأت موجة تضامن طلابي واسعة، تحمل إمكانات سياسية هائلة، لكنها لا تزال تفتقر إلى التنظيم والتوظيف الاستراتيجي. وعلى عكس سبعينيات القرن الماضي، حين كانت المقاومة الفلسطينية تمتلك شبكات ولجاناً طلابية ونقابية عابرة للدول تستثمر أيّ حراك سياسي أو اجتماعي لصالح القضية، تبدو هذه الموجة اليوم «يتيمة» تنظيمياً، بلا أُطر قادرة على تحويل الزخم إلى تحالفات سياسية من المُمكن الاستثمار فيها عملياً.

ويرتبط هذا الفراغ في أحد أسبابه بحاجز تشكّل بين الحركات الطلابية والشبابية الجديدة من جهة، وما يُصنّف ضمن «الإسلام السياسي» من جهة أخرى، ولا سيما حركات مثل حماس والجهاد الإسلامي. فقد وصفت بكونها غير صالحة للتحالف، أو غير منسجمة مع الخطاب السائد في الأوساط الشبابية الغربية. ونتيجة لذلك، بقي التضامن مع غزة في إطار إنساني وأخلاقي عام، من دون أن يتحوّل إلى اصطفافات أو تحالفات سياسية واضحة مع هذه الحركات التي باتت فعلياً من أبرز الفواعل السياسية في الصراع.

وفي هذا السياق، وضمن نظرية «العدوى الإقليمية»، رأى البعض أن صعود هيئة تحرير الشام قد يؤدي إلى تأثيرات مماثلة في مناطق أخرى، تتمثل في تشكل جماعات شبابية مسلّحة «محافظة»، دون خط أيديولوجي واضح، تتبنى مسارات أكثر راديكالية أو خشونة، نتيجة الإيمان بأن الثورة أو العمل المباشر يُقدّم نتائج أفضل من الإصلاح أو المسار السلمي. كما قد يعزز هذا الاتجاه عوامل خارجية، منها ما يمكن تسميته بال«ترامبية السياسية»، أيّ تراجع الولايات المتحدة عن دورها التقليدي في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب صعود الجماعات اليمينية في أوروبا، بموازاة اليميني الإسرائيلي المتطرّف في فلسطين. جميع هذه الديناميكيات تعكس الأزمة الكبرى في خطاب الإسلاميين الديمقراطيين، وتعزز الأفكار التي تؤمن بالقوة لدى جيل الشباب الجديد.

التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية

توافقت النقاشات على أن التحولات الراهنة في الحركات الإسلامية، بما فيها أشكال صعود بعض الحركات الجهادية، لا يمكن فهمها خارج السياق الجيوسياسي العالمي والإقليمي. فالمنظور الجيوسياسي بات مدخلًا تحليليًا أساسيًا لفهم ديناميات الفعل الإسلامي المعاصر، سواء في ظل الحديث عن انتقال محتمل من نظام دولي أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، أو حتى في إطار إعادة إنتاج أحادية قطبية بصيغ مختلفة.

وقد أكّدت النقاشات أن العلاقة بين الأيديولوجيا والواقع السياسي لا تسير في اتجاه واحد، بل تخضع في كثير من الأحيان لضرورات جيوسياسية واستراتيجية تفرض نفسها على الفاعلين، بحيث تصبح الأيديولوجيا، في لحظات عديدة، لاحقة لهذه الضرورات وليست سابقة لها. وفي هذا الإطار، برزت عمليتين مركزيتين تحكم سلوك الحركات الإسلامية والجهادية: التوظيف والتكيّف.

ويُقصد بالتوظيف استخدام الحركات الجهادية أو الإسلامية كأدوات ضمن صراعات دولية أو إقليمية أوسع، وهو نمط تكرر في أكثر من سياق، وكان المثال السوري من أبرز تجلياته. فقد أُشير إلى أن عودة الجهادية إلى الساحة السورية لم تكن نتيجة ديناميات داخلية فقط، بل جاءت أيضًا في سياق دعم مالي ولوجستي من أطراف إقليمية متناقضة المصالح، ما يعكس طبيعة جيوسياسية للصراع أكثر من كونه نتاجًا أيديولوجيًا صرفًا.
في هذا السياق، أُثير جدل مفاهيمي حول توصيف بعض الفاعلين، ولا سيما حزب الله اللبناني، بوصفه «حزبًا وظيفيًا». فبينما ذهبت بعض القراءات إلى اعتباره فاعلًا إقليميًا مرتبطًا تمويليًا وسياسيًا بإيران، ويؤدي أدوارًا

تتجاوز السياق الوطني اللبناني، شددت قراءات أخرى على أن هذا التوصيف يختزل ظاهرة مركبة سياسيًا واجتماعيًا، ويغفل حقيقة أن للحزب حاضنة اجتماعية سابقة على قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، وأنه جزء من نسيج اجتماعي محلي لا يمكن اختزاله في بعده الوظيفي فقط. وأُشير كذلك في هذا الإطار إلى أن تعميم منطق «الوظيفية» قد يصبح إشكاليًا إذا جرى تطبيقه على فاعلين آخرين، مثل حركة حماس، إذ إن هذا التوصيف لا يفسر بالضرورة قرارات هذه الحركات أو سلوكها السياسي، ولا يقدّم فهمًا كافيًا لتعقيداتها الداخلية وعلاقاتها المتغيرة مع بيئاتها المحلية والإقليمية.

وقد برزت فكرة التكيّف بوصفها عملية مرافقة لوصول الفاعلين المسلحين أو الأيديولوجيين إلى مواقع السلطة. ففي هذه المرحلة، تبدأ الحركات بإعادة صياغة خطابها وأدواتها الأيديولوجية بما يتلاءم مع متطلبات الحكم وإدارة الواقع، سواء من خلال تبريرات فقهية للتهدئة، أو إعادة تعريف العلاقة مع الخصوم، أو تبنّي أشكال من البراغماتية السياسية. ويُلاحظ أن هذا التكيّف لا يعني بالضرورة مراجعة فكرية عميقة أو قطيعة أيديولوجية، بقدر ما يعكس استجابة عملية للواقع الجديد. فالأيديولوجيا، وإن كانت تشكّل منطلقًا فكريًا في مراحل النشوء، فإنها تميل إلى إعادة إنتاج نفسها وتبرير التحولات عندما تنتقل الحركة من موقع المعارضة أو القتال إلى موقع السلطة.

أما في السياق الدولي، فقد أُشير إلى أن تراجع الانخراط الأميركي المباشر في الشرق الأوسط، ولا سيما بعد الانسحاب من أفغانستان عام 2021، ترافق مع تحولات في أنماط التدخل، حيث تبنّت الولايات المتحدة مقاربة «العمل عبر الأفق»، القائمة على الضربات المحدودة دون وجود ميداني واسع. وقد انعكس ذلك على تراجع أولوية «مكافحة الإرهاب» لصالح أولويات جيوسياسية أوسع، في مقدمتها التنافس مع الصين، كما ورد في استراتيجية الدفاع الوطني الأميركية منذ عام 2018.

هذا التحول في الأولويات الدولية أسهم في خلق فراغات أمنية وسياسية في عدد من المناطق، أفسحت المجال أمام إعادة تشكّل أدوار الحركات الجهادية وتوسّعها. وجرى التأكيد على أن الضغط المتزايد على حركات الإسلام السياسي ذات الطابع السلمي أو المؤسسي، في عدد من الدول العربية، أسهم -من منظور جيوسياسي- في تقليص هوامش عملها، مقابل إتاحة مساحات أوسع أمام الحركات الجهادية التي تعمل خارج منطق الدولة القومية ولا تنتظر تسويات أو صفقات سياسية.

وعلى الرغم من الإقرار بصعود الصين كقوة عالمية منافسة، فقد طُرح أن تأثير هذا الصعود في الشرق الأوسط لا

يزال محدودًا على المدى القصير، في مقابل استمرار الحضور الأميركي، وإن بصيغ مختلفة، وهو ما بدا واضحًا في التفاعلات الإقليمية الأخيرة، بما في ذلك التحولات في المواقف الإقليمية لبعض الأنظمة تجاه الولايات المتحدة. وبناءً عليه، رُجّح أن التأثير البنيوي لصعود الصين على الإقليم سيظهر بشكل أوضح خلال السنوات المقبلة، وليس في اللحظة الراهنة.

وقد تناولت النقاشات موقع إيران بوصفها دولة-أمّة ذات إرث حضاري وتاريخي ممتد، ما ينعكس على تصورها لدورها الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، طُرح أن إيران قد تعيد النظر في تكتيكاتها واستراتيجياتها، لكنها لا تُبدي مؤشرات على مراجعة تصورها البنيوي لذاتها أو لدورها الإقليمي. كما أُشير إلى أن سيناريو «انعزال إيران» يبدو غير مرجح، إذ تدرك طهران أن الانخراط والصدام الاستراتيجي –بمستوياته المختلفة– يشكّل خيارًا أقل كلفة من الانسحاب، لا سيما في ظل تعدد الفاعلين المستعدين لملء أي فراغ محتمل.

ضمن هذا السياق، أُعيد استحضار مفهوم «الأزمة السنية» بوصفه إطاراً تفسيرياً لفهم صعود الحركات الجهادية الراديكالية، حيث إن التغيرات التي أعقبت غزو العراق عام 2003، وما تبعها من إعادة تشكيل للنظام الإقليمي والدولي، أفرزت اختلالات عميقة داخل المكوّن السني، انعكست في صعود أشكال أكثر راديكالية من الجهادية العابرة للحدود. ويُلاحظ أن هذه الظاهرة تجد اليوم بيئات جديدة للتمدد، لا سيما في أفريقيا، في ظل تراجع أدوار القوى الدولية التقليدية، مثل فرنسا في منطقة الساحل.
وقد أشار بعض المتداخلين إلى أن مناطق مثل الصومال ومالي وأجزاء من غرب وشرق أفريقيا تشهد تنامي نفوذ تنظيمات جهادية مرتبطة بالقاعدة وتنظيم «الدولة الإسلامية»، مستفيدة من هشاشة الدول، وانسحاب أو تراجع الفاعلين الدوليين منها مثل فرنسا و»الفيلق الروسي»، وإعادة ترتيب الأولويات الأمنية العالمية. كما جرى التطرق إلى عودة طالبان إلى الحكم في أفغانستان بوصفها عاملًا إضافيًا في إعادة تنشيط شبكات جهادية إقليمية ودولية، وفق تقارير تتحدث عن توسّع في البنية التدريبية والتنظيمية لهذه الجماعات.

في المحصلة، خلصت النقاشات إلى أن صعود الحركات الجهادية المعاصرة لا يمكن فصله عن التحولات الجيوسياسية الكبرى، ولا عن إعادة تعريف مفاهيم الأمن، والتدخل، والحرب في النظام الدولي. كما أُشير إلى أن كثيرًا من قراءات الحركات الإسلامية للمقاومة والعمل السياسي لا تزال تستند إلى تصورات سابقة على التحولات التي فرضتها أحداث ما بعد عام 2023، الأمر الذي يطرح أسئلة جدية حول قدرة هذه الحركات على تحديث أدواتها وخطاباتها في ضوء واقع دولي وإقليمي متغيّر.

توصيات ومقترحات للمتابعة

في ختام النقاشات، برزت مجموعة من المؤشرات الهامة التي قد تفيد في قراءة مستقبل الظاهرة الإسلامية السياسية، من أبرزها:

- تصاعد الإيمان بالعنف كأداة للتغيير، وهو مؤشر بالغ الخطورة، لا سيما في ظل انسداد الأفق السياسي وتجريم العمل السلمي.
- انطلاق موجة جديدة من المراجعات الأيديولوجية داخل عدد من الحركات الإسلامية والجهادية، باستثناء تنظيم «داعش» الذي تتركز تحوّلاته غالبًا في المستوى التكتيكي والاستراتيجي لا الفكري.
- الأزمة الجيلية، حيث يُلاحظ تقدّم الحركات الشابة الجديدة مقابل فتور الحركات التقليدية الهرِمة، بما في ذلك الأزمة البنيوية التي تعانيها جماعة الإخوان المسلمين على مستوى التنظيم والقيادة والخطاب.
- انحسار مؤقت لحدّة الصراع السنّي–الشيعي نسبياً، بعد التحول في سوريا وهو ما يستدعي المتابعة، لما قد يخلقه من ديناميات جديدة في الإقليم.
- تراجع الحركات الإسلامية السياسية لا يعني اختفاء العلاقة الإشكالية بين الدين والسياسة في العالم العربي، سواء على مستوى الخطاب أو الفعل السياسي، حتى في ظل تراجع النقاشات العلنية حول الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالهوية والسلطة والشرعية.
- تظل فكرة «الفراغ» عاملًا مهما في تفسير صعود واستمرار ظاهرة الحركات الجهادية، فحتى في حال تعرّض هذه التنظيمات لضربات أمنية وعسكرية، تبقى فكرة «التمكين» –أي إمكانية الوصول إلى نفوذ أو سلطة فعلية– حاضرة في المخيال الجمعي، ما يسهّل إعادة إنتاج هذه الحركات بأسماء وصيغ جديدة، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة الدولة وغياب العدالة السياسية.
- لا تشير المعطيات الراهنة إلى وجود بديل أيديولوجي أو سياسي متماسك قادر على ملء الفراغ الذي يشغله الإسلام السياسي في الوعي الشعبي، في ظل تعثر المشاريع القومية واليسارية والليبرالية. وعليه، فإن الظاهرة مرشحة لمزيد من التحوّل وإعادة التشكل، لا للانتهاء في المدى المنظور، ما يجعل دراستها ومتابعتها ضرورة بحثية وسياسية مستمرة.

وقد طرحت في الختام مبادرتان للعمل الأكاديمي والسياسي، من أجل فهم أفضل للظاهرة الإسلامية السياسية، ولإتاحة المجال لتحولات أكثر صحية لهذه الظاهرة، تمكنها من القيام بأدوار أكثر فاعلية وإيجابية في السياسة الإقليمية، وهما:

- الحاجة إلى تطوير مؤشرات قياس منهجية وتراكمية لرصد تحوّلات الحركات الإسلامية، فعوضا عن الاكتفاء بقراءات لاحقة للأحداث أو مقاربات تاريخية تقليدية، يجب أن تتم صياغة مؤشرات محدَّدة حول مختلف أبعاد ظاهرة الإسلام السياسي، لمواكبة الواقع لحظة بلحظة، وفهم اتجاهات هذه الحركات واستشراف مآلاتها قبل تحوّلها إلى أزمات مكتملة.
- الحاجة إلى مشروع «مصالحة تاريخية» كبرى في المنطقة، لا سيما بين المكوّنات القومية الرئيسة (العرب، الفرس، الأتراك، الأكراد)، وكذلك بين السنّة والشيعة. ويُنظر إلى هذه المصالحة بوصفها شرطاً بنيويًا لتجاوز منطق الصراعات الأهلية والتوظيف الخارجي، على أن تقودها نخب فكرية وسياسية قادرة على إعادة صياغة العلاقة بين التاريخ والواقع السياسي المعاصر.

الباحثون المشاركون والحضور

المشاركون

■ **محمد أبو رمان:** المستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع، أستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية، ووزير الشباب والثقافة الأردني السابق، وباحث متخصص في الفكر السياسي والحركات الإسلامية بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة النظرية السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. كاتب في صحيفة العربي الجديد، ولديه العديد من الكتب والمنشورات، منها بالاشتراك مع حسن أبو هنية كتاب «الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن»، وبالاشتراك أيضاً «تنظيم الدولة الإسلامية الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية»، وبالاشتراك كذلك كتاب «عاشقات الشهادة: النسوية الجهادية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية»، وصدر sبالاشتراك أيضاً كتاب «تنظيم حراس الدين: صعود القاعدة وأفولها في المشرق العربي». وبالاشتراك مع د. موسى شتيوي كتاب «سوسيولوجيا الإرهاب والتطرف في الأردن»، وبالاشتراك مع د. نيفين بندقجي كتاب «من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنيّة: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي». ولديه أيضاً كتاب «الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر»، وكتاب «السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية»، وكتاب «الصراع على السلفية»، وكتاب «بين حاكمية الله وسلطة الأمة: الفكر السياسي للشيخ محمد رشيد رضا»، وكتاب «أسرار الطريق الصوفي» ومؤخراً بالاشتراك «الجامعات والسياسة في الأردن: دراسة مقارنة عن التيارات والاتحادات الطلابيّة» وغيرها.

■ **محمد عفّان:** مدير الأكاديمية بمنتدى الشرق، ومحاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ابن خلدون بإسطنبول، حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكسيتر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على دبلوم الدراسات العليا في المجتمع المدني وحقوق الإنسان من جامعة القاهرة، ودبلوم في البحوث والدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ودبلوم في الدراسات الإسلامية من المعهد العالي الإسلامية بالقاهرة. نشرت رسالته للدكتوراة بعنوان Secularism Confronts Islamism: Divergent Paths of Transitional Negotiations in Egypt and Tunisia، كما نشرت أطروحته لدرجة الماجستير باللغة العربية في كتاب «الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة.» تشمل اهتماماته البحثية الإسلام والسياسة، والتحول الديمقراطي، والسياسة العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط.

■ **طارق حمود:** باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات في قطر. حاصل على الدكتوراه في الدراسات الفلسطينية من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكسيتر في بريطانيا، وعلى الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كينجستون في لندن. عمل أستاذاً مساعداً في العلوم السياسية في جامعة لوسيل في قطر. وترأس مركز العودة الفلسطيني في لندن، وهو مؤسسة حاصلة على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة. نشر العديد من المقالات والدراسات باللغتين العربية والإنكليزية في الشأن الفلسطيني، متخصص في دراسة حركة حماس والإسلام السياسي الفلسطيني.

■ **خالد علي زواوي:** باحث في علم الاجتماع السياسي والديني، وله اهتمام بدراسة الإسلام السياسي والمؤسسة الدينية في فلسطين. حاصل على درجة الدكتوراة عن أطروحة بعنوان: «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: مقاربة سوسيولوجية في تحوّلات المرجعية الأيديولوجية والممارسة السياسية (1995–2018)». له كتاب صدر عن مؤسسة مواطن «مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين».

■ **مهند الحاج علي:** نائب مديرة المركز لشؤون الأبحاث في مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، يركّز عمله على التحولات الجيوسياسية والجماعات الإسلامية عقب الانتفاضات العربية. يدرّس الحاج علي السياسة في جامعة إيموري في أتلانتا في ولاية جورجيا الأميركية، وعلّم أيضًا في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت. تتمحور أعماله حول سياسات دول المشرق، ونُشر له كتاب بعنوان «Nationalism, Transnationalism and Political Islam: Hizbullah's Institutional Identity» (القومية والرابطة العابرة للقومية والإسلام السياسي: هوية حزب الله المؤسسية) في العام 2017، وشارك في تحرير كتاب يحمل عنوان «A Restless Revival: Political Islam After the 2011 Uprisings» (النهوض من الرماد: الإسلام السياسي بعد الربيع العربي).

■ **بشار اللقيس:** كاتب وأستاذ جامعي. عمل في حقل الدراسات الاسلامية منذ عام 2009، ونشر العديد من الأوراق العلمية. له كتاب تحت عنوان: نقد إسلامية المعرفة. يرأس حالياً موقع الخندق، وتتمحور أبحاثه الراهنة حول الطبقات الوسطى في بلاد الشام والمنطقة العربية.

■ **فراس إلياس:** أستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل، وباحث متخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية، خصوصًا دراسات إيران، الأمن القومي، والسياسة الدولية. حاصل على الدكتوراه في السياسة الدولية من جامعة أنقرة – تركيا. ومساهم تحليلي لدى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى («منتدى فكرة»)

في مواضيع مثل النفوذ الإيراني ودور العراق الإقليمي. ويعمل أيضًا كباحث لدى معهد السياسة والمجتمع في الأردن، ولديه مقالات وأوراق بحثية منشورة حول مواضيع استراتيجية وأمنية مثل إيران، السياسة العراقية، العلاقات الإقليمية، وغيرها.

■ **عاتق جارالله:** باحثي يمني متخصص في شؤون اليمن والخليج، الرئيس التنفيذي لمركز المخا للدراسات الاستراتيجية، عضو مبادرة السلام في اليمن، له العديد من الدراسات والبحوث منها كتاب بوصلة الصراع في اليمن (ترجم إلى اللغة الإنجليزية)، والنفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، الأجندة الإماراتية تجاه الجزر اليمنية، شارك في العديد من الدراسات منها دراسة العرب التفتيت الذاتي، ودراسة عن القوة الناعمة في السياسة الخارجية لتركيا والسعودية وإيران دراسة مقارنة، وكتاب حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكر والتجربة، شارك لثلاثة أعوام في إعداد التقرير الإستراتيجي السنوي للمنطقة العربية ومحيطها، الصادر عن مجموعة التفكير الإستراتيجي، ينشر أبحاثه في مركز المخا للدراسات، مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية - المركز العربي للبحوث ودراسة السياسيات، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط - مركز واشنطن للدراسات اليمنية.

■ **عبد الرحمن الحاج:** مدير مركز أبحاث السياسات العامة، مدير مشروع مؤسسة الذاكرة السورية (-2018 2024)، باحث غير مقيم في المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية (جسر) بجامعة حمد بن خليفة (قطر)، أستاذ سابق في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية /تركيا. تركز أعماله البحثية على السياسات العامة، وفي شكل خاص المتعلقة بالدين والمجتمع والسياسة. الدكتور الحاج هو أيضا مستشار سابق لرئيس الحكومة السورية المؤقتة للتربية والتعليم، ومعاون وزير للتعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة الثانية، وعضو مؤسس في المجلس الوطني السوري. لعب دورا أساسياً وفعالاً في بناء الهياكل التعليمية الإدارية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري بعد انهيار وانسحاب مؤسسات الدولة في تلك المناطق بين عامي 2013 و2014، ودوراً رئيسياً في إطلاق مشروع افتتاح جامعة حلب في المناطق المحررة عام 2015. مؤلفاته المنشورة: الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم (2012)، البعث الشيعي في سورية 2007-1919 (2008، 2017)، الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية 2010-2000 (2011). بالإضافة إلى عشرات البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة.

■ **فاضل خانجي:** باحث سوري يتركز عمله البحثي في الشؤون السياسية والأمنية. يعمل في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، حيث يتركز مجال عمله البحثي على الشأن السوري مع اهتمام أوسع بشؤون الشرق الأوسط. لديه

عدد من الأوراق والمقالات التحليلية المنشورة باللغات العربية والتركية والانكليزية. حائز على درجة الماجستير في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية من معهد دراسات الشرق الأوسط والبلدان المسلمة في جامعة مرمرة.
للدراسات الاستراتيجية، حيث يتركز مجال عمله البحثي على الشأن السوري مع اهتمام أوسع بشؤون الشرق الأوسط. لديه عدد من الأوراق والمقالات التحليلية المنشورة باللغات العربية والتركية والانكليزية. حائز على درجة الماجستير في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية من معهد دراسات الشرق الأوسط والبلدان المسلمة في جامعة مرمرة.

■ **حسن أبو هنية:** باحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع، متخصص في شؤون الحركات الإسلامية، له العديد من المنشورات والإصدارات منها: "المرأة والسياسة من منظور الحركات الإسلامية في الأردن"، مؤلف مشارك في "السلفية الجهادية في الأردن بعد مقتل الزرقاوي: مقاربة الهوية، أزمة القيادة، ضبابية الرؤية"، وبالاشتراك أيضاً كتاب "السلفية المحافظة: استراتيجية أسلمة المجتمع وسؤال العلاقة الملتبسة مع الدولة"، و"الطرق الصوفية دروب الله الروحية: التكيف والتجديد في سياق التحديث"، وبالاشتراك كتاب "الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن"، وبالاشتراك كتاب "تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية"، وبالاشتراك كتاب "عاشقات الشهادة: النسوية الجهادية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية "، وبالاشتراك أيضاً كتاب: "تنظيم حرّاس الدين: صعود القاعدة وأفولها في المشرق العربي". شارك مؤخرًا في تأليف كتاب "الإسلاميون في الأردن: الدين والدولة والمجتمع"

■ **شفيق شقير:** باحث في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص في شؤون المشرق العربي والحركات الإسلامية. يحمل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية – فرع القانون والفقه وأصوله. قدّم بين عامي 2002 و8002 في "الجزيرة نت" مجموعة من التقارير والدراسات الميدانية من العراق، ولبنان، والأردن، وسوريا. تركّز أبحاث شقير على الأزمات الداخلية في المشرق العربي، وتطورات الصراع العربي–الإسرائيلي، وتحولات الحركات الإسلامية السنية والشيعية، إضافة إلى الجماعات الجهادية ومقولاتها الفكرية والفقهية ومساراتها السياسية. ويتابع عن قرب تطورات المشهد السياسي في فلسطين ولبنان وسوريا، ويقدّم تحليلات منتظمة حول قضايا "المقاومة"، وبنى الصراع في سوريا ولبنان وفلسطين، والتفاعلات الإقليمية المرتبطة بها. قدّم شقير إسهامات بحثية وفكرية تناولت قضايا الصراعات الإقليمية وتحولات الفاعلين المسلحين وتغير البُنى الحركية والسياسية في المنطقة. ومن أبرز دراساته: "علماء" التيار الجهادي: الخطاب والدور والمستقبل، الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية، الأيديولوجيا الناعمة لـ"الإسلام السياسي" ومستقبله بعد الربيع العربي، حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية، الحراك

اللبناني: السياق العربي وتحديات نسخة الطائف الثالثة، الجماعة الإسلامية في لبنان: نموذج مشرقي على التحول في الدور والهوية

■ **مريم زياد البطوش:** مساعد باحث في وحدة العلاقات الأردنية–السورية في معهد السياسة والمجتمع، زميل غير مقيم في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، حاصلة على درجة البكالوريوس في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة اليرموك الأردنية، تحضّر حالياً لدراسة درجة الماجستير في برنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

■ **أبرار عبد الله:** مساعد باحث في معهد السياسة والمجتمع، طالبة ماجستير في العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

الحضور

■ **أحمد مولانا:** باحث في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية.

■ **أحمد ناجي:** مسؤول الشؤون اليمنية في مجموعة الأزمات الدولية، يعمل ناجي على متابعة ديناميات الحرب والتطورات السياسية في الشأن اليمني. قبل انضمامه إلى مجموعة الأزمات الدولية، كان عمل باحثًا في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، حيث ركز في أبحاثه على النزاع في اليمن، وديناميات المناطق الحدودية، والتحولات في الحكم المحلي، إلى جانب قضايا أخرى. كما شغل منصب مدير الأبحاث في معهد إدارة المواطنة والتنوع في لبنان، وكان منسقًا قطريًا لليمن وعُمان في معهد أنواع الديمقراطية (V-Dem)، ومستشارًا أول في مركز إنسايت سورس للأبحاث والاستشارات في اليمن. يحمل ناجي درجة الماجستير في الحوكمة العامة من جامعة غرناطة في إسبانيا.

■ **أسامة المرابط:** باحث ومحلل سياسي، حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هومبولت برلين (HU-Berlin)، تركز اهتماماته البحثية بشكل رئيسي على منطقة شمال أفريقيا، وتشمل موضوعات التنافس الجيوسياسي الإقليمي، والقوة الناعمة ودور الهوية، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط.

■ **براء شديد :** مدير برامج في شبكة الشرق الشبابي.

■ **تقوى أبو كميل:** زميل مساعد في الشرق للأبحاث الاستراتيجية، باحثة مهتمة بقضايا السياسة الدولية وتحولات النظام العالمي، مع تركيز على شؤون الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. تعمل على التحليل

السياسي وإنتاج الأوراق البحثية والدراسات الاستراتيجية.

■ **سعود المولى:** زميل أول زائر في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. عمل سابقاً أستاذاً زائراً في العلوم الاجتماعية في معهد الدوحة للدراسات العليا. وعمل لأكثر من عقدَين أستاذاً في علم الاجتماع في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية في بيروت، فضلاً عن دوره كأستاذ زائر في مؤسسات أخرى. وشغل كذلك منصب باحث أول في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حيث ترأّس أيضاً وحدة ترجمة الكتب. وتشمل المواضيع التي يركّز عليها عمل المولى الدراسات الاجتماعية والسياسية العربية والحركات الإسلامية، والشؤون الجيوسياسية الدولية.

■ **عبد الرحمن ناصر:** صحفي وباحث مصري، يعمل مديرا للشرق للأبحاث الاستراتيجية، ومقدّم بودكاست الشرق. تشمل اهتماماته الفكر الإسلامي، والفكر السياسي، ودراسات الشرق الأوسط.

■ **محمد فواز:** كاتب وباحث لبناني في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

■ **صهيب جوهر:** صحافي وباحث لبناني متخصّص في شؤون الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان وسوريا. يمتلك أكثر من عشر سنوات من الخبرة في تغطية وتحليل التطورات السياسية في المنطقة. ينشر مقالات تحليلية في منصات عربية ودولية بارزة، من بينها «صدى» التابعة لمركز كارنيغي، ومركز أورسام للدراسات الشرق أوسطية في أنقرة، ومجلس الشرق الأوسط. وهو باحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع ومركز تراينغل للدراسات.

■ **وضّاح خنفر:** رئيس مؤسس لمنتدى الشرق ولمنتدى Common Action Forum، والمدير العام السابق لشبكة الجزيرة

يأتي هذا الكتاب محصلةً لمؤتمر عُقد بالتعاون بين منتدى الشرق في اسطنبول ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في الدوحة ومعهد السياسة والمجتمع في عمّان، وضمّ نخبة من الباحثين والخبراء المتخصصين في حقل الحركات الإسلامية، لمناقشة تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية الكبرى على مستقبل هذه الحركات وأدوارها السياسية، بخاصة بعد الحرب على غزة، وكذلك سقوط نظام الأسد ووصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة هناك .

يضم الكتاب مجموعة الأوراق التي قُدّمت في المؤتمر من قبل المتخصصين، وتتناول الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أبرز النقاشات والحوارات التي شهدتها جلسات المؤتمر المغلق الذي عُقد في اسطنبول (28-29 أيلول/سبتمبر 2025)، وقد حرصنا في هذا الكتاب على تأطير القضايا الرئيسية التي تضمنتها هذه النقاشات حول الملفات المختلفة المتعلقة بمستقبل الإسلاميين في المنطقة .

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٢٦/١/٦٠٥)
ISBN: 978-9923-0-2275-7

معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

منتدى الشرق
AL SHARQ FORUM

يناير 2026